






بازدید شد  
۱۳۸۵

بازرسی شد  
۶۷ - ۶۶

۱۰۱۷۶ - ن

کتابخانه مجلس شورای ملی		
کتاب: تحفه القوامیه فی فقه الامامیه		
مؤلف: قلام الدین محمد بن محمد مهدی آخونی		شماره ثبت کتاب
موضوع		۸۶۶۱۵
شماره قفسه ۱۳۴۱۹		

خطی - فهرست شده  
۱۳۴۱۹



عَلَى حَبَابِ التَّوَالِي  
أَرْبَعَةَ أَلْفٍ وَسَبْعًا  
وَقُلْتُمْ وَثْنَا نَسْرَةً



السيد علي خان مخاطبا نهدى هذه النسخة السنية ومهدى هذه الطرقة  
 لأرجح للدين قواما ولا تفتح على خيرة وسلاما  
 يا أيتها الولي الذي • هو من عارف علم • لله خفيا التي • من ليس يراها فكم •  
 هبات ينكر منها • وهو الراس على علم • آياتها بديها • تحكي الكواكب في الظلم •  
 لرعوط من شملها • كذا ولازم القلم • مع السنية • غنى لها بديها •

القدر العظمى في نقد الامامية على نظر العقول الحادة فوارى الدين محمد بن الحسن بن شاذان على  
 الذي بالعراق ولوحده في سنة الف وستمائة من قبله الطبع ووزلها في اربع طلوع  
 لا وكتاب الطهارة وكتاب الصلوة وكتاب الزكوة وكتاب الحجاب وكتاب الصوم  
 وكتاب الحج وكتاب البيات وكتاب الايمان وكتاب منظر وكتاب الامانة  
 وكتاب كتاب الحجاب وكتاب الكفارات وكتاب النذر وكتاب القضاء  
 وكتاب دعاء وكتاب الوقت وكتاب العقيق وكتاب المتاجر وكتاب الدين  
 وكتاب الايمان وكتاب الحج وكتاب الطهارة وكتاب الصوم وكتاب  
 وكتاب الصلوة وكتاب الشريعة وكتاب المضائق وكتاب الوديع وكتاب الحجاب  
 وكتاب المنزلة وكتاب المسافات وكتاب البيات وكتاب الاحياء والعشيرة  
 علم منظوم وكتاب الرابع وكتاب الاحياء وكتاب الاول وكتاب  
 الشفعة وكتاب السابق والماير وكتاب الخلف وكتاب الوصايا وكتاب  
 الحجاب وكتاب علم الطلاق وكتاب علم الصلوة وكتاب العلم وكتاب  
 الظهار وكتاب الايمان وكتاب الاعان وكتاب الحق وكتاب  
 الدين

[illegible]



يا ايها السيد الذى حاز فضيلة <sup>فصل</sup> وبنى للكم قصر مكنيا  
 وورقى ذروه الفضاء بلحى صار للكرامات طافيا  
 يتشرفنا بلطفكم تحفة قد نظمت جوهر او درة غنيا  
 يا خيرة تاجك فضل وعلم قد احطتم حسنا  
 يا ماهي الورى لمرشيه بلولا سنها رضى الناظر نية  
 يتفناها على الخلق <sup>سما</sup> وعلا نورها على طور سينية  
 فغفر الله غفر عطاء الس <sup>ع</sup> حرموا الكرامات فيه يقينا  
 رمت تاج مدام بكم من كلام الله على الدنيا  
 فاني ناظقا بنص جلي انه من عبادنا المخلصين

1144



الفصل الاول في الوصوة

مَوْجِبَةُ النَّارِ الْكَافِرِ  
 ثُمَّ مَرْبِلُ الْعَقْلِ كَالْإِعْلَاءِ  
 الْفَرْصَةِ فِيهِ مَيْتَةٌ مَعِينَةٌ  
 شَامِلَةٌ ارَادَةُ الْإِجْوَابِ  
 وَغَسَلُ آبِ الْفَضْلِ وَالْزَيْنِ  
 كَذَلِكَ خَلْفُ الْخَفِيفِ  
 وَالْفَضْلُ الَّذِي فَضِّلَ النَّبِيُّ  
 وَهُوَ مُقَدَّمُ الرُّسُلِ  
 فَالْمَوْجِبُ الْيَوْمُ الْيَوْمِ  
 مِنْ بَابِ الْإِجْمَاعِ  
 السَّنَةُ السُّوْلَةُ السُّمِّيَّةُ  
 تَنْبِيْهُ الْإِنْسَانِ عَلَى خَفِيفِهِ  
 وَبَلَاءُ الرِّبَا ظَاهِرُ الْبَلَاءِ  
 إِنْ شَاءَ الْإِنْسَانُ أَنْ يَسْتَأْذِنَ  
 مِنْ رَبِّهِ فِي الْبَقْلِ الْإِجْمَاعِ  
 فَطَوْرُ شَأْنِ الْخَلْقِ

الثانية

المراحم

والأما



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي هدانا  
 لهذا وما كنا لنهتدي لولا  
 أن هدانا الله  
 وبعد فاعبدوا الله  
 ما بالوا بغير سمعة  
 وتعرفوا الحلال والحرام  
 حتى تآلفوا ولكرامه  
 ونظموا الفضائل من القرآن  
 شمس الجود والفضل  
 مشيد الماد عظيم الشان  
 الشاه سلطان حسن الصفح  
 لأن الكفاة من والأمان  
 من أعين الخير والصلاح  
 منعه الله الألفين باليت

کتاب الطهارة

الحل الطهارة الشرعية  
ثم الطهارة المائية والتراب  
فالله في دينه التيمم المنعش  
يخس التفسير بالانجاس  
مسح لحواء ايمتد النبوة  
جاء به السنة والكتاب  
مطهر من حدث ومن خبث  
بطهر ان زال بالانجاس

1651

إِنَّكَ أَنْتَ الَّذِي خَلَقْتَ الْفُلُكُ  
 بِخَلْقِ الْقَائِلِ وَالْقَائِلِ  
 بِيَطْمُ الْقَائِلِ الَّذِي ذُكِرَ  
 فَالْكَوْثُ الْمَكْرُومُ الْحَدِيثُ  
 لِلْبَغْلِ وَالْحَارِ أَوْ لِلْبَغْلِ  
 سَبْعُونَ مِنْ دَلِيمَةِ الْقَائِلِ  
 خُونٌ دَلِيلُ الْكَافِرِ  
 وَأَنْتَ الَّذِي أَنْتَ خَيْرُ الْفُلِ  
 وَالْكَافِرِ الْهَرَمُ بَوَلِ الرَّجُلِ  
 وَأَنْتَ الَّذِي أَنْتَ بَعْدَ الْخَطِّ  
 الْعَاطِلِ الْبَارِعِ قَرْنُ  
 الْكَافِرِ الْبَارِعِ الْخَبْرُ  
 وَلَا تَنْفَخِ الْهَارِ الْخَارِ  
 دَلِيلُ الْفُلِ الْكَافِرِ  
 أَوْتَعُ الْفُلِ الْكَافِرِ  
 أَنْ تَنْفَخَ الْهَارِ الْخَارِ

مسلم

عزنا عليه المآجرين يطأون  
غيرهم على القولا الم  
ان صار مطلقا جاء بكس  
باشرة غرضي فليلا فاعلا

اعماله في هذا الفصل  
إن فينا ثلاثة نصيب  
البير النرج علم اقل  
والشور والبمير فعلا الفبت  
او فسر في حقه فمدره  
يوت الانسان بلا زنا  
والفاط الركب الذي القطمير  
والشور والحشر في الزنا  
فانج كل اربعين كحل  
بالور والفاط والحشر فقط  
والدم ان كل كحل يذبح  
والطير سبع وكذا ابد الصبي  
والحمر الذي من الدجاج  
والفاريحة فاغرف ما بلغ  
نزع الجميع واجب اما نزع  
بين ذواله ونزع شيرها

وهكذا من شك في الموحّص

لَيْسَ بِمَعْنَى سَخِيحٍ  
 بِالْمَاءِ عَسَلَ الْبَوْلُ هَذَا مَا حَبَا  
 وَحَبَّ مِنْ دُمِهِ إِحْمَارُ  
 وَيَسْتَعْبِ الْبَعْدُ مِنْ لُطْفٍ أَر  
 وَكَانَ اسْتِغْبَالَ كَمْسٍ وَمَر  
 وَسَمَرُ لَيْسَ وَبَنَاءٌ دَاخِلٌ  
 وَادْعُ لَدَى الْحَالِ لَا تَنْبِ وَأَجْمِدُ  
 يُدْعَى لِاسْتِغْبَاغِ الْمَاءِ  
 وَكَانَ التَّطْبِخُ فِي الْمَوَاءِ  
 وَكَانَ الْجَلْسُ فِي الْمَشَارِعِ  
 وَاسْتَنْزَاحُ الْأَحْلَاقِ الْمُسْتَرْ  
 وَفِي الْكَلَامِ يُكْرَهُ الطَّعَامُ  
 وَحَاثُ حَاثِيَةِ الْأَذَانِ

فصل الثاني في الفُـنـد

يُجِبُ الْخَيْضُ الْفَقَا  
س  
وَالْوَبُ وَاسْتِخْاضَةُ مَصَابِيهِ  
وَهِيَ أَنْ تُغَيَّبَ إِمَّا قَبْلَ  
فَتْحِ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ  
وَأَكْثَرُهَا وَضَعُ شَيْءٍ جَا

ان تحس القطنه  
والجوامع

وَأَمْسَقَ اسْتَعْلَامًا مِمَّا يَنْتَظِرُ  
سَالِكِ  
وَلَمْ يَخْرُجْ عَنْ ذَلِكَ النَّصَاحَةِ  
فَعَلَّاهُ وَأَقْبَلَهُ إِلَى الْحَرْجِ جَاءَ  
ثَلَاثَةَ أَصْدَاءَ عَلَى أَهْلٍ هَارٍ  
وَالْجَمْعُ بَيْنَ الْمَاءِ وَالْأَخْجَارِ  
وَالْبَحْرِ مُطْلَعًا لِأُطْلَافِ الْخَيْزِرِ  
بِرَجْلِهِ الْيَسْرَى وَهَكَذَا قَافِلًا  
يَرْتَدُّ بَعْدَ وَعْدٍ عَلَى الْيَسْرِ نَاغِمًا  
بِكُرَةِ الْبَاسْمِيِّ فِي الْإِخْتِيَارِ  
وَقَاءَ وَبَوَّلَهُ فِي الْمَاءِ  
وَفِي قَاءِ اللَّارِ وَالشَّوَارِ  
وَالْفَخْرِ الْإِزَالِ وَأَوْنِي الْخَيْزِرِ  
وَالْمَاءِ وَالسَّوَادِ وَالْكَوَالِ  
وَأَبْنُ الْكُتَيْبِ ذَا رُؤُوسِ الْوَالِ

وَمَنْ يَخْشَ اللَّهَ لَخِيَائِهِ  
اِنَّ الْفُتُورَ لَاجِلٌ  
اَوْ رَحْمَةً اَوْ تَنْزِيْلًا  
وَاللَّهُ فِي السَّجَدِ الْكَبِيْرَةِ  
كَذَا دُخُوْلُ السَّمِ

والمعظم

وَمِنْ حَيْثُ الْخَبْرُ الرُّسُومُ  
وَلِكُلِّ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ  
وَلِكُلِّ الْمَسْتَأْذِنِ وَالْمَقْصُصِ  
كَيْفَ أَنْ يَقْلَمَا زَادَ عِلًّا  
وَهَكَذَا بَدَأَ أَنْ يَخْتَصِبَ  
وَالْقُرْصُ فِيهِ تَقَرُّبُ بَدَأَ  
فَصَلَ الْأَمْنُ ثُمَّ الْأَكْسَرُ  
بَدَأَ الْأَسْبَدُ فِيهَا وَبَدَأَ  
ثُمَّ مَقْصُصٌ وَأَسْتَقْبَلَا  
تَقْصُصٌ لِلْأَوَّلَى  
وَمَجَادِيلُ لِكَيْفَ لَكَيْتُ  
وَدُونَ الْأَسْبَدُ وَلِفَقِيسِ  
قَرِيبُهُ لِي زَعَامٌ تَقْصُصُ  
وَالْخَبْرُ وَأَرَادَ بَدَأَ السَّيِّعِ  
إِنْ تَكُنْ مِنْ شَيْءٍ وَفِي سَطْرٍ  
أَقْلَهُ ثَلَاثَةُ قَوَا  
أَسَدُ وَأُحْمَرُ وَأَوْدُنَا  
حِكْمًا بِحَضْرٍ فِي الْأَحْمَلَا  
تَأْخُذُ الْعَادَةُ ذَلِكَ الْعَادَةُ  
وَعَمَّا هَذَا أَخْلَفَ فِي التَّمْيِيزَةِ  
فِي فَرْقِهِ ذَلِكَ الْأَسْلَافُ

كَلَّا اِنَّكُمْ لَآ اِلٰهَ اِلَّا اَنْتُمْ اَعْمٰوُ  
 قَبْلُ وَصَلُّوْا وَكَلَّا اَلْمَسِيْحُ  
 لَآ اِلٰهَ اِلَّا اَنْتَ رَبِّ حَيْثُ تَعْرَضُ  
 سَتَجِدُنِيْ اَلْيَابَ اَيُّهَا  
 اَوْبِيْنِ الْمَسِيْحُ فَلْيَجِدْنِيْ  
 وَتَسَلِّمْ لِرَاسِهِ وَالتَّوْبَةِ  
 تَحْلِيْلُهُ اَلْمَسِيْحُ حَتَّى يَطُوْرَا  
 عَمَلُكَ لَكَ الْبَدِيْنُ فَاسْتَبِ  
 وَتَنْتَبِ الْوَلَايَةِ فَاسِيْقَا  
 قِيْلَتْهُ وَفَعَلَهُ بَصَا  
 مِنْ عَمَلٍ اَلْمَسِيْحُ اَلْوَلَايَةُ  
 وَفَعَلَهُ مَاصِلَهُ قَبْلُ اَلْبَلَدِ  
 مُعَدِّمٍ اَخَذْتُ قَبْلُ اَنْ تَسْمِ  
 وَتَبْلَسْتِ لِيْ بِحِكْمِ الشَّرِّ  
 اَوَّلًا حَسْبُكَ مَدَامُ اَنْتَبَطِ  
 اَلْكَرْمُ عَشْرُ اَحْوَا اَلَا  
 مَسْحُ فِيْ عَالِي الْاَوْصَا  
 وَانْ يَجَاوِزْ عَشْرَ فَلْيَقْصَلَا  
 تَرَى زَمَانِيْ يَلَا زِيَادَ  
 اِنْ لَمْ يَجَاوِزْ لَمْ يَكُنْ يَدُ فَاَنْتَبِ  
 بِعَاذَةِ اَلْاَهْلِ اِلَى اَسْمَا







ويؤخذ الملة عند القبلة  
يتأب أن ينزل عن التيمم  
وحلة معاً قد لا تأب  
تلقينه شهادته مستمعة  
ويستحب أن يميل الأجنبي  
من قبل الرجلين فخرج وبعث  
صب عليه الماء ثم وضع يده  
لقنه من بعد انصراف مجهر  
وقبل دفن يستحب التعزية  
احكام ميت كلها كفاية  
الفصل الثالث  
وشطره فقد أنه الماء  
واجب في قتله ان يطلب  
في صلته غلوة سهمين طلبا  
وليتيمم بطلب طيب  
يكره بالسجدة على الرمال  
والفرض فيه ستة مقارن  
والسجدة من قصاص شعير  
تسبح مائة بيطن اليسرى  
للعسل من ثمان حتما فاضرب  
في السنة الابدال والتفريق

ثم الوضوء واجب عليه  
تنقضة الملة من ماء لم  
كتاب الصلوة وفصولها أحد عشر  
والواجب السبع بلا نقصان  
وبعد الطواف والايات  
لا حصر للندب ولكن أفضله  
للظهر والعصر ثم سابقه  
وركعتان جالساً بعد العشاء  
ثمان ليلاً بعدها الشفع ورد  
في سفر تنصف ذات الأربع  
ركعتي نافلة تشفع  
صلوة الاعراب بالترتيب  
الفصل الثاني في غزوها وهي سبعة الأول الوقت  
فالوقت للظهر زوال بعلمكم  
والوقت للعصر على ما اختيل  
والأفضل التأخير للعصر إلى  
ثم زهاب حمرة في المشرق  
وبعد العشاء آخر أمره  
لجميعها طلع فجرنا  
وقت العشاءين إلى المنتصف  
نافلة الزوال تمتد إلى

ويستحب أن تقض عن يديه  
وان يجده في صلته ثم يستحب  
الحسن والجمعة والعيدان  
وأما التيمم والاموات  
رواتب اليوم كما تقضى له  
واربع المغرب بعد الاحقة  
وجازان تقوى حتما اثنا  
والوقت ركعتي فجر بعد  
ونقلها اسقط فاضروا تبع  
قبل سلام ولو ترين  
كالصحيح والظهير في الترتيب  
من زيد ظل بعد نقص نفهم  
فراغه منها ولو تقدر برا  
مصر ظل مثل شخص مقبال  
في الشروع وقت المغرب المحقق  
أفضله إلى زهاب الحمرة  
إلى الغروب امتدت الظهور  
والصبح حتى مطلع الشمس يعني  
مصري في وقت من مسكلا

في الصلاة  
والصلاة  
والصلاة



اربعة الاقدام للعصوية  
نافذة العشاء كالقصر الى  
والليل من نصف الى النحر  
والنفل بعد الصبح والعصر كثر  
وعنده اقرب او تقوى  
ولا يحد من ما يلبس يستحب  
واول الوقت لغير افضل  
وهكذا الصائم منتظر  
عول على الظن اذا تعد را  
فان يحس وانتهى منها فامض

### الثاني القبله

والقبلة الكعبة المشاهيد  
علامه العراق جعل المغرب  
للسام جمع الجدي خلف الاليس  
للمغرب العيون والشمس المضي  
يبنى على حجة قبله البلد  
ان فقد الامانة الموضحة  
ولم يعد من الخراف وقعا  
وفيها في الوقت فلتعادا

### الثالث ستر العيون

وعورة المرأة عند الجسد  
وليس

نافذة العشاء كالقصر الى  
منتصف الليل كسبيل  
وسجدة النحر الى حمار  
وعندما قطع شمس فانتبه  
في غير يوم جمعة ترو  
لغيره من فضاو احب  
الا لعدو رفعة يوم  
وفي العشاء ثين لينا والشمس  
علك بالوقت الذي تقسم  
وان يوحى فاعيد للفرض

وليس منها الوجه والكفان  
يجوز كشف الرأس بالروية  
طهارة الساتر فرض وعصى  
كذلك عن نجاسة المرأة  
وفسله في كل يوم مرة  
كذلك عن المنع ان الته  
وتجارتها في المرسو  
يفرض كونه من غير شعير  
واسكنى الخبز مع السنبط  
كذلك في الميتة والحمر  
وفي الذبيحة تظهر القريم  
وتندب الصلوة في الغسلين  
يندب نزل السور الا في الكسا  
وترك عارقه من الثياب  
يكبر ترك حنك العارمة  
ويكبر القاب للقبول  
تكن في المشدود من مباء  
وذوى ايمان لا يوجب المنهم

### الرابع المكان

وظاهر الجليل بالبيان  
للأمة المحضة والصدية  
عما ذكرناه لضيق قد نفي  
ذات لباس واحد للثنية  
فرضية تدرؤ مرة  
فاضطر للصلوة وهو حالته  
او الصلوة خارجا في يوم  
او جلا او صوف حرام او وبت  
تبطر في الغصوب من ثياب  
للرجل والخنثى بلا تعبير  
ولم يكن ساق له فليعلم  
تاسيا بسيد الكونين  
او خفي وعلمه ان لباسا  
والثنية الصماء كالاعراب  
والترك للرداء في الامامة  
والثنية غير مارتعة  
الامن يشد في الحجج  
يفضل ونجاسة فليحتشم

فرض المكان كونه لغيره  
وظاهر المسجد المجدد ه

وظاهر ما تمهيد في كتاب  
افضل للصلوة به بقصد



والمسجد لهم طالب وافضل  
والنبوي عشرة الالاف ٥  
والالاف الكوفي وفي الاقصى  
في فعلها في مسجد القبلة ٥  
ثم ثلث عشرة بالاطلاق  
ومسجد النساء ببيتة ٥  
يذهب الاتحاد للساجد  
فيها الميضاة للطفرة  
نقاهم النفل وقد جازيا  
قبل الجول قد تم الخيمة ٥  
ولا تخرها والاضيق  
يخرج اخرج حصاها فلقد ٥  
والقول في وقت القم  
قليل مجنون وطفيل كرها  
ويكره التعريف للصوا  
وتكره الصلوة في الحما ٥  
وفي بيت التار والحي  
تكون في المعطن في والطريق  
واستكملت في التلج باختيار  
كل الى القبر فيرجا  
وهكذا تجارة نار حجرة

مائة الف وكذا في واحدة  
كله الحق في الاصل ٥  
ومائة في جامع اذ يحصى  
حضر وعشرون من الفضيلة  
تعد في مسلح الاسواق  
يخرج في ذلك فضل السنة  
مكتوفة وهو من الاواكيد  
صاحبة حائطها المناورة  
يمالو والسرير بها الحرج دليلا  
مفردة وتجري اليوم  
والاجمها كحل خطول  
يكنها علاء بها فوق حد  
والرفع للصوت ويري التلج  
والحم والصفة فليكنها  
والشعر والغصن من المفال  
داخله لا مسخ المفاو  
وفي بيت الفاضل المفسر  
وفي قري القمل على القم  
وفي ساحة الارض والجاري  
او بعد عشر اذ في الناحية  
او صوره في تلك المسألة ٥

او صاها

او كطير في الجبال في شح  
تكون في ارض الفعام ٥  
للاداس بالبيعة والكسنة  
يكن في المارة ان تقدر ما  
ومسجد الجبال في شح ٥  
وان يجازي موضع السجى ٥  
في مسجد المجنة اما الارض او  
وعين بلوى بها عينا ٥  
يجوز فرطاس من البنت اتخذ

او مضمون وجد شخص في شح  
الا التي تكون في الاغنام  
ان غلبت بخاسة خسية  
على امر او ان تحاذي قداما  
او بعد عشر اذ في شح ٥  
اقلامه جاز بلا ورو ٥  
ما البنت من غير مطعوم وعول  
ويمنع المدين والتمرد  
ويكره المكنوب فاعرف ما اخذ

الحامس طهارة البدن

واشارت طهارة من الجاني  
كالمص في بابها من حبش  
السادس ترك المنافي  
والقول السكوت بالزباد ٥  
والكف الا لافاء اكرهه  
والانفاس مدبرها في جمع  
في تخرير وتلويح الصو ٥

السابع الاسلام والتميز

ما فتح من كافر العباد ٥  
ولا من المجنون والاطفال  
يملك الطفل على العباد ٥  
في سبت او سبع لكتب العباد ٥

الفصل الثالث في كيفية الصلوة



ويندب الاذان والاقامة  
كثيرا تشهد بها من حيث لا  
وليت بها من حيث لا يعلم  
وقد اخرجنا من  
ولا تترك مقتدا الشريعة  
كثيرا تشهد بها من حيث لا يعلم  
منها ما لا يعلم ومنه  
وبعضها واجب فيهما  
والا في صلوات الجهر  
فما شئت للنساء  
ان شأنا فليترك  
قد سقط عن اجتماع ثمان  
وسقط الاذان عصر يومه  
تزيله وحدها قد كبر  
يؤذن الرب في غير  
والفصل بالسكينة والهدوء  
والفصل بالسكينة والهدوء  
يكن بالاسبق في الاحوال  
ويجب فيها الطهارة  
وتفرض اليها بالاستقلال  
وعند عجزها عمد ثم افعلا

بشيء لا يعمل مستلما  
ثلاثة فكل من  
في اول الاذان حتى يتعقلا  
وقد قامت بعد ان تحصيل  
في غير ما عزم من المروية  
وان انت صرحت في الاية  
في الحسن وقتا وفضاء فاعتقد  
وقيل ان في ثواب الطاعة  
لا سيما مع غيرها  
وحين لا يسمع من غير جهر  
فما لم يصح بالانحناء اركعا  
ما ياتي الاول في الكمال  
وجمعة وفي عشاء المزدلفة  
ولله في رفع صوت خيبتا  
وغيرة يقصر عنه فاتبع  
تسجدة او جلوسه نكبارا  
فيما سوي المغرب فهو قطر  
وتكبر الكمال في الجلال  
وليكبر من يوم العباد  
وتكون بعضه ضعف الحلال  
ثم اصطحب فاستلق في الاستد

نوي

نوي في اول الاذان  
ان بعد ربعين  
وتفرض اليها بالاستقلال  
والوجه والاداء والقضاء  
كثيرا لا حرام معها ووجب  
في الايام والحد يوم السورة  
ويجوز الحرام والتسبيح  
وجاء بالاربع والثاني عشر  
اولا المغرب والعشاء  
وليزن الاخفات في البواقي  
وتلويق واظهر الاعرابا  
في الظهر والعشاء فافرا وسطا  
في العصر والمغرب قصر السورة  
وهل في وهل انك قد تدب  
وانا لما يقين بعد الجمعة  
في صبح الجمعة والتوحيد  
وفي العشاء يوم الجمعة  
تحرر في العزبة المنيرة  
ويندب الاخفات بالقلية  
وتعلم جاهل الجهد فان  
من غير هاتين ان لم يخسرين

بالرأس عند العز في الحج  
معتضا وانما كانا  
معتضا للعرض باختصاص  
واستندت حكمها الى الاما  
في كل ذكر واجب لفظ العرب  
واجبة الا في الضرورة  
غيرها والحد الفضل اعطى  
والشيع والمشر فكن بخير  
والصحيح حسن الاعلى النساء  
وحسن لغتي بالاستيثاق  
سل وتوقد غنما استجبا  
وطول في الصحيحين بالابسطا  
وعند خروا الضيق والضرورة  
في اثنين والخميس صجعا واستحب  
في ظهرها وعصرها والجمعة  
وتكبر في الظهر فلا تحيد  
تفرض اسم بعد الجمعة  
وجاز في الباقية الكس بمه  
في اليوم والجمعة بالليلية  
ضاق الزمان ينال منها ما فطين  
وتذكر الله اذ التمسك



وبالضيق والفتن فان من ما تلا  
في الركعة يخشى حتى  
تسبح الركعة العظمى وما  
ومطلق الذكر في الاضطراب  
ورفع راسه طمأنينة  
وادع امام الذكر مستز  
وتج يدك واضعاً على الركبة  
كبره الله رافعاً اليدين  
في رفعه قل سمع الله  
يكروان ركع والسيدان  
قل فيهما سبحان رجلاً على  
فاسجد على السبعة والطمأنينة  
يتدب الاطمينان بعد الثانية  
واربعاً كبر لرفع وهي  
وسبح للذكر الحق  
فرض تشهد عقيب الثانية  
فاشهد بان لا اله الا الله  
وليكن من جالساً ويخبط  
كبره رافعاً اليدين على راسه  
يوجه الى القبلة بالوجه  
بصفة الوجه عيسى بن يحيى

حين يصل واجبا  
كفاؤركبة فالتسليم  
أو تسبح الله ثلاثاً  
وقد فرض طمأنينة القاري  
تثليث ركعتين مستحباً فارغباً  
تسبح وسوا الظهر ومدرجاً  
وانه يميناً فكل مستحب  
مدباً الى الشق الاذ  
الحمد لله على ما  
تحت الثياب ثم سجدة ثان  
او الذي قدمه في الركعة  
ثم ارفع من الركعة  
مركباً او الذكر في الركعة  
وليس تركه وارضع يدك في الركعة  
وتبورك وتبجي بالادعية  
وركعة بالصلاة  
وصلوا من النبي  
تؤمركم كذا الدعاء مستحب  
والفرض اي منها فافترقا  
بعينه مفردة على السنتين  
ندبا امام القوم كالمأموم

وان

وان يكن على يمينه  
وتقصداً للركعة الثانية  
وتقصداً للركعة الاولى  
من الركعة وارضع اليد  
مسبوحة بحمزة الاصابع  
وجعبت لاقتراح واعيا  
وبعد الاخرى فادع والوجه  
ومن يصل قاعداً تربعاً  
تؤمركم العابد اذ تشهد  
وقام في المسجد انظر الى  
وانظر الى انك حين تسجد  
واليد ضعها قائماً على الخنجر  
وركعاً في ركعة مفترجة  
وقاعداً او مستهدداً على  
واقنت برسوم عقيب الثانية  
خصت بفضيل كلمات الفرج  
وليلج للدين وما لم يحرم  
وبعد اتم الصلوة عقيباً  
كبر ثلاثاً رافعاً وهاتك  
كبر ثلاثين واربعاً فقد  
سبح ثلاثاً وثلاثين تسجد

سبح اخرى نحو ما ورد  
والاخرى تسبح والاصابع  
وتسبح المشي من سلام  
مستحب لا يبطلها  
فارقوا الابهام غير جاز  
بعد ثلاث وثلاثين رافعاً  
من بعد سجدها يوجب  
فيها ورجلها في اذنها  
ان قام في صلاته او فقد  
ما بين رجلين ركوعاً مقبلاً  
والجاء الى سجدة اذ تشهد  
مضمومة حذاء ركعة فخذ  
وساجداً حذاء اذن مدحجة  
فخذ كالكقيام فيها فصدلاً  
بعد اذ في الركعة الثانية  
واغن بتسبيح ثلاث اذ  
يطلبها السؤال للحج  
لعل له اذا فرغت فاضرباً  
سبح بتسبيح النبوة لا فضل  
واحد ثلاثاً وثلاثين وعقد  
ثم ادع بالمفقول او بما ورد



ثم السجدة للفقير سجدة بين  
والصلاة الخامسة التروك

واجب التروك ما قد سبق  
والطرح للموجب عدمه  
فان في ركعتين وركعتين وركعتين  
والركعة لا حركتها فيها الزمان  
وجازعها ركعتين بالحق  
جان على ركعة تبسّم  
ويكبر القامة لا مد  
ناوة بالحرف والابن به

بسم الله الرحمن الرحيم

يُنْدُبُ لِلْمَلَأَةِ أَنْ يَجْمَعَ فِي  
فِي الْمَاءِ مِنْ شَبْرِ الْفَرْجِ  
يَحْسُنُ نَدْبُهَا النَّدْبَانِ  
وَيَسْتَحِبُّ وَضْعُهَا يَدَا  
وَيُحِبُّ عَلَى الْأَيْدِي تَبْنِي الْقَعْدَةَ  
تَقْتَضِي حَذْفُهَا وَتَرْفَعُ الرُّكْبَتَ  
النَّصْلُ السَّادِسُ فِي بَقِيَّةِ الصَّلَاةِ عَنْهَا الْحَمْدُ  
وَإِنَّمَا الْجُمُعَةُ رُكْعَتَانِ كَالْغَدِ  
وَأَوَّلُهَا جَزْءُ خُطْبَتَيْنِ وَثَلَاثُ  
وَفِيهَا الصَّلَاةُ وَالتَّسْبِيحُ

بندبر

يُنْدُبُ فِي طَيِّبِ الْمَصَابِيحِ  
وَالْإِقَامِ فِي الشَّامِ وَالصَّيْفِ  
تَقْدِيرُ الْأَمَامِ أَوْ مِنْ قَبْلِهِ  
بِشَرْطِ أَنْ يَكُنْ أَنْ يَجْتَمِعُوا  
لَيْسَتْ عَلَى الْأَعْيَادِ وَالْأَعْيَادُ  
كَذَا عَلَى مَنْ زَادَ قَبْلَهُ طَرِيقَةً  
وَلَا تُجْزِئُهُمَا فِي أَفْئَلِ  
وَلَمْ يَجْزِلِنْ هَاهُنَا كَفَفَا  
وَارْتَعَا فِي غُلْهَا فَمَا احْتَمَا  
وَعِنْدَ ظَهْرِ رُكْعَتَانِ فَاسْتَبَقِ  
فَإِنْ يَنْتَازِيهِ الْأَمَامُ

وَمِنْهَا صَلَواتُ الْعِيدَيْنِ

وَالْحَقْلُ لِلْأَوْقَاتِ وَالْمَصَابِيحِ  
مَعْتَدًا عَلَى عَصَى أَوْ سَيْفٍ  
وَلَوْ فِيهَا جَامِعًا إِذَا غُيِّبَا  
وَالْعِدَّةُ الْخَمْسَةُ إِذَا تَجَمَّعَ  
وَالْعِدَّةُ الْوَاقِعَةُ وَمِنْ لَيْسَ بِتَمِّ  
عَنْ فَرْجَيْنِ نَاوَابًا بِسُكُونِهِ  
مَنْ فَرَسَ بِحُضْرٍ فِي مَحَلِّ  
بَعْدَ الزَّوَالِ رَجُلَةً فَلْيَقِفْ  
تَقَرُّبًا سَادَسًا يَدَا أَوْ ثَوْبَ  
وَمِنْ بَيْنَهُمْ عَنْ سَجْدَةٍ يَلْتَحِقُ  
فِي يَدَا الْأَوَّلَى عَلَى النَّظَرِ

عَلَى شَرْطِ الْجُمُعَةِ الْعِيدَانِ  
تَكْبِيرُهَا الزَّائِدُ بِالْعَلَانِيَةِ  
وَبَيْنَهُمَا الصَّلَاةُ وَفَضْلُهَا  
وَعِنْدَ مَا اخْتَلَفَ الشَّرْطُ صَلَاتِي  
مَنْ مَطْلَعُ الشَّمْسِ إِلَى الزَّوَالِ  
وَيَنْدُبُ لِأَحْجَارِ الْأَقْدَامِ  
يَطْمَحُ بِعِدَّةِ الْعُودِ مَا قَبْلَ  
يَكُونُ قَبْلَ عِدَّتِهَا فَلْيَرْغَبْ  
فِي النَّظَرِ بِكَبِيرِ عَقِيبِ رَجُلٍ

فَرْجٍ وَبَعْدَ الْفَرْجِ خُطْبَتَانِ  
جَمْعُهُ الْأَوَّلَى أَرْبَعٌ فِي الثَّانِيَةِ  
وَيَسْتَحِبُّ بِالَّذِي قَدَّرَ سَمَاءُ  
مَنْزَعًا وَاجْتِمَاعًا بِقَوْلِهِ  
وَلَا تَقْضُوا فِي أَشْهُرِ الْأَقْوَامِ  
فَالْفَضْلُ فِي سَجْدَةِ الْحَقِّ  
وَقَبْلَهَا فِي النَّظَرِ فَاطْمَحُ مَا أَشْرَبَا  
وَقَبْلَهَا الْأَوَّلَى بِسَجْدَةِ النَّبِيِّ  
أَخْزَاهَا صَلَوةُ عِيدٍ فَاتَّبِعْ



فأشرك الأضحية بعد عشر  
فأشرك الأضحية بعد عشر  
فأشرك الأضحية بعد عشر

من ظهر سواه بعد العشر  
وحتى الكبر في الأضحية  
بعد عشر العيد يوم الجمعة

ومنها صلوة الأيات

تقرض الحسنوف والكسوف  
وفرضها النية والخبر  
وبعد ما يرفع ثم يرفع  
والسجدة بين السجدة فقم إلى  
وجازان بعد الأية وما  
فأشرك في كل ركعة  
وان شاء في ركعة  
كذلك يجوز أن يتم السجدة  
واقبت غضب كل زوج مدببا  
سمع له في خامس وعاشر  
واجهر بها في الليل والنهار  
ان جاءت حاضرة مواظبة  
ان ضاقت في قدام المضيف  
جاءت على المركب ان عدل  
تقصي وجوبها مع عدم الترك  
ويستحب السجدة ان تقدر  
والسجدة للجمعة والعيد يوم السبت

والرجوع والرجعة والخبر  
والحمد ثم سورت كريمة  
يتلوها كذا كذا يصنع  
ثانية كما صنعت أو لا  
بأن حمد غير ما تقدم  
أكمال سورة ويحمد بلقي  
بعض في الأضحية كما استحب  
في بعض ما فعل كل صوة  
كبر لرفع الرأس مستحبا  
وانزل الطول في إشباع ظاهري  
كالعبد والجمعة بالجمعة  
قد مر ما شاء بلا مضايقة  
حاضرة قد مر ان تضيق  
كثيرها من صلوات تفرض  
لنسيانها أو مع إيمان روي  
واستحب لفرع وقد أكثرا  
وفي في أدنى رمضان فانتدب

فيل

ليلة في البيت من قبل  
والبيت والعتد  
ويوم من يوم من يوم  
والفضل السعي إلى المصوب  
والقرب والحاجة واستخارة  
ويستحب السجدة للرجوع  
والبلد الامين والمدنية

وبضرب شعبان فكل سحبه  
ويوم من يوم من يوم  
ويوم من يوم من يوم  
بعد الثلث من المندوب  
والطوبى والاعمال والزبارة  
في حرم الله والرسول  
والمسجدين فالزم السكينة

ومنها صلوات آخر

منها صلوة النذر والنيابة  
ومن المندوبات صلوة الاستسقاء  
صلوة الاستسقاء كالعيد  
ثم من الصلوات إلى اليسار  
بعد ثلثة يسعون معه  
عقب توبة من المآثم

عن اب او ستاجر انابة  
ومن المندوبات صلوة الاستسقاء  
وضع وأحجار ووقت اقتفى  
يحول الرداء لليسار  
تختتم بالاشياء أو بالجمعة  
والرد للفقير والمطالسم

ومنها نافلة شهر رمضان

وتلك الف ركعة عشرون  
منها اثنا عشر من بعد العشاء  
في كل ليلة من الايام  
وكل ليلة من الثلاث  
أو اقصر منها عليها اذ تقف

في كل ليلة إلى العشاء  
والباقي بعد عزب فالتفت  
يقصون ثلثون بلا تعيبي  
زوايا وأطراف من الأجناب  
وفرن الباقي منها في الجمع

ومنها غير ذلك



يترك الصلوة للزبارة  
 الفصل السابع في الخلل الواقعة في الصلوة  
 والخلل الواقعة في الصلوة  
 عن عدو عن سهو أو عن شدة  
 كان مبطل أو مجزئ ثبوتا  
 في غير أخفاف وجهه بله  
 ذكرت من بعد محل الخلل  
 وفي المحل التي به بلا خلل  
 تلك والآيات من ركن فلا  
 وأنت بذلك في المحل المنيب  
 تأتي به حيث محل بقيت  
 صلوة أو شهد كما روي  
 كل أو سلم سهوا فاحكم  
 ما لم يرد إلى البطون  
 والشك بين أربع وخمسين  
 في سجدة الصلوة فضا غل  
 سلم وبارك وأحيا كما روي  
 ثم شهد جالسا وسكنا  
 في الآياتين مع من دون الأربع  
 ذات اثنين أو ثلث فافقه  
 فماله وجب بالاوليين  
 فالصحيح الخمس هناك تجتنب  
 والفتن الطاعة واستغفارة

في

بإثنين والثلاث فافقه  
 فابن على الأكرار ركع قاعدا  
 وبين اثنين وأربع فثبوتا  
 في اثنين والثلث ثم الأربع  
 واحتط له بركتين قائما  
 وقبل صل ركعة فبأما  
 وهو قريب ثم آخرها الخمس  
 وحكم هذا الشك ما لم يركع  
 وسجدنا التهن إذا كان ركع  
 والأصوب السجدة إذا قلدها  
 أو الثلث مطلقا أو الأربع  
 ثلثين أو بركة ثم عابدا  
 وقاعا بركتين أسبق ثبوتا  
 فابن على الأربع فيها تتبع  
 ثم اثنين من جلوس قائما  
 وركعتين جالسا الزامنا  
 الشك بين أربع وخمسين  
 كالشك في ثلثة واربع  
 وبعضهم قبل السجدة قد منع  
 أن ما أعادها فثبوتا عابدا  
 يعني على الظن مع ما غلبا  
 ومن يكن قبل التلا في أحدنا  
 وإن أبان الحال بعد لم يعد  
 وأحاط جالسا بركتين  
 أبطلها الصدوق أن تردا  
 وقد روي الطائفة الثقفى  
 وأحاط بركتين جالسا بركتين  
 وفي تلك علبت في النظر  
 أو الثلث مطلقا أو الأربع  
 ثلثين أو بركة ثم عابدا  
 وقاعا بركتين أسبق ثبوتا  
 فابن على الأربع فيها تتبع  
 ثم اثنين من جلوس قائما  
 وركعتين جالسا الزامنا  
 الشك بين أربع وخمسين  
 كالشك في ثلثة واربع  
 وبعضهم قبل السجدة قد منع  
 أن ما أعادها فثبوتا عابدا

في



وهكذا ان شك بين اربع  
ابن الجنيدي خير المصطفى  
ان شك في ثلثة واربعه

الرابعة

قال بن بابويه فيمن شك  
ان ذهب لوهيم الى الاخيرة  
وان مضى الى اثنتي عشرة  
وبعد ما سجد في سبب  
بني على المشهور وعلى الاقل

الخامسة

لا حكم للسهم مع الاكثا  
ولا السهم مع اقل  
والله في السهم باعتبار  
ما هو له ولا يعكس فاحفظا

السادسة

ان شك في الثلث والثلث غلب  
والامر في حديث اسحق بقل  
الفصل الثامن في القصة  
من فرض قضاء الخمس فان على  
والبر من حيز ومن قفا من  
وبعد من الترتيب فيه ان علم  
يندب بينه وبين الحاضر

السابعة

ان جعل

ان جعل الثلثة على اربعة  
وان يكن ما في القربا  
وليفض من زمان ردت  
وقيل ان عار يا عبيد  
ويندب القضاء للموافل  
بقضى الوالي كما فأت اليا  
وقيل فان اباه مطلقا  
ان فأت ما له حصه تحري  
يعدل عن لاحقة وان مضى

مسائل

المضى وابن الجنيدي وجبا  
والشيخ في قول وقت جونا

الثانية

فدجلة في المبطلون ان يطهر  
والاقرب الاول ان يحل الخبز

الثالثة

ويندب لتجهيل القضاء  
وان يكن نافلة لم ينظر  
فولان في النفلين قد يجب  
الفصل التاسع في  
مقصورة في سفر وحضر

في الغرض والنفل على السواء

مثل زمان فوفها في المعتبر  
عليه فرض والحواز اقرب  
صالح الخوف  
جماعة وغيرها في الاشهر



ان يمكن افراق اهل المآلة  
 صلى الامام ركعة من ركعتين  
 بهم جعل ركعة من ركعتين  
 بركعة المغرب حتى البعض  
 في شدة صلى كما يتسرا  
 باليات الصلوات يكتفى  
**الفصل العاشر في صلوات**  
 وشرطها الستة والشعور  
 او بعضها القاصدين بركعة  
 بان يقيم عشرة من ركعتين  
 او ان يقرأ في ركعة على  
 ولا يقرأ من كثير السجدة  
 ولا يكون عارضا بالمقصود  
 فقصرها حينئذ عن ركعة  
 المسجدين والذى بالركعة  
 فالأفضل الا تمام فيها اذ ورد  
 والمغني وابن جنيد طردوا  
 ان دخل الوقت عليه في الحضر  
 وبعد قصر سجدتين الاربعين  
**الفصل الحادي عشر في الجماعة**  
 تندب في الفريضة للجماعة

والختم في خلاف شرط المآلة  
 ثم يتقون فيما من مضى  
 حتى يتواضع كل امرئ  
 وليأخذ السلاخ فيها فوضا  
 او ما للركوع ان نقدر  
 عن كل ركعة اذ الوسع انتفى  
**الفصل الثاني في**  
 الف ذراع قاصدا ما مونا  
 وهكذا يشرط ان لا يقطعها  
 او يعضى المشركين في ركعة  
 منزله من مكلا وما تشر لا  
 مثل البريد والاجرة والكرب  
 وان يغيب عن جدار البلد  
 فيما سوى اربعة ركعة  
 وحائز حرمة معروفه  
 ومنع من نقاه بالنقص بر  
 في كل مشهد لهم قد ورد  
 اتم كالمدر بعد السفر  
 ند بانثلاثين لقض وقعا  
**الفصل الثاني عشر في الجماعة**  
 والكنت في الخمس للاطاعة

2 العدد

في العهد من بالشروط طاصلة  
 الا ان لا يستسقاء والمهاد  
 بل كما ان ادرك الامام  
 وشرط البلوغ والذكور  
 وما لا يفي مشاهدا ونسبا  
 ولا ينجس عند جسم حائل  
 ولا اذا كان الامام ارضا  
 بكونه ان يقرأ في الجهر  
 وحينئذ لا يسمع في الجهر  
 وليسوا الا تمام بالمعنيين  
 وقبل يفسخ قطع الغرض  
 والوجوب يتم بها ند بانفسهم  
 ان يدرك الامام بعد ان ركع  
 بخبر ان يدركه كما هو المأخذ  
 مرض على الامام ان يتأبها  
 في سبقه بها يعود اذ امر  
 ويندب الاسلخ للثلاث  
 بكونه ان يقتدى بالسائر  
 وتكون الحدود والمجذوم  
 كذا لا الاعراف بالمهاجر  
 وتكون استغناء المسبوق

وجمعة ويقرأ في التامة  
 والعهد والعقد يردى المتعاقبة  
 حال الركوع فاعرف ان المقام  
 والعقد والعهد المأخذ المشهور  
 عاجزان يوم غير الاستغنى  
 الا لا ينجس خلفه عاده  
 بما به بعد عرفنا فاسمعا  
 ان يسمع القرآن لا التسمية  
 هما بعد يقرأ باذروا  
 ويقطع الفضل اذ يستغنى  
 ان خيف فوت فضله في البعض  
 يقطعها اذا امام الاصل امر  
 يسجد ويستأنف بنية تنق  
 وفيها يدرك فضل ما قصد  
 امامه مقارنا او تأبها  
 وعامل بام لكن يسجد  
 ويكره العكس عند الاعلام  
 بجائز كذا اباء حاجز  
 والبرئ والنجس فلا ينوموا  
 وطاهر الماء غير الهاهر  
 صدق ومن مانع مستغنى



ان يكسفن ليس اهلا بغيره  
وليس نيب للمانع الاما  
ومن يصلي خلف من لا يقدر  
وليقيم عند غديره  
ولا يؤمر فاعلمنا  
لا يجم الا في الغاري ولا  
وقدم الا في الغاري  
فقدم الاسن ثم الاجصا  
وصاحب المنزلة في العا  
كتاب الزكوة وفصول **اربعة** الاول في شرائط الوجوب والنصب  
ان زكوة المال في ضلعه  
فكلمة القدين والامنا  
وتدب الزكوة في ما بدت  
كذلك في مال التجاره وقد  
وفي اناث الخيل ديناران في  
لا تدب الزكوة في الرقيق  
ثم يضاب الابل اثنا عشر  
في الست والعشرين بالعلاسيه  
بنت لبون بعد عشر بخير  
جده من بعد خمس عشرة  
احدى وتسعون بلا نقصا

وان يكن بعد ان كان له  
وبعد قامت بكون الكيل  
اذن ندبا واقام فاهتم  
قد قامت الصلوة حتى تكمل  
كذلك من صلى بوضع النائم  
موقوف على الصلوة حتى تكمل  
ثم القدم هجر فلفقه  
وراثا المسجد والى فانحكا  
وصاحب الامر في الاماره  
كتاب الزكوة **اربعة** الاول في شرائط الوجوب والنصب  
حي يمكن بالغ قد عتق  
واربع الفلذات بالاقسام  
ذاكيل او وزن يعرف ثبنا  
او جها فيه الصد وق المعتمد  
عقبتها في الباقى دينار بغير  
والبغل والحمار با  
فخسه في خمس شاة قد رى  
بنت مخاض دخلت في الثانية  
وحقة من بعد عشر اخرى  
بنا لبون بعد اخر في طه  
مغزوها في الشرح حقتان  
في الثاني

وفي التي كانت بغير خطه  
بنت لبون عند اربعين  
وفي ثلثين تعد في البقر  
مستة في اربعين والغنم  
احدى وعشرون نقصا لئلا  
ثم ثلاث من شاة تدب  
ثم ثلثا عشرة واحد  
وبعد فخر في كل مائة  
يعني عن الناقص من مضاب  
والى ان يعنى اخذ عشر  
والسحا لولها سغره  
ان ثلث المضاب قبل الخول  
يجزى في الشاة من الضان للزك  
لا تؤخذ الركب ولا ذات الحرة  
يؤخذ منها ان تكن معلوله  
وتجزى القيمة بالاطلاف  
لا يجمع الخروف في الملك  
بشرط الضاب في المقد بين  
عشرين دينارا مضاب للذهب  
والمانا درهم او الورق  
يخرج ربع المشرى في النقد بين

احدى وعشرين نقصا لئلا  
او حقة فخر في خمسين  
تبيع او تبعه قد استغر  
شاة لا ربعين منها ثلثه  
زكوا ثمانتان دون تخطئه  
واحدة بالمائتين يجتمع  
فخرج على الاحصاء وار  
شاة اذا ما بلغت اربع مائة  
وشرطها السوم بلا ارباب  
شهر اهلا لياكل تقدر را  
بعد عني برعها على احد  
تسقط ولو بقي باقوى التواب  
كما من المراتب فليس طمع  
ولا مصبة ولا ذات السقم  
ولا يد الخوا ولا الاكول  
والفضل في العين لدى الاتفاق  
لانها في الجمع فيه محكما  
ولم يولوا السكة في المدين  
وبعد اربعة في الذهب  
والثاني منها اربعين بليج  
ويخرج اليه مثل العيين



والشرط في الثلاث بكه فلا جد  
نصا بها خمسة وسق نقي  
والخرج العشر اذا سحبا سقي  
وضعت عشرين بدلو يشربا  
ثلاثة الارباع من عشر اذا  
الفصل الثاني في زكوة التجاره  
تدب في الخبز فاخفظ قوته  
كالقد قد لا وضعا بافا شيع  
ولا تخرج رخصا ان امكنا  
ولا تقدمها على وقت تجب  
ان كان فيه قايض على الصفه  
ولا تحل من محل تنفق  
فيضمن الناقان لم يوز  
الفصل الثالث المستحق  
ويترك الفقير مع ذي السكه  
وجاء في الصحيحه المسكين  
والدار والعبد من الموبنه  
يمنع ذوالضعفه اخذ الصلحه  
والعاملون العزقه السعاه في  
ثم الموهون قومه كفه  
وبعضهم قد علم المولفه

بولع او قتل او ما تشد  
والعقر فما زاد عنه شقة  
او بعد او عذ باغيث مغدق  
وفي اجتماع فاعبر ما غلبا  
سنا ويا من غير فضل اخذ  
وباقى اجناس الزرع مما تجب  
ان قام راس المال طول الحول  
وحكم باقي الزرع حكم الاربع  
فكأنم الامم به ومضمنا  
الا بقرض ثم في الوقت احب  
اولا فاخر جماعا على المتصفه  
الا اذا اعوز فيه المستحق  
في الامم قولان ولكن يحجز في  
من ليس بالكا مؤنه السنه  
اسوء حال الا فريست كين  
بمقتضى اللائق في المعونه  
ياخذ ان تصرف تمام النفقه  
خصيها وحفظها للمصروف  
قد استعملوا الجهاد الفخره  
لبعض من اسلم من او الصفه

وفي القار

وفي القار المدينت الشده  
والغار المدين لا في معصيه  
جاز مضا صغارها بالصدقه  
وفي سبل الله كل قريبه  
وليس ما غناه حين الا  
والضيق منه فاحسب ما صرفه  
وعاصيا بالسفر منع مطلقا  
وقيل من يجنبه كبره  
يهداها الخ اعطاهما  
ويبقى ان لا يكون المصطفى  
لا يجرها الساده من يواهم  
وذخنها الى الامام ان رغب  
وصرفها اليها ابدا  
يصدق المالك في الاخراج  
تقسم بالذهب على الاصناف  
يجوز رخصها الى المنفرد  
اقرب ما يعطاه يد ما يجب  
يدعوله الامام او من نائبه  
لا ساعى الا ان ولا مولفه  
يختص به بذكره التمس  
يندب من يوصلها حديثه

كل ما كانت يغير عذ  
وجاء في الجمهور ان لا تقطبه  
وان مصفى او لم يستألفه النفقه  
وابن السبل المبلى في الغربه  
يكنه في الحال ان يستبدل الا  
والعدل شرط من عد المولفه  
واعط طفلا ابواه شيئا  
يعطى لا يمنع بالصفه  
لن الاطاعه سواها  
عالمه الواجب حقها  
ان وجدوا في الخس ما كانوا هم  
فرض وقيل والفقير ان يعقب  
اولى وقيل واجب اداء  
ليس الى الخلف من احتياج  
وليعطى جمع من اولى الاوصاف  
وجاز اغناء بلا تعدد  
في قول الفقدين فاسمع واستجب  
من ساع او فتنه استجابا  
الامن يحتاج من ذي معرفه  
اولوا المرات واهل الكرم  
الى من استحق من العطيه



ونقز من العظم في الشرج على  
يملك من عامه من شعرا  
نقز من الكفر ويطلق العمل  
وسقط أن تجدد السبب  
وقدرها صاع من الحنطة او  
واقط او لبن او الارز  
افضل لكما في الربيب  
وصاعها تسعة ارطالو  
وجان تقويم سبعين  
من عز الزكوة من عمل  
ومصر في العظم بالعلانية  
يندب ان لا يقصر النوا  
ويستحب تحصيل المستحب  
ان بان ان لم يستحق من قبض  
ان يتبع اجرا ان كان اجتهد

### كتاب الحس

والحسن في سبعة اشياء  
والفرض والمعين والارباح  
وفي خلل شيب بالمحرم  
والكفر من عشرين دينارا وفتا  
وغيره بعد منقذ  
من كل كسب من المباح  
مستحبها ما لا يفسد  
فكل كذا المعدن والشيخ  
وهي

والجود في الدنيا  
وارض في الدنيا تنقل  
واجب التمسك في الهبة  
وفي النجدة في الظاهر  
واعبر العبد في الغنيمه  
كوا في العبد والعنصر اعبر  
ولحسن في الارباح بعد النفقة  
يُسَمُّ ستة من الاثنا  
تحفظ في الغيبة وتعلم لمن  
والباقي للثيم والفقير  
واعبر السيد في النسيب  
والعقر في غير الامام قد شرط  
بغير الامان لا العدا له  
وتكلم عن اهلها عنها النجلى  
ومنها الاحكام وبطن الرادي  
كذا في القوم اذ ليس له  
غنيمه لغيرها اذن وقع

### كتاب الصوم

كالقوى في المعدن حيث اختار  
من مسلم وذكر له في  
والارث اذ ذلك نوع مكسبه  
ورده العبد في السر  
عشرين دينارا ولو قيمه  
ونقذ ذلك في الغنيمه اشتد  
لعاده على تقصده حقه  
ثلاثة منهن للاسما  
ينوب عنه من فقير من  
واين السبيل من او الشطير  
لهائم ولو بام دون اسب  
واين السبيل فقره هنا اسطرط  
وبالامام خصص النفاكه  
او هلك او طاعوا وما عاوا  
والغاب والرزق لا طوا  
وارث من وارثه فقيد  
والناس في المعدن كله شرع

من اكل وشرب ووصل العشر  
على جائز والاستمناء  
بعد ان يتباهت في الاصابه

الصوم كفته عن المنعك  
ومطلق الجاه والبقاء  
والهوى في النور على الجناحه



فإن في بواحد ما مضى  
وإن بعد بعد انتباهه  
وهكذا إن برتس بعد  
في مكانه حين خطاه  
وقيل لا يفتى الذي قد افسط  
وليفتن من قبل له الليل  
وناظر الامر او  
وان نوى فالاقرب الكفارة  
اذ ليس قاصدا عن استثناء  
بكر التكفير بالتكفير بالسكر  
او باختلاف الجنس او ايا  
من اكره الزوجة فالتكفير  
فعرته لخصين والمختارة  
القول في شروطه ونحوه  
والسقم والجنون والفا  
في الصحة التميز والخلق  
يصح شرعا صوره مستحاضه  
ويصح من مسافر للدم  
ونذره مقبلا بالتسقي  
يمن الطفل للسمع  
وليقتن ظنه من مرضا

تقيد أكثر من واحد  
يقضي أن يحقن بما  
او ينزل ولدون ان يجتهد  
في آخر النهار وفي الاق  
لظلمة ظن لها أن اد  
او هي باق قول زوفا كل  
يحقن به يقضي ذالوت بعد  
لا سيما ان شاهد استمراره  
والحق على موجب القضاء  
للوطء او تحلل التكفير  
ودما وضائفة بالانزائم  
يحلله بالكره والعق  
يلزمها التزوير والكفارة  
في فرضه خلوع من التمس  
والعقل والمبلغ بالفتا  
كفر وحيف ونفاس مقرون  
ان فلت اعن الاستحاضه  
تمتع ومبدل في الموقف  
وفي جزاء الصيد قول فاحذر  
والشيخ في فضايلة التسع  
فان يصم مع ظنه الضم فحق

والفرض

والفرض في صدق النية واليقين  
الحل لنية من الميا  
والاقل من سهو في الا  
والمنفى الاجماع فيه نقلا  
يشترط التبيين للصيا  
وعلمه برب الهال  
او على شعبان ثلثين ولا  
ولا على وانفاخ وعد  
لا يشترط الحسنة في الصلوة ولا  
من كان في الحبس حتى يجد  
واكتف من طبع خبر ثمان  
ان قد مو او برا السقا  
وانع زوال العذر قبل الجهر  
والحيض والنفاس للنساء  
يقضيه كل تارك وان سهى  
من كافر اصل او مجنون  
ويصح في القضاء مندوب وفي

سائل

ان سئل المحن فسله قضى  
بفطر قاضي رمضان ان يره  
وبعد بطور عشرة فان

ويصح ان يقرب بصبح فاطلب  
ويقصد ان يسي الى الزوال  
حيث اكتمل النية للشهر  
كالشيخ والاول او في اقبلا  
في غير شهر الله ذي الاكل  
عدلين او شياعها حين را  
عبر بالطريق فلا يقو  
والمحن لستين حين يفتقد  
يثبت بالواحد حين اقبلا  
فان بدا فيه نقلة يحسد  
الى ذهاب حرم الكفا  
قبل الزوال والجزا الصيا  
في كافر اسلم حب الاجر  
والطفل والجنون والاعفاء  
او كان عذرا غير من ترجما  
او طفل او مقي على العاقبة  
حديث عام خلا فاصطفى

صلوة وصومه مفترا  
قبل الزوال والجنح لا يره  
يجز بصم تلك كان كن



الثانية

كفر بعد اوله من رمضان  
 بالعتق او شهرين موصولين  
 كذا في الجمع على من انطرد  
 ليس على المدين من قضاء  
 كلف على الاصح ينفذ  
 في بركته مع غنمه القضاة

الثالثة

يقضي عن الميت ان تمكنا  
 وقبل ان يقضى اوله مطلقا  
 ولا يخرج مكنة من القضاة  
 لا تقضه الا في وقتي  
 وجاز في الشهرين في التنازع

الرابعة

بعده سائر مبصر  
 قصر الصلوة قصره ويلزم  
 الشيخ بعد حاجته بمسند  
 وله يجب عليها قضاء  
 الموضع القليلة الباء  
 لا يفر من المذنب بالشروع  
 الا لمن يدعى الى طمأ

الاسم

الخامسة

يتابع الصيام الا اذ يسه  
 فقتاه فزمن وجزاء التسديد  
 يفي الذي اخل بالتوا  
 فيما سوى شهر ويوم صاما  
 وسورة خمسة عشر يوما  
 والصوم في ثلاثة التمتع

السادسة

لا يفسد الصوم بما في  
 يكره للصائم ان يتكلم  
 والبلى للثوب على الجسم  
 والدم ان يصفى والاحتقان  
 ومضعف الحام والنفث بما  
 ويكره للبول والنسوان

السابعة

يندب في الشهر لا قضاء  
 ومو الى المبتدئ الذي  
 والتموى صوم يوم عرفة  
 والصوم للبعض بلا ساهله  
 وصومه خبيثة والجحمة  
 اول ذي الحجة ايضا يستحب

صوم الخمسين والاربعاء  
 والبعض الشهرين والقدر  
 ان عرفنا الهادى للمعرفة  
 ويؤخذ حوا الارض والمبا هله  
 وسنة تسعة فخر متبعة  
 وصوم شعبان عام او حجب



الحامد عشر

لا تقم للمرايمك بما يوزن العذر  
بالبر والخصر بعد الفلوس  
او بعد الاطراف بالاف  
بالبر والاشياء يسكنها

الناية عشر

لا تقم المرأة والعبد  
اذا لم ياذن الزوج ومولى اخذ  
والصنف دون اذن من اضاف  
فيلكن العكس فذبح خلافا

الناية عشر

او ولد دون اذن الوالد  
او ولد دون اذن الوالد  
وغيره العبدان فاطم مؤمنا  
وصورة شربق على من في موق

الناية عشر

وبعضا قد يهين نفسك  
هـ ونية الفرض لصور يوم شربك  
وان يصم بنية النقل  
ان يكلف من رمضان فاعرفنا

الناية عشر

والا قرب الاخرى في الزد يد  
بجهر نذر الذب بالانتا كيد  
وصورة والوقت والوصال  
والفرض للسفر سوى ما قاله

الناية عشر

غير من في رمضان اضطر  
من غير علم حاملا قد ابصر  
ادب ان عاك فان عاك قتل  
وحل في الاول قتل المستحل

الناية عشر

ان كان مولود ابغى الفطره  
ولم يستتب ان لم يكن من فطره  
ويبلغ الانسان والانسانه  
بالاحتلام او نبات المامه

الناية عشر

كذا اذا اكل خمس عشر  
هـ او اكل تسعا وقل عشره  
وقال في السرار والاجا  
في الشبع فليترك له التراغ

الناية عشر

ويحقق بدلك الاحتكام  
من رمضان فاعتكف بلا عجز  
نذوب وقد اكثرت العشر الاخر  
والشرطه

والشرطه في الصوم فليعتكف  
هـ فليعتكف في الصوم  
والسجد للرب في كل مطلقا  
هـ فليعتكف في الصوم

وامكن في موضع فان طلع  
هـ او طاعة لله كالحياوة  
هـ لا يحسن في كل زوج الطار ي  
ولا يصل في صوم المعتكف

يلزم بالاثمان والندو  
هـ وقال في البسوط بالشو  
هـ لا يقصر في خروج حيث اشرف ط

محرم عليه في التها  
هـ وفي جميع الوقت الاستقام  
هـ فليعتكف في الصوم

كفار ثان في جامع المعتكف  
هـ واحذر بالليل فان دد معرفه  
هـ فليعتكف في الصوم

فليعتكف في الصوم  
هـ وربما الزم باختيار  
هـ فليعتكف في الصوم

بندب للمنافق للشرط  
هـ فليعتكف في الصوم  
هـ فليعتكف في الصوم

شرط وجوب الحج بالتيه  
هـ فليعتكف في الصوم  
هـ فليعتكف في الصوم

والعقل والبرج فليعتكف  
هـ فليعتكف في الصوم  
هـ فليعتكف في الصوم

من فتح منه الصوم من مكلف  
هـ فليعتكف في الصوم  
هـ فليعتكف في الصوم

اقامه ثلثة اليا  
هـ فليعتكف في الصوم  
هـ فليعتكف في الصوم

وتحصر في الخمسة ما تحققت  
هـ فليعتكف في الصوم  
هـ فليعتكف في الصوم

يكتل الا لغيره فقم  
هـ فليعتكف في الصوم  
هـ فليعتكف في الصوم

تستبيع موين او الشماوة  
هـ فليعتكف في الصوم  
هـ فليعتكف في الصوم

لا يشرع تحت الظل باختيار  
هـ فليعتكف في الصوم  
هـ فليعتكف في الصوم

فيما سوى مكة ذات الشرف  
هـ فليعتكف في الصوم  
هـ فليعتكف في الصوم

وبعد يومين على المشهور  
هـ فليعتكف في الصوم  
هـ فليعتكف في الصوم

ويستحب الشرط للرجي  
هـ فليعتكف في الصوم  
هـ فليعتكف في الصوم

اتم بعد اثنين ان لم يشوطا  
هـ فليعتكف في الصوم  
هـ فليعتكف في الصوم

ما يجعل الصائم ذا فطره  
هـ فليعتكف في الصوم  
هـ فليعتكف في الصوم

ببرقة والطيب والجماع  
هـ فليعتكف في الصوم  
هـ فليعتكف في الصوم

تكفيه ان افسد الذي من  
هـ فليعتكف في الصوم  
هـ فليعتكف في الصوم

في رمضان بالتهاد فاعترف  
هـ فليعتكف في الصوم  
هـ فليعتكف في الصوم

واربع ان اكره المعتكف  
هـ فليعتكف في الصوم  
هـ فليعتكف في الصوم

الكتاب الحج وفيه فصول  
هـ فليعتكف في الصوم  
هـ فليعتكف في الصوم



والشرط في صحة الاساءه  
في فعله الغير بشرط والى  
بشرط في صحة العبد  
والشرط في المذهب للشاة  
والعقود قبل المنع  
كذا يلزم في الطفل والافاقه  
والبدل كاف في وجوبه والى  
مخبرها جده من انقفا  
وشروطه وجوب ما يوجب  
في لان في وجوب الاستنايه  
وعن علي بن ابي  
فان يدوم مانعه فلا  
وليس شرط العلم بالى  
ولا لها الحكم للكرامه  
للمستطيع بخبر الشك  
الامع الضعف عن العبا  
فاحسن السيطر مشهورا  
وان تمت من بعد افاحق ما  
وان ترق قبله حين استقرار  
وان يفسد منه من حيث احقل  
ان حج ثم اراد ثم اسلم

هكذا في كماله  
يحرم من لم يبر  
اذن الذي يملكه في العقد  
ان ياذن ان يزوج بلا ابا  
مصحح عن حجة الاسلام  
بعد التمس على الوثا  
شرط الضيقه ممن بدلا  
اجزاه عن فصد محققا  
عياله الى الرجوع فانتبه  
لما عاين او مرضا صا  
بذلك شيئا لم يطبقه من كبر  
وناسيا حج ان زال العبد  
رجوع من حج الى كفا  
ويكتفى بالظن للاستلا  
والحج مشيا في الكمال  
في الكرم بل الفضل والزيادة  
تجعل له الماهل احتيا  
اجزاه ان كان وافي الحكم ما  
فليقتض من بدله على الخبر  
ولو من المقات آخر المحل  
ليريد الحج بقول اسلم

من حج

من حج في الخلاف ثم استفسر  
وان يكن بركته اعادته فحاشا اخلا  
القول في حج الاستنايه  
ان اطلق الذم كمن التزمه  
وفي الحج ان يرمى المذوره  
ان يذم الذم الذي المعاصي  
او بطل ما فيها انشأ  
ان ذم الحج بمشور  
وركا بعض والنما  
وعاجل لم يرجع او حض السنه  
في التائب لاسلام والعقد واجب  
واشترط لخلو من حج  
وليس من معين ويندب  
ان يحرم ما بعد دخول الحجر  
ان مات قبل ذلك استقيدا  
اياه بكثر طمغترض  
وليس للتائب الاستنايه  
او مع ابتاعها للعقد  
ولا حج مؤمرا الاثنان  
تتصف اللا حق بالطلاق  
يعني ان يناب في الطلاق

يندب ان يملكه مستبصر  
اعاده فحاشا كذا ما صلي  
القول في حج الاستنايه  
شروط اساءه مية فلتفقد  
والذي يرمى في انعكاس الصو  
بحجة الاسلام في واحد  
كن كحكم العهد والاكفان  
وقام في المعرجات الز  
يقضه ما شيا بالانرا  
يركب حتما ويسوق البد  
ودين من يوجب عنه غير اس  
يملكه ولو يرمى منه فحاشا  
لعقد الذم لافعال فهو برغيب  
مات كمن وان ناس عن ح  
من اجرة البالي في كمال استقيدا  
حق الطريق ان تغلق العر  
الامع الاذن بلا استرا  
بقيد الاطلاق بلا تعبد  
وان له اسبق من عن شخصين  
ويبطل الكل في الافاق  
والسوي والرجوع وا



بالحال الطواف والسعي واجب  
كقارة تلتزم في الاصل  
ان اضلح فضي والا فرب  
ينزل بان يبعد فضل الاجرة  
بكره لاني لا اقدر ان يكون  
شرط الاجرة فمرة على الشك  
لا تاسن فاسفامع  
ينصن الاضواء بالبحر الى  
تكني اذا اطلقه فعبيرا  
ان عين الناس والمقدرا  
وان يولي كل عام مبلغا  
وان يزد فلا يستب شخصين  
يستاجر المخرج من اود حلا  
ان يتبع وارث عن لان  
وان تكن عليه حجة ان  
ثمة لم ينج  
ثمانيا واربعين ميلا  
فله على الحجة فيه العمة  
وبعد ان الاضواء والفران  
مخبره اطلقه فعبيرا

في كل سنة وفيما قد حجب  
من على الاجرة بالان  
اجرة فمرة يستوجب  
وان يتم في انقضاء اجرة  
ان لم تكن توصف بالذكورة  
وعلمه وعدله فلا تشك  
كثيرة حجة ان  
اجرة من شائع ان يند الا  
مرة ان لم يزد التكريرا  
فعبيرا فاحسن اعتبرا  
احل من سول ان لم يبلغنا  
في سنة في قبضيا حجب  
وان يكونه رجلين ورا  
وقيل مشروط بان الحارم  
احد لهما ان يخرجا ان  
تتم لمن راي عن مكة  
من كل جانب على ما قبل  
وان يتقوا احل امره  
فرض الذي بدونه المكان  
يجب ان ياتوا التمتع الحسن  
فمر علم

ومن قبله فانه يعبا  
في ما هو المخرج  
وكذلك شوا كذا والقعدة  
والشرط في الاول جمع العمرة  
بحمد من مكة الاحرا  
ولم يجر احرام من  
ان يتعد رات يتم  
وبعد ما اكمل حجة  
والشرط في الافراد قصده وان  
يشط في حج القران ما نظم  
اشعاره البدن وتقليد النعم  
حان لي حج ندبا مفردا  
ولا يلي بعد ما سعي وان  
فاعبر العجبي فصد ولا  
وقيل باللفظ والعدو ل  
يجوز القارن والمفرد ان  
كن هما يجدان التلبية  
ان لم يجدوا احلا مطلقا  
السابعة حكم حكي  
يجوز من الملقات ان

يجوز ان يبدل ما امكنا  
والحج في الشهر  
وعشر ذي الحجة فاق بعد  
والحج في عام فاتهم امره  
والافضل المصداق للمقام  
بغيرها الا بعد من مضافا  
يعد الى الافراد فاقبل عذرة  
بمعة مفردة  
يجوز بالمقاييس اودن ووطن  
وعقد بسوق هدي قد لزم  
نقله صلى وهذا الثاني هم  
عدوله الى الحج  
لبي بعد حجة كما  
يجوز القارن يشقك  
عن واجب اذ امر الرسو  
يلتوقا ويسمعا على الشئون  
بعد صلوة الطوف في حجزه  
وقيل بل القصد ان تحققا  
حج عليه حيث بالبعدا يحسن



ان غلبت اقامة الافلا  
وان شاورى المنزلة  
ومن يجاوز ستمين يتقلد  
ليس على الذي تنقلا  
ولا يجوز الجمع بين  
لا يدخل الحرم في الحج فان  
ان ادخل الحج ولم يكن  
وقبل تصديره  
وان يكن سهواً في  
لا يجوز الاطعام سابقاً  
ان كان في الشهر  
وليس الا شهر شرط ان  
وان يفتقر لغيره شهر  
ولا يجاوز بلا اكل  
ان يتعدى جاك على  
وان اقل مكة لخروج  
احرم من الموضع ان  
اما المواقف فيجب  
وللشجر خمسة  
وللحجر في الموضع  
مبقات حج متبعة ام القرى

تمت الك  
في منفعة وعنده  
في ثالث من مكة  
هدى وحجوا وهو سكا  
والج في التبة فاعرف  
ادخلها المستقيم عند الفطن  
يطلب حجة له  
ان كان عند الصحور  
ويجوز ان يكون  
مقابلة الا ان يكون  
ان يكون حج او يكون  
يتم مرة فليست  
قدم والتجدد فيه ما وجب  
فان يجوز رجوع الى المعنا  
ودون احرم حيث احفل  
اقرب حل ان يكن محفلا  
واجمع الى المقامات ان تبسر  
للدين ومن به  
يلزم والفرق للطاقف من  
فصرق فذلك عرف برسخ  
لعينه منزله كما جرى  
وكذا

كل حج على ما  
من امر من سنة للحج  
الفصل الرابع في احكام  
اطهرت الحرة بها  
احرم وطاف واسع وقصر  
وجاز فيها الحاق بالحق سبع  
ويستحب لريد الحج  
او اذى القعدة وهو اذ بدأ  
وقبل الاطعام كما يشاء  
والاطعام دون خمس عشرة  
والفضل والصالح والاحرام  
والفرق بينه وبين  
هو يولي اربعا محجدا  
ويكفي شوي الاحرام  
ويعد القادون بالمذكور  
وجاز للشاة في الحنيط  
يجزى السراويل بلا قص  
وحسبهم ان فقدوا الرداء  
يندب رفع الصوت للرجال  
وان يضاف الذب في المدايح

لهما اجازة او في  
وقدر اذ اهاياها  
والا فاصح  
او اذ فخطم سطر  
طوق النساء بعد ان نفر  
ولم يجزى حرة  
في شهر الراس بالزحج  
هلال ذي الحجة فاما كرا  
واخذ شارب والاطعام  
يجزى في السنة المطهرة  
عقب فرض ان يكن بقا  
بالنبيات قد اتت مقدرته  
معرفة فبغيره منيب  
ما يقبل فيه ذوالحجة  
اشعاره وتقليد بغل قدروا  
وفي غير راس بالحنيط  
ان فقدوا الاراء للذكر  
ان يقبلوا النقص والقباع  
والعود في مختلف الاحرام  
لا سيما البيت والمعار

والا فاصح

يفطها ذواتها  
وحج من حج  
ومع ذواتها  
وان يكن احرم عند الحرام  
يندب الاشتراط في الاحرام  
وكبره تلبية المناد  
ويكره الاحرام في الملح  
الركعة  
يجزى صيد البر بالدلالة  
لا يصيد في وهو ما يبيض  
يمنع الاستقاء والنساء  
واللبس للحنيط والشبه  
والاعتدال للرداء الا ان  
والكل والاسود والمطيب  
وحرم البهائم بالجلد  
يحظر في المرأة الغناء المتطهر  
يجزى اخرج الدم اختيارا  
يكره من الراس للرجل  
وجاز سد فاعها  
وتجزم الحناء للزينة  
وليسها ما لم يفرد من

حايين من الميقت  
يقطعها عند زوالها  
في حرمان بالمواقف  
يفط اذا تيسر  
ويكره الدخول لها  
والفرق في الاحرام في السوا  
مشبعة وهكذا في الميقت  
او باشارة وضرب الاله  
ماء كذا اخرج فيه فاعرف  
حتى شهر العقد والاراء  
والطيب والعتق من الكربة  
والادهان عند الاختيار  
وجاز اكل الدهن لم يطيب  
والسب والصنوق في المقام  
وقصر خلف وازالة الشعر  
وقله الضرب اذا احتار  
والعجوة في الاحرام  
احكام الزوجة وخبره شكلا  
تختص بفسدها كالحرام  
وكشف ما تشاهده للرجل

والسيرة في ظل ان يسير  
وقطعت منه ذواتها  
واذ خرا وعودي الحام  
والحكم في الحلال ايضا  
وحل قتلها بنقص مسند  
والشرط في الطواف رفع الحوائط  
وفي الرجال صغر بشرط اللتان  
وبكره وخفة ما يحجر  
والطواف بين البيت والمعنا  
وادخل الحجر وسبعا اكل  
وصل ركعتين في المعنا  
يطلب الفطخ لكونه اربعة  
ان ذكر الفصان وهو يسرى  
لا يفتن من شك بعد ولبعد  
وابن على الاقل ان شككت في  
والشك في الفطخ في تحقيقا  
والسنة الدخول من على البلد  
والضعف لا يخرج بالاسنان  
وليدخل المسجد من باب  
ويترك لوقوف عند الحجر

والسيرة في ظل ان يسير  
وقطعت منه ذواتها  
واذ خرا وعودي الحام  
والحكم في الحلال ايضا  
وحل قتلها بنقص مسند  
والشرط في الطواف رفع الحوائط  
وفي الرجال صغر بشرط اللتان  
وبكره وخفة ما يحجر  
والطواف بين البيت والمعنا  
وادخل الحجر وسبعا اكل  
وصل ركعتين في المعنا  
يطلب الفطخ لكونه اربعة  
ان ذكر الفصان وهو يسرى  
لا يفتن من شك بعد ولبعد  
وابن على الاقل ان شككت في  
والشك في الفطخ في تحقيقا  
والسنة الدخول من على البلد  
والضعف لا يخرج بالاسنان  
وليدخل المسجد من باب  
ويترك لوقوف عند الحجر

القول في الطواف

الركعة



ويعتبر الذكر في الطواف ٥  
والمشقة في سكنة من فضل  
في كل طوافه ينجح  
يندب قبل البيت حيث كانا  
والمسجد اسماها فاحدا  
وبكره الكلام في الامانة ٤

كل طواف فهو ركن يبطل  
في جميع الناس ذائبة  
ليس طوافه ركنيا فاستنب  
يجوز تقديم طواف المفرد  
ولا يجوز للذي تمتعا  
ولا يفي ما طوافه فاحدا  
وتحذف منه في كل ركعة  
وقيل لا يجب فيها وضعت

وفي الطواف بحرم البركة  
وقيل لا يخص طوافها  
قد جاز في ناذرة الطواف  
فان كان فيه قصر الحكم على

وقيل في السبع المظلل  
والا فرب الصحة بالبيان  
الكر من الطواف وهو انفع  
نطف على مقدار ايام السنة

ويبطل القرآن في الواجبة  
القول في السبع المظلل  
يندب قبله استلام سجدة  
ويندب الخروج من باب الصفا  
مستقبلا الكعبة والتجهيل  
والواجب القصد برك الصفا  
يبطل ان زاد عليها عامدا  
ان زاد سهوا هدم الزائدا  
لكذا الطواف فالتا في ندب  
والسعي ركن يبطل الشك اذا  
من ظن ان احده فقط  
وكفر الذنوب برك البقر  
وجاز قطعها والاستراحة  
وعين التقصير للمعتمر  
ويحصل الاحلال بالمقصود  
وان يجامع قبل ان يفحص

والذي كان الله على ما قدوة  
الحج الذي لا تركه فاحدا  
وان سها عن جميع يبطل  
لظهور اضطرار ذي المزدلفة  
الا اضطرار يكون واحدا  
يلزم من الجبراة فقد  
من حيز حاجة الى هذا  
وفيه المياض حد المشعر  
منه الحصن وقد سابعونا  
وليدع عنه بما في الا  
والذي هو الحاق انت قبه  
عدا ويجري فاعبره فحسبا  
يكملها سبعا نصيب بالسفن  
وليك بركا حرميا من  
بقدر اعمل عليهن فسط  
كل حصة وطهارة تقع  
والمشقة والحد في الا  
وفيها القبلة تحي السن  
من غيره التي لا تفصح تقع

ومنه ان يتوسط  
ويكسبه بعد الحجر  
الدخول الى الحرم  
احرمه صف بها وابت من  
المقولة في الاحرام  
ويعد قصر من تمتع  
يندب ان يكون يوم الترويه  
ثم ليقتل بنية في عمر  
يجز ان قصر قبل عامدا  
في عمره يوم ثمان عشر  
وبكره الوقوف في الجبل  
ويستحب ان يبيت في مي  
ولا يجاوز منتهى محشر  
ويخرج الامام او ذو العزم  
ويندب الدعاء عند ارجح  
والحج في الوقوف والثناء  
ثم ليقتل اذ غيب من عمر  
وليدع في حرك الكعبة لا حجر  
والواجب ان يكون به ليل  
يندب في ليلته الاحياء  
وراح ان يطأ الصرى

ومنه ان يتوسط  
ويكسبه بعد الحجر  
الدخول الى الحرم  
احرمه صف بها وابت من  
المقولة في الاحرام  
ويعد قصر من تمتع  
يندب ان يكون يوم الترويه  
ثم ليقتل بنية في عمر  
يجز ان قصر قبل عامدا  
في عمره يوم ثمان عشر  
وبكره الوقوف في الجبل  
ويستحب ان يبيت في مي  
ولا يجاوز منتهى محشر  
ويخرج الامام او ذو العزم  
ويندب الدعاء عند ارجح  
والحج في الوقوف والثناء  
ثم ليقتل اذ غيب من عمر  
وليدع في حرك الكعبة لا حجر  
والواجب ان يكون به ليل  
يندب في ليلته الاحياء  
وراح ان يطأ الصرى

ويندب بالصوم



وغيره من ذلك وفيه بكتفي  
يبدان يكون قد تم به  
ويستحق ذكره  
يقول الذي يذبحه مطر دا  
وتنزع القسمة بين الصدقة  
ويستحق الطعن من يفتي الامبل  
او ربطت اخفاها الى الكعب  
ويجوز التأخير والمهر و  
ان يجزى القسمة بوجهها الذي  
وعاجز عن من الاهدا  
في حجة يبدن تلبس  
يهدى عن الماخون مولاه وان  
لا يجزى الرجل نفسين و  
ويجوز الهدى لدى التكا  
وان تمت فاقبل ولم يصم  
وقبل بل ثلثة معبته  
للذبح والمقوى ذامر  
والذبح في الغن من ذاب  
ولم يجز بل الله ان هلك  
وجان بيعه عليه اذا انكسر  
ان مثل في الغن ما هدا

بالطن والادوية  
ينظر حتى يصادف  
ومن انك ما يولها فاعلم  
ويستحق وضع ناسك يدا  
والاكل والهدية الحقة  
فائمة قد فعلت كما نقل  
من الدين والبراء يستحب  
في غيره فذكره مقبى  
يهدى في ذبيحة فليجوز  
ثلاثة يصوم بالاولا  
وسبعة في اصله اذا رجع  
ياخره بالصوم يجرى كاذن  
عند صومه على ما قد روي  
من طلب ماله وان لم يجر  
صام الوضوء عنه بقى  
والوجه ان يمتدوا فمكسنة  
وحدة تحسروا العقبة  
ان عقد الاحرام بالسبا  
واذبح واعلمه ليجزى  
مصدق فبالعين التي اسنق  
احراما ان يذبح من الفنا

وليس يجزى

وليس يجزى من قد جذا  
عجلة ام الغن ان فرنا  
ويجوز الهدى عن الاضحية  
ويستحق المشق للخصمه  
اياها تلك وفي  
ان تغذرت تصدق بالثمن  
يكوهن الملبدا وان يعطيه  
خبر بين الملقن والتقصير  
والامضى للملقن وقد نكدا  
ان تغذرت ففعل ذلك وفي  
يبيع الشعر اليه بالثمن  
واجب تقديم افعال وفي  
وليول الطواف من يقد  
يحل القصير الكا من نسلا  
والطبيب بعد السعي بالاداء  
ويكره المخطط مالم يظف

**القول في العود الاسكة للمطوفين والسعي**

يندب ان يجال العود الى  
وجاز تاخر يوم فاستعنا  
وقيل لا اثم بغير حجة  
كسنة لم يجز كالذي ذكر

في نعمة اذ لم يبين اسدا  
بوجه وان يجرى  
وان جعت بفتح الامنية  
كبر ما ربه وفي تفسيره  
اربعة من هم عبد عيتا  
وفي اختلافه فليزج بالسنن  
لجانير ولا تصدق في فنية  
واختصت المرأة بالاح  
على صوم و من قد لبدا  
يات به في غيره من عيتا  
وقا قد التزم من الحلقه  
على طول الحج فضا عيتا  
وان يكن عدا ففعله ذكره  
والطبيب والصيد على ما اتيا  
وهن بعد الطوف للسناء  
والطبيب قبل طوف هن فالطوف

سكة يوم النحر فليجوز  
وبعد باثم من تمت  
ويجوز الرجوع في ذبيحة  
لكنه يقيد بحاقه



القول في المود الى صويل  
فقد اليه باشتاها را  
شا على من بات في غير  
الا الذي ادركه السقا ده  
ونذكر كل الواجب بالتوقيت  
ولجدة الاولى اوها محتسبه  
والعقد شيانا وعدا مبط  
وان نسبت جمة قد على  
وارد على الجمع ولحد اذا  
في الاولين يفتح الرمي من  
وليك مندوب بالقران رقبه  
من اتقى النساء والصبي كافر  
وان نسب عليه شرف في  
وليم في اليوم وجازان  
ووقته من مطلع الشمس الى  
من فاته الرمي فانه في المحل  
وان يكن رجوعه فقد را  
وبذلك القدر لاخير استحب  
كذا دخل الكعبة المعوية  
صل على الخاتمة للصوماء  
واصح لدى العظيم بين الباب  
فالتخير

وقد خفي الغاع واستلم  
واشرب عليه من زم ثم اخرجنا  
واجمع بين شري بدرهم  
وسل في مسجد خيف مكررا  
وحقنا وحده الاشاج  
ضيق في جنازة البه قد لجنا  
ولم يجر اخل لجه فان جنى  
الفصل السادس في كف رات  
بنة في الصيد للثقا م  
بطوله ستن والعاضل له  
مضوم ستن فان تعد را  
وقد ما يدفع للمسكين  
تفر في قبر الجش و 2  
والساة في الاربع والعرا له  
وبكرة في بيضة النعام  
اولا في سلا في ابل  
في جنة شاة فاطعام عشر  
في بيضة الفخ صند الغنم  
ان حراد الفخ والا ارسلا  
في جنة كبضة النعام ه  
شاة على المحرم للحا مه

اركانها والمسبحا فالتن م  
من باب حنا طير وسلا في نهجا  
واحد من على المود اليها سلم  
لا سيما عند مارة ش ٥  
مخولك من الذرا ج  
في عظم وشرب في بحر بنا  
في حرم قريته فخصنا  
فخص قريته على الطقا م  
وليجب في نفيه ان يحمله  
اجرا او صوم مثا في عشر  
يخص من الصالح على التسكين  
حماره الفخ واليصف في  
والفخ والسلس كذا شاة له  
ان حراد الفخ والا كرامه  
بقدرها فاهدي ناسجا بلي  
مضوم ثلثة عا كسر  
كبضة الدراج والقطا في  
في جنة بقدر الفخ ابطلا  
بالشاة فالاطعام فالغصا م  
والطيرن اوق لها علامه



والشاة في اللحم حرام  
والشاة في اللحم حرام

ان صلاه في الحار ودرهم  
واجتمع اللحم في اللحم  
في اللحم نصف درهم  
في البيض درهم وربع  
في اللحم والدرهم والقطا حرام  
في الضفد والقطا والبريه  
مد من الطعام في العصفور  
والمعوية ثم تزدن في جراد  
في قنبرة كفت من الطعام  
شاة لتغير حرام لحم  
ومثل الباب كمثل الشاة  
وان ياشترى ثم او تبتدوا  
في كرم في التزا  
وليفد بالبقية في عينيه  
لا يملك اللحم صيد حار  
وليفد في بيده بها اجدر  
وموضع لجره في اللحم  
البحث الثاني في باقي الحرام  
بذلك في اللحم قبل المشعر  
بشمحه وبقيتها  
كذلك على طاشاة وليغصب

من صلاه في الحار ودرهم  
بذلك في اللحم قبل المشعر  
بشمحه وبقيتها  
كذلك على طاشاة وليغصب  
من صلاه في الحار ودرهم  
بذلك في اللحم قبل المشعر  
بشمحه وبقيتها  
كذلك على طاشاة وليغصب  
من صلاه في الحار ودرهم  
بذلك في اللحم قبل المشعر  
بشمحه وبقيتها  
كذلك على طاشاة وليغصب

من صلاه في الحار ودرهم  
بذلك في اللحم قبل المشعر  
بشمحه وبقيتها  
كذلك على طاشاة وليغصب  
من صلاه في الحار ودرهم  
بذلك في اللحم قبل المشعر  
بشمحه وبقيتها  
كذلك على طاشاة وليغصب  
من صلاه في الحار ودرهم  
بذلك في اللحم قبل المشعر  
بشمحه وبقيتها  
كذلك على طاشاة وليغصب

من صلاه في الحار ودرهم  
بذلك في اللحم قبل المشعر  
بشمحه وبقيتها  
كذلك على طاشاة وليغصب  
من صلاه في الحار ودرهم  
بذلك في اللحم قبل المشعر  
بشمحه وبقيتها  
كذلك على طاشاة وليغصب  
من صلاه في الحار ودرهم  
بذلك في اللحم قبل المشعر  
بشمحه وبقيتها  
كذلك على طاشاة وليغصب



بقرة في الفاعل الكبيره  
 بالحق عن سائر الاصطفا  
 فان يكن يجوز عن اطعام  
 وخبر وافي لما بين الشاؤ او  
 كتحطام اسقوط الشعر  
 يكون في الكفة للصيد متى  
 وكثر كقارة الملا ببر  
 وهكذا كقارة الخلق اذا  
 ليست على الناس ولا من جهلا  
 وجاز ان يجلي بها  
 الفصل الرابع في الامساك  
 وخبر من مني قد احصرا  
 بيعت ما قد سافه او هديا  
 يحلق حين يبلغ الصبي المحل  
 حلق بعد ان كان يجب  
 ثم حلق الهدى في الحج متى  
 لا يسقط الهدى بالاشتراك  
 ان بان ترك ذبحه لم يبطل  
 ولم يجب على الطريق الاقوى  
 وان ينزل ما يغني بلحوق وحل  
 من صدق بالحكم ولا سبلا

من حرمه والشاة العظيمة  
 يلزم عشر على الاصل  
 صام ثلثة من الابل  
 اطعام او صومها كالمروا  
 بمسته الا في الحيض فاشهر  
 كثر رسته عدا وسهوا فائضا  
 ان توالد الباس في جالس  
 كثر في ارضه فليؤخذ  
 كقارة في غير صيد نكاح  
 لرصمها في حرورسا الا  
 الفصل الخامس في الامساك  
 عن موثني الحج ايام القرى  
 ان لم يسق او وثق امهتا  
 من كل ثني ما عدا النساء  
 او يوقع الطوق لهن ان نذبا  
 ملكة في القوة فابعت مؤمنا  
 بجعل الخليل ان شاء العجل  
 فحلل وابت به في القتل  
 امساكه في غيره بالفق  
 بغير مزره وان لم ينزل  
 بدينج ويحلق وينزل تحلب لا  
 وحصر

بمقتضى قوله تعالى  
 خاتمة  
 شر وطها كالحج ولقبها  
 لوتقنين زمان واستحب  
 في كل شهر من رجب وقيل لا  
 ثم الرجوع الا ان في الضعف المعنوية في  
 فقد اقامت به للمدة

بمقتضى قوله تعالى  
 خاتمة  
 حجا اذا لم يتبع فاعز ما  
 ابتاعها بعد قضاء ما يجب  
 حد وهذا التواجة اجلا  
 ثم الرجوع الا ان في الضعف المعنوية في  
 فقد اقامت به للمدة

كتاب الجهاد

جهادهم من على الكفا  
 اقل ذلك كله كل سنة  
 لوجه العدو عتيا  
 وشركة البلوغ والذكور  
 ليس على المومن والاعمى حرج  
 ولا يق في دار شرك من عجز  
 لا بوبن جاز منع الولد  
 وجاز للمدين صنع المومنين  
 ثم الرباط طمحت ابدا  
 اقل ايام رباط فحضر

بمقتضى الحاجة والعنا  
 ان حضر الامام او من عينه  
 ببضعة الاسلام في جهاد يقيا  
 والعقل والمعرفة الممدكن  
 ولا الذي بعيا بقر او حرج  
 ان يظهر الاسلام فهو عجز  
 ان لم يكن مينا كما عطر  
 عند حلول دينه الا المفسر  
 ان حضر الامام او لا فاشهد  
 ثلثة واربعون اكثر



ان تصدقوا بالعبد وبالفرس  
ان تداووا بالباطل او ما لا  
و هذا فصول الاول فيمن يجب قتله وكيفية القتل  
بقاتل الحرب في جباله  
كذلك الكتل بالذم يلزم  
من يذل جزيه وان يلزم ما  
والكف عن قتل المؤمن  
والفطم العاطف والارواح  
وكشف ما يتكر في الاسلام  
تقد برجنه الى السلطان  
وتكن التقدير في الجبايه  
بقاتل الاخرى دفع للقتل  
ويجوز الزمان لم يزل  
الكل انم به الحرف  
وجان بالهدم ومنجنيق  
يلوه بالقطع وبالارسل  
ويكونه الاقاء للتمس  
لا تملك النساء والصبيا  
الا اذا اضطرر كذا لا يقتل  
ويقتل الراهب كالكنيس  
ويقتل الرئيس ان تترسوا

انما به الله على الملقه  
اصحابه يلزمه ان يقتل  
يدعو الى الاسلام حتى يسلم  
شوط الدين حسب ما لزم  
احكامنا برعه سلكا  
بتكليفه ومن ان يقتله  
لعين اهل الشرك والاعز  
منك الزا والشرب للهدم  
بغيرها بمقتضى الزمان  
وليعط صاعا يحكم الابه  
الا اذا اختص العبد بالخطر  
عدوهم عن ضعفهم في العدم  
للحرب وتحتار لاطفنا  
والعطف للاسجار والخزيق  
للماء والذات بالجدد  
اذ ورد التهم المعصوم  
ولا المجانين وان احاطوا  
شيخهم فان وحق سنكل  
ان كان ذاقا لا وتديري  
بالمسلمين ينبغي ان يحرسوا  
ان يقدروا

ان يقتل بالقتل  
ويكون التبيت بالقتل  
وتكره الغار ان يقتل  
بكونه ان يدار الحامي  
يجوز ان يمتعه منها ويجوز  
وارسلا فان لم يظهر  
العصر الثاني في تركه القتل  
والامان ترك الحرب ولو  
ومن الامام اهل السكك  
والشيطان يكون مثل الاسير  
وهكذا انكر ان ياتل على  
فعله يقتل عند الجمع  
ويترك القتال بالاسلام  
وهكذا يقتل معقود  
اكثرها عشر سنين معملته  
العصر الثالث في الغنمة  
وتلك النساء والصبيا  
مثل الذنوب البائعين يحكم  
وبعد هذا التحديد لا ما  
فيدخل الماخوذ فيها غنما  
ولا يجوز القتل للماسوق

ولا اقتصاص ولا يقتل بديه  
والحرب قبل ساعه الزوال  
مكروه وان راه متعبا  
من دون رخصة من الامام  
عياقه يلزم بها  
وشبهه فادق كيقول الله  
من اخذ الحيوان  
وهكذا تاشبه فليقتل  
والاربعة فيه فساد يسرى  
حكمه الامام او من جعله  
ما لم يكن تحت الفلح  
وبذل جزيه مع استسلام  
لنكون مرفعه معدود  
وسوقها شرط بالمصلحة  
العصر الرابع في الغنمة  
بالسبي حال الكفر حيث كانوا  
ان اخذوا فالحرب ما لم يسلموا  
في المن والعداء واستخدام  
ويجوز الكرم من شعرة  
بالجزع من شي على الماشق

فليست يجب



وغيره ما يقتل ما عفا ٥  
 والمقتل بالفرج وحسن يقتل  
 ويقتل الباقي على من قد شهد  
 بعد حيازة وقبل النسيئة  
 سهان القاتل في المنه ٥  
 ثلثة لصاحب الاقرار  
 لاسم للرجل والمحق  
 كذا لاسم للرجل وحطيم  
 الفصل الرابع في اصحاب البغاه

واجب قتال الخارج على ٥  
 دونه يبيع منهم من يبيع  
 وغيره يبيع من قال لا  
 الفصل الخامس في الامور المشبهة بالعرف  
 هذان فيضان على الكفاية  
 ويستحب الامر بالمندوب  
 والعرض في العلم واصرار ظهر  
 وليتدبر منكر فيظهر  
 ثم لا يغفل المقاتل  
 في الجرح والقتل له قول لا  
 للفتنة في زمان العجوبة  
 والحكم في الناس مع انصاف

للمسلمين كما يستل  
 وما اسقط في الجرح ما يقتل  
 في الجرح حتى يرضى منه ولد ٥  
 والمكذوب لا يصلح في حقه  
 لعينه سم بلا قص  
 وان غزا في القتل بالقياس  
 وكذا قدر كراهه فاعرف  
 وراجه ووضعه فيما عسى  
 امام عدل ليفي مقبالا  
 ويقتل الجرح والذبي اسير  
 ترك انتقام ما لهم فهو فتح  
 بالعرف والبرهان المنكر  
 بالعقل والقرآن والرواية  
 والتمس من مستكره مرفوع  
 وآمن اضار ويحجز الاثر  
 كراهة ثم لا يدين اذ يستمر  
 وبعد يقره بكذا لا  
 ويلزم الانتكار بالجماع  
 اجراء حكم مع امن الربكة  
 بما على الحق من الاوصاف  
 وذلك الامان

وذلك الامان والعدا كذا  
 في حق حاجة اليهم بلز  
 وجائز للزوج حله زوجته  
 وهكذا في الرجل الولد  
 لحدا وقصاص وقضيه  
 كتاب الكفار

وتبت كفارة الظهار ٥  
 خصاها في الشرح اذ ياتونا  
 والعرض في افطار قاضي الصوم  
 اشباه العشرة بالاطهار  
 وحذرت كفارة الافطار  
 كذا الكفارة النذر والعهد في  
 وفي الامن عشرة اعطى  
 وعند عجزه عن التما  
 كفارة لجمع لقتل المسلم  
 ويأثم المالك بالبراءة  
 وقيل كالظهار ولي كفى  
 وجاء في التقيع للمصفا  
 في جزها للشعر في المصايب  
 والشج بالتحديد في النهاية  
 في نفيها كفارة اليقين ٥

والعدا بالاحكام بالادلة  
 ومن رد حكمهم في  
 كسب العبد او امسية  
 وكل من يضطره الى التمسك  
 جازع القتل فلا تقية

او خطا في قتل نفس طار  
 العتق والمهران والستون  
 من رمضان بعد ظهر اليوم  
 فوضعه ثلثة الايام  
 في رمضان وهو كالظهار  
 كفارة الصيد خلا في قتي  
 ليس له يفتقر رفا قد راولا  
 صوم ثلثة من الايام  
 عدل كذا في ظاهر على حجر  
 من ربه وتعظم الاساءة  
 كفارة اليقين ان لم يقدر  
 اطعام عشرة بالاستغفار  
 كفارة الظهار بالايجاب  
 مستند فيه الى روايه  
 كذا في الوجه على التبيين



كذلك الشق المراءى في مواعيد كذا  
وقيل من ترجع المرأة في  
مكة اعنه على التقنين  
من نادر عتائه حتى انتصف  
وصارب للعبد في الحد  
كفارة الاثام من نسا  
يلزم عتق من جرد القيد  
ويشمل الاسلام والخلق من  
وكونه ليس بمقعد ولا  
وعند عتق صوم شهرين ومع  
يجزئ في كسوة ثوبين ولو  
من صاقي شهرين عند التكملة  
فان مضى من كل يوم كذا

كتاب الزم وتراجم

شروطنا ذكره في ما احتاروا  
والعقد والاسلام والحرية  
او جواز السيد نذر المولى  
صيفته ان وقع النكاح كذا  
ولا يكون طاعة مستذرا  
والاقرب انعقاد بغير عا  
الايل من كون جراح قد ندر  
العقل والبلوغ واختياره  
وجاز حيث زالت الرقبة  
واذن زوج مثلا اذن المولى  
شرطا فله على ما ندر  
او مستباحا ارجا مقدورا  
واللفظ بالتسيفه حتى يقع  
اطاعة والشرط جواز ان شك  
والشرط في

والشرط في الزوج يكون معفيه  
والعهد كالتدبير كذا  
والخلف بالله بالاستيفان  
كنا خلفت بالذم الخلق خلق  
او باسمه كقولنا يا الله  
وبالعقد والذم الا لا  
لاحلف بالوجود واللطيف  
وعتق افتقاده ان يتبع  
يجب ان يامر شخص فلتا

كتاب السعفاء

الحكم للامام او من نا با  
من يل عنه لدى التوبة  
ويثبت النقيض بالشياخ  
شروطه الكمال والذكور  
ويلزم الانصار والكفا به  
لا في الذي يحكم بالثاخي  
يرتفع الفاضل مع الاعمال  
وهكذا يرتفع المودن  
معلم الزان والادام  
وهكذا الذي الى بيت المال  
رض على الحاكم في الاسلام

او ارجح المنع بغير شى به  
صيفته على عهد الله  
مخلفات بالذم احيا في  
واستأ الاثنان والحب فلتا  
والله تالله وايم الله  
لكونه ولا في ذم الوفاء  
ولا بخلاف له شرع  
مشية الله تعالى فلتا  
وهو كذا في الذم فلتا

او الفقيه جامعا اذ غا با  
كان محكما الى الطاعنات  
او في عدلين بلا ثرا  
والعهدة والعدالة المشهور  
فان شرط النيا به  
تحكم على الخصوم ما ضي  
ويجزم بالعمل لا جاز  
وقاسم وكاتب يدق  
ومما يجب الديوان والخصم  
ياخذ رزقه من الاموال  
ستوى الخصمين في السلام



والخط والكاظم والاضا  
 وحان وضعه في المجلس  
 ولم يجب ستور الخضا  
 ان يتبادر واحد بالمدعي  
 وان يكون البتة فلا يسمع  
 ان سكتا هم في الترخيص  
 حكرمان يلقن اللدا  
 يلزمه الحكم اذا كان و  
 يندب الحكم ان يور  
 يكره ان يشفع او  
 ويكره القضاء والقبلا  
 القول في كس  
 المدعي هو الذي ان  
 ثم جواب لظرف الاقرا  
 اقراه بمعنى مع الحكم  
 ان يكره كتابة الاقرا  
 بان يكون عارفا او غير  
 ان ادخل الاعسار والخضم  
 او ثبت الصدق بقول بيته  
 حتى سبيله والا حبيسه  
 بالعلم في انكاره فليحكم

والعشر والاعسار والاعسار  
 وان يقيم كافر ان يقيم  
 في الملب بالقلب بلا كلام  
 فليسمع الحكم ما قد اذ  
 من الذي على عيان المدعي  
 ويكره الخطاب بالتخصيص  
 ويكره الرشوة فلتعنا  
 ان يلقنه من له كما اتفق  
 في الصلح قبل الحكم فليزعم  
 وقت القضاء حاجبا يتخذ  
 بجم او فاسد وجميع شغل  
 خصومة يترك فلا معتد  
 بالحق او سكون او انكار  
 بالعقل والبلغ واستفاد  
 يكتب ويشهد مع الاستظهار  
 عدلان او مضبوط وشما عرفة  
 او كان دعوى عجزها او حلف  
 للباطل الامم انت مبيته  
 حتى تبين الحالة الملتبسة  
 وليطلب لشاهد ان لم يعلم  
 فان يقر

ان يلقن الحكم ان يطلب  
 ويحكم بالحق الف  
 ويحفظ الاحلاف ودعواه ولا  
 وبعد احلفه لا يسمع  
 ان رد حلفا حلفا لذيها دعنا  
 ان نكل المكرر رد القسم  
 ان قال في بيته افا  
 فان يقر قاب شهوى خيرة  
 ليس له الازام بالكفيل  
 ان احضر الشهود وهو غير  
 يكره ان عرف التفسير  
 فليساك الخصم من الجرح فان  
 ان طلب المصلحة لا فاما  
 ان لم يجرى الجرح في التا  
 ان يرب الحكم بالشهود  
 فان راي مخالف الاجبا  
 يكره ان كان او لي تحقيق  
 ويكره الادخال والتعقيب  
 ولا يفت عن العزم ان يقر  
 لما اتى في ما عجز حلفا

ان له في حقه ان يخلفه  
 يخلفه ان لم يكن قد ساء  
 من دون اذن حاكم يقيم  
 يباح اخذ ماله ان حصل  
 بيته يقيمها بل يقر  
 واسقطت دعواه حين استغنا  
 وقبل يقضي بكونه يقيم  
 ان له الامضاء ان ارا  
 في الصبر والاحلاف بالحق  
 ولا يورمه بالاسباب  
 عدلا لا يقضيها فلو صنف  
 وعند جعل يطلب التوثيق  
 اقرا بالتقاضي كذا  
 امهله ثلثة الا  
 يحكم عليه بعد الاما  
 فزتم بد بالحق الوجي  
 اسقط فيهم عن اعتبار  
 اعانتم بالحض والشق  
 بالحق والتمهيد والتعقيب  
 في غير حق الله فالعقبات  
 عند البني بالنا كما استهش



وفي السكونين ان يكن لا فنه  
وان يكن سكوتنا دا  
وقيل بل حكم بالثبوت

القول في الميم

بالله حلف مسلم ومن كفر  
يحسب ان زاد حلفه الشؤي  
وان راي الرفع محلفهم فصل  
وينبغي التعليل في الاما  
ان لم يكن يتقصر مال بل على  
بندب الحاكم وعظما الحلف  
ونفي الحلف في كفي الحلف  
في فله ونفي الحلف على  
وحلفه لنفي فعل الغيب

القول في الشاهد والميم

يثبت بالشاهد والميم ما  
وهو كما تقره الاما  
كالدين والعتب وكالما ومنه  
وقلة ليس من قوت  
وقيل كافر وقيل العبد  
واكثر لا عظم والمأمور  
لا يثبت العيوب للشاء

جاء حتى يتم احدا  
محسب ان ان يتم الما  
عليه بعد العرض

للحق والامارات من دون  
خالف الاشياء لاقام التوقي  
ان لم يكن على الحزم استقل  
بالقول والامان ولكما  
عن ربع دينار لغير قسطنا  
لعله بتركه القصار ف  
وان اجاب بالاخص صار ف  
قطيع كفعل غيره ان فعله  
بنفي عليه بغير جنس

القول في الشاهد والميم

بشاهد وامر ايم الرز ما  
او الذي المقصود منه المال  
كالبيع والتخليق كالمعارضة  
كمن قتل والد الو  
ولخطاء المحض وشبه العميد  
وهكذا الجائفة المعاصرة  
بالحلف والشاهد في ادعاء

والله

والحلف بالطلاق ولو صوته  
والوصية والذمة والكتاب  
من لان في الزكاح والقبول  
لان ادعى واحد شهد  
شهادة الشاهد تافق الا  
يتم حكم بها فان رجع  
والمكسبي ان جاء بالرجوع  
بقتضى على الميت بالشئ  
كذلك في لكم على المحققين

القول في الشاهد والميم

ان ادعى شخصان ما قصر ف  
وهكذا اذا اقاما بينة  
ان خرجا قالا لا بالقبولين  
وان اقاما ما هاتين كما لا يخ  
ان يشك واحد يحلف ولا  
وان اقام خارج واحد  
ان اخذاه وادعاه واحد  
اقتسم او بعد حلف المدعي  
ان اشهد اهل بيته خارج على  
بينهما التهمة من رجحا  
وان بان في يد ثالث وقد

اليه والرجوع في الزوجية  
وهكذا التوكيل والامانة  
من مؤنة عن بعضهم ينقل  
كان على كل من يتقصد  
ثم البهين بعد ان يتقصد  
شاهد اخر م نصف ما دفع  
كان عليه الغرم للمجوع  
والحلف للبقاء بالانبي  
والطهر والغائب بالانبي

القول في الشاهد والميم

اقتسم او بعد ان يحلف  
وليعطيا ذات يد بعبته  
من بطلاني مع اليقين  
وبعد الاكثر ثم ينفي ع  
سقطت بينة بها اصطلح  
بينه فالحلف فيه حاصل  
والآخر النصف وليس شاهد  
للنصف ان كان مساعدا بل هي  
ترجيحه اى مدعيه كذا  
بينه الدخايلين اصطلاحا  
صدق واحل بصراحيك



فجاء تفصيل مصفى فليكنج ه  
وقد انت بينة نقد

القول في القسمة

فرد النصيب قيمة ولا تعد  
ويجوز الشريك ان ارا  
وان تكن رد اقليل يجبر  
كالسيف والجره والحيوان  
يلزم الاختصاص ان يجتمع  
وتبطل القسمة ان بان الخطا  
ان اذ عاد واحد تجلف  
ان ظهر استحقاق بعض غيرنا  
وان يكن مستحقا تمت ولا

كتاب في الشهاد

العقل والبلوغ شرط قبل  
ان بلغوا العشر وكانوا اتفقوا  
بشرط الاسلام وان كانت على  
وتقبل الذي في الوصية  
والدين والعدل وبالكبير  
وتزكاه من قبل  
وفي الاتهام فالشريك لا  
واطاعت شهادة الى حي

وكان احاد في الملة  
تاريخها استصحابا لغيرها

بيعا بقتلنا وان كانت يرد  
شريكه القسمة فليبقا دا  
وهكذا ان كان فيها ضرر  
وجازت القسمة بالترتيب  
من بعد تعديل والا فوجها  
فيها فبناها على ان يقسطا  
منكره فان ابا وحلف  
لا بالشاوي تقصت علينا  
تيم ان كان مشاعا فبقا

ومسألة اربعة الاول في هذا

في اخرج غير بالغ كما نقل  
على مباح ثم يفرق قوا  
ذي الكفر في الامح حتى يقبل  
ان عدم السلم في القضية  
بزول والا صرا في الضمير  
ويبقى طهارة الولاد  
يقبل في مشرك فليقبلا  
في مقتضى ايمانهم المقتضى

ورد

وردة للزكوة الخ ١٥٠ ١٥٠  
والغيت فاذلة في جز

ولتقرب بشر وطها وقت الادا  
عداوة في غيره بن بصرف  
شكرك يشهد له الا اذا  
يرد من يكثر سهوا فانتبه  
من يتبع باقامه ير  
ان بان الحاكم سبق القادح  
يشهد بالقطع والابصار  
او يسمع قوله وهو ير  
واشهد على المرفوع طعني وكفي  
وشهر المرفوع عنها لير  
يثبت باستقاضة تحقيق  
ولا يتر القاض كذا والنسب  
بالظن ان تاحم على ان يكتفى  
وحملها فتر كفاية على  
وعند مقتضى نقيضا  
تحمل الاخرين والشهاد  
اذا اجمعا اوها فتر كفاية اذا  
ولا يقيم الام مع العلم ولا  
ومن حكم يجرى بنا ان يشهد ا

وسيد العبد  
يقم

لشاهد بالقتل او بالجر ج  
لا وقت حمله على ما ورد دا  
بان يشهد اذ يشاء الطرف  
يقم الشصاء فبقا تحدا  
بحيث لا يضبط ما يشهد به  
في غير حق الله حيثما ورد د  
فضاء يقضه للقادح ج  
فيما له يكفي كغسل طار  
في مثل ايمان وعقيد قد جرى  
معرفة ان عاد لان عرفنا  
الا لوى القطع بصوت فابصر  
الوقت والحق وبك مطلق  
والموت والكلح سبع تحسب  
في هذه السبع وقبل ما كفى  
من كان اهلا في دماء حصلا  
وجوبه كثيرة  
يصح ان يقطع بما اراد  
له كمن يجرى مقتضى من ادى  
بكفيه خطا وشهد عدلا  
بقول من يصدق عهدها



أخطاء في حكاية المقام  
الفصل الثاني  
ثبت منها رجال أربعة  
وفي الزنا الموجب للجم كفي  
في موجب الجسد ساءان بيع  
الرجلين ردة محققه  
والخمس والزكوة والكتفا  
ويثبت الولاء والاسك  
واللعن والطلاق والوصية  
والشهر والعنف عن القضا  
ثبت بأمرين وأمر  
جناية ترجع في الشرح الذي  
ثبت بالشاء كالرجا  
وجميع الباطن والوصية  
يثبت بالشاء منصف  
الفصل الثالث في الشهادة  
شهادة الزوج بلا التبا  
عقوبة أو غيرها من ما  
والعنف المدة والطلاق  
والدين والنكاح والوصية  
لاحقة سبحانه منفر

بأنه المزارعي الغالي  
في تفصيل الحقوق  
المحق والموظف والزنا معه  
ثلاثة وأمران فاعرفنا  
مع رجلين اجزات فسمع  
والقذف والشرب وحد الشرف  
والنذر والبيع بالامارة  
والجرح والتقدير اذ قاتل  
اليه والوكالة الشرعية  
والنسب لعن وباختصاص  
واللعن والشاهد وأمرين  
والدين والمال لكي يثبته  
ولادة الطفل كالاستحلال  
المشخص والرضاعة المروية  
المال والدين لو في الإثبات  
الشهادة على الشهادة  
سمع شهادتي حقوق التبا  
أو غيره كالقتل واستحلال  
والبيع والانساب والاعتناق  
اليه أو له على السيرة  
مثل الزنا والصح حيث اشهد  
أو حق

أوصية من كان له ميراث  
أن يشهد على امر  
فثبت لزوج واحد الزنا  
ليزوم أن يشهد عدلان على  
أن يشهد على الذين شهدوا  
وشهد له تعدد الخصم  
وليس في شاهد من يسمع  
الفصل الرابع في التوقيع  
أن رجعا قبل القضاء امتنع  
وبعد لا نقض لكن ضمان  
أن شهدوا بالقتل أو بالجم أو  
واحد من العدل على الحق  
وان يقولوا قد شهدنا بالخطأ  
أن في طلاق رجعا فالجواب  
تزوجتان وجبة للسابق  
وفي الخلاف تلك الثاني ولا  
وان يكن قبل الدخول غير ما  
أن ثبت التزويج منهم نقضا  
لأن تعدد الزوجات ممنوع  
كتاب الوقف  
حيث يحق وقف وهو في الخبر

على خلاف هذا محقق  
ثبتت حقوق الناس ومن بين  
أن شهد الزوج بأنه زنا  
كل من الشهود حتى يثبت  
أو الذي زاد من مطردا  
بالجود أو من الامور  
شهادة نائمة بل تدفع  
حكم إذا التبع فيه ارتفع  
أن يفي المال وإن كان حق  
بالقطع ثم اضربوا آدعوا  
أو بعضهم ورائد الأرض يرد  
كان عليهم دية فثبتت ط  
قد قال كالشيخ في بعض الكتب  
ويفران من هذا الحق  
عزة إذا كان يدرك دخلا  
للاول النصف الذي قد انما  
واسم جميع المال الذي به فتنى  
في كل حال أو شمسوا  
كتاب الوقف  
تجديدك الأدلة بتبديل الشهر



لا يفرح بغيره او سبيلت ا و  
 ويلزم الوقت بغيره من حصل  
 والذين المجرى في الميراث  
 وحين تم الوقت فهو يدين م  
 وشرطه التجهيز والدوام مع  
 والشرط في الوقتين تستفيق  
 وحين وقت ما لا يتلك ه  
 ويوقت المشاع والمزور ز  
 والشرط في واقف التكا ل  
 يجوز ان لا يقصر جعل التطير  
 فان كان طلق فالحكم في  
 وفي الذي كان على معين  
 وشرطه موثوق عليه فاسلك  
 وان يباح الوقت فيه فاستغ  
 واستنع الوقت على جبريلا  
 والوقت للمجد والطر بين  
 والمسلمون كل من صلى الى  
 والشعبة الذين من بعد التبع  
 ثم الامامية منهم من اقره  
 والمهاشمي والهاشمي ابائهم ه  
 والوقت في ان يطلق فلا يقتضيه

جريت من حرية كاد و  
 ياذن فان تمت قبل جمل  
 وعرضه في الوقت يدخله ن  
 ولم يجوز رجوعه فيها ثم  
 اخراجه عنه واقباض يقع  
 ان بقيت وقبضها لا يتنفع  
 بوقت على الامضاء ممن يملك  
 والوقت في كليهما يجي ز  
 بالعقد والبيع واستقلال ل  
 لنفسه او غيره فليد كر  
 وقت ثم ناطق بغيره ف  
 ينظر موثوق عليهم فار كن  
 وجوده وصحة التملك ه  
 وقت لعدم وصح بالتبع  
 والعبد والعصاة فاستحيا ل  
 وقف على الرامة في التحقيق  
 قبلنا الا خارجيا او عكسا  
 وصحته فليشاعرا وصيته لا الاخرى  
 بطاعة الامة الا في عشر  
 وهذا كل قبل التمسيد  
 وان يفصل فالزم التمسيد

وهنا سأل

وسما سائل

نقطة العبد وحيوان وقف  
 على الذي عليهم الوقت تقف  
 ان نيم او يجزءم بزعيتا قا  
 وسيط الوقت فلا نقا قا  
 ان سبيل الله والمثو به  
 وليخير كل ثرية مكسو به  
 والذين والبنات ترحل  
 في الولد مثلا حيث لا يتقبل  
 ان يفر الوقت على من اتسب  
 الى يخرج ولدت باله لتسب  
 ان وقف المبيد ثم اخذ ما  
 والوقت للقبيل المحضور في  
 بلان به منهم بل وقت  
 ان اجر الوقت بطون سيقوا  
 ان قبضوا الحق وما لا او شوا  
 اربعة اقول ان لم يملكه  
 ويلزم الاجاب والقبول ل  
 فيجوز الرجوع بعد ما قبض  
 من وضعها لها شتمين خطو  
 وينبغي للموثر لا اهل الا ن  
 والثاني منها هبة من ضيقه  
 فالنظر في ما يجر ثرية محققه  
 وقبضها باذن من ينفق ل  
 اذ حصل العزب وهو كالمو ض  
 من غيرهم ان يكفهم وحس قو ر  
 والا فضل السر اذا لم يتم  
 وسبقها الخ والعطية ه

الثانية

الثالثة

الرابعة

الخامسة

السادسة

السابعة

الثامنة

التاسعة

العاشر



تتوسط بالقبول والايجاب  
وان فيه ما تقاطع  
ولم يجد في تصرفه ولا  
وهكذا ان وصل لولي ما  
لا يخط القبول في الايراد  
يكون لوالدين ان يقدرا  
وصح في الشرح الرجوع في الهبة  
ما لم يكن موهوبه دار  
ان عيب لم يرجع على الوهب  
للوهب الزيادة المتصلة  
وان يهب او يصدق او يوقف  
ما لم يجر وارنه كذا اذا  
الثالث السكنى مع القبول  
ان لم توف جاز ان يعود  
تلي من ان توفت بعد او امد  
وما يصح وقفه مقرر  
ان اطلق السكنى اقتضى سكناه  
ليس له الايجار والاسكان  
الرابع الغيبس كالاسكان  
وان يحبس في ساو عبد  
ما دامت العين كذا ان حبسا

والقبض بالادان من الوهاب  
لم يشترط قبض له يحد  
منه وقت بل يكفي ان يقبل  
في بدء طفلا فقد تسلما  
وهكذا القربة في الخطا  
بعضا من الولد ينج نكلا  
ثم من بعد ان لا قدره هبة  
او يتصرف او يعوض فا علم  
وان طراه بفعله الكسوب  
للقابل الزيادة المتصلة  
في رجل مات من الثلث صرف  
تاخر القبض اليه فخذ  
والقبض والايجاب بالحق  
والموت فيها يبيط المصق  
وتلك بالمرئى والرفق يحد  
يجب ان يرب او يجر  
بسته قالا اهل الاسوا  
للعنصر ما لم يكن استيلا  
في العقد والقبض وفي الزمان  
على سبيل التميز بلزم رجلا  
عبد على حده يقد او فرس  
او حبس

او حبس الملك السا  
وان يشترطه على شخص ولا  
موضع يجر له اقسا  
تحرر الا نجاس بالانفا  
وما لم يقبل الطهار  
والدم والميتة والارواش  
والكلب ان لم يكن الحيوان  
ويمنع الصليب والاسلا  
والن الا هو كمثل الصنح  
يجرم ان يجر المحرم  
وان يبيع خثبا او ثبرا  
وان يبيع ذلك من يسمه  
وحرمت معونة النظم  
والمعج بالباطل والفنا  
يجرم حفظ كتب الضلال  
او انتقاء ظالم بها  
والاخذ والتعليم للكهنة  
ويجوز القمار والنش الخفي  
ويحظر التزويج بالمخطون  
وامر القبول لا مواس

او حصة الكعبة والمشاهد  
وقت ومات صار انا فقبلا  
مباح او مكره او حرام  
كالحرم والبني والحقا  
لا الدهن في القضاء الا اذا  
من غير اكل للاستحباب  
والصيد والرعي والبشا  
لن يعادى الدين الا بيا  
والن القمار كالشطرنج  
حرام او مسكنا فله علم  
لان يكونا مسكنا او حراما  
يكونان المحرم قول تسعة  
بظلمهم والظن الجسم  
وغلبة المؤمن والمجها  
لعين الاحجاج والابطال  
وهكذا الدهن والاكثاب  
والسحر واشعبة الملهة  
والكفر من راسطة فليعرف  
في الشرح للذات والذكر  
والفرق والتكليف والصلح



وحرمت اجرة ضار قد  
ورثته القاطن كاجرة الز  
واجرة القاطن وان يتر  
وهكذا انتم اجرة على  
وكبره القرض على التحقيق  
بما في الاحتكاك للطا  
وكسب من لا يتق الحق  
كذا ضرب الخ والذبا  
وانتم المخرق منه الى

من غرض الشك في العقد  
واجرة الشخص له ان يفر  
من بيت مال المسلمين اطلقا  
نعلم امر واجب فيلزم لا  
والبيع للايمان والرفق  
وصفة الشئاح ولحقا  
في كسب وكسب طفل قد ما  
والسوى يوسف بالاباحة  
حسنة الاحكام على ما اقتضت

المفصل الثاني في عقد البيع واذا له

البيع قول وقول  
فليس فيه بالتقاطي  
وجاز ان يرجع في القاطن  
وليتقاهما بلفظ الما  
ويج الكفاية بالاشارة  
لم يشترط تقدم الايجاب  
في العاقدين بالاشارة  
اذا اذ المعنى الذي قد اجبر  
ويشترط التصديق العاقل  
وفي اللزوم الملك او اجاره  
فما تاس من بيع كن شر

منه ولكما يعلمون يكون مبدلا  
نعم يبيع منها النضر فا  
عند بقاء عاقدان قاطن  
كعت واشترى منهما فهو  
ان حصل العجز عن العباد  
وان اثن احسن في الادب  
يشترط الكمال واختيار  
بعد زوال عجزه فاعتبرا  
ونا في بيع كبيع المان  
وهي بين حجة الممان  
والشترى له ناعما اشترى  
وليس كذا

وليس كذا في العقد في الاجازة  
التي كذا في العقد او  
ان المخرق يبيع المبيع  
وليس له الاجرة ان نضر فا  
وان تكان التاملكه  
والشترى يرجع بالجمع على  
وقال ثلث فلا ير  
ويرجع المبلغ الذي يخر  
ان باع غير الملك مع ما ملكه  
والشترى يخر ان جهلا  
بجسته من ثمن اذ في ما  
وهكذا ان باع ما لا يملك  
بقوله الشترى عند المسخ  
وجاز عقد سنة فليفيك  
وصى بيت ووكيل تامنه  
ثم الذي يقتض من غير  
وان قول طريه فيك  
وجاز للموكل ان يستأذنا  
ويشترط الاسلام بالبرهان  
لان بيع ممن عليه ينعق

وهنا

في العقد وفي حال الاستحسان  
امضيت او شديده كما راو  
صمن مشتر فليعلمه مطلقا  
فيه بما يجوز فليعلم فا  
من حاضر التما او من ها  
من باع ان يعلم به او جهلا  
مع علمه وهو مفيد فانقبه  
عليه ان لم يكن بالحال علم  
وليجز بيع ما تمسكه  
فصح في علمه ان فلا  
جمعا واذا اذ الكيفق ما  
كاشتر واشترى مع ما يملك  
والشترى تفرقه عند الجبل  
الاب والجد له وان عاد  
فما كذا الشرع ومن باعته  
فما يحكم للموكل الكسر  
الا الذي اقتض ومن قد وكلا  
ان يتولى طريه فاذا  
في مشترى المسلم والعرا  
لم يشترط اذ لا سبيل ينعق

نلاحظ



واشترطوا كون البائع يقبل  
كذا ما لا يقع فيه غالبا  
وفضلة الانسان الا الله  
وهكذا المصنوع عنوة عدا  
والاشترط الا من اقر القري  
والا قرب الحضر ولا اختلاف

**القائمة**  
وليك مقدور فلا يبيع  
وصم في الابوتيد الهوان  
ولا خيار للذي قد اشترى  
وان يكن يقوى عليه المشتري  
فان اليد ضمن الضميمة  
وبيع ما قد نزل وما لم يخل  
وهو ماعى فاذا تعد را  
والا قرب احتياج ابني الى  
فان يكونا ثمتا ومثمتا  
لم يكن ضم ابني بل فسد

**الثانية**  
وليك ما يباع طلقا فاعر  
والاشترط ان ادنى الى  
ولا يبيع بيع اير الى

فلكا فبيع حتى يبيع  
كبيعه الحيات والعتا  
كن اصباح لم يجر بيعنا  
ما تبع الا انما جدد ا  
ان قيل كان الفسخ عنوة جري  
اذ نزل الاجماع في الخلاف

**القائمة**  
طيرا اذ لم يمتد الرجوع  
لم يفسد بحسب ثبوت  
ان قلة الابا اذ خيرا  
لم يفسد بضميمة في الاظهر  
لم يفسد احكامها الحكيمه  
بلا ابا وجان فطر  
سلمية والمشتري يختارا  
ضميمة من عن ان جولا  
جاز مع الضممتين فاذا  
تكن ضميمة اذ تعد را

**الثانية**  
فلا يبيع بيع ملك وقفا  
خرابه من اختلاف حصلا  
ما عاش الا في عمان فاهند

اولها

في ثمن ان اشترى  
ان ان تجي ام الو لد  
فان اشترى انظر السيد ان  
رانها مات قريبها والا  
حاشا ان كان الارفاق  
ساحبا ان علق بالو لد  
ساحبا ان مات مولاها  
ثامها البع على من تعنى  
في بيعها بشرط عتق منظر

**القائمة**  
ان يجن عبد خطا لم يفسد  
والوجه ان البيع موقوف على  
**الخامسة**  
يشترط العلم بقدر الثمن  
في بطل البيع بحكم البائع  
او ثمن يجهل بالمقدار  
فالمشتري ان قبض المبيع

**السادسة**  
يعتبر المعتاد فيما وزنا  
والوزن في المعد وصح البيع  
واحتمل البطلان في الاخير

مينا او حبا بقولا ظهر  
على الذي لم يرها السيد  
ينفق بالمال عليها الحسن  
وارث غيرهما فيمنع عتق  
فيلو في حين يستبان  
من بعد افسد فليعتق  
مال سواها مع دين قد عدا  
عليه هو مثل متى يتفق  
والا قرب الحال فليس يحظر

**القائمة**  
بيعا وفي العهد خلاف فاسمع  
رضاه او ولسه يقبل  
**الخامسة**  
وجنيه ووصفه الموزن ه  
والمشتري والاجنبي الطائغ  
او جنس ووصفه الا اعتبار  
حيث لا يضمنه فليطعم

**السادسة**  
لو كمل او عقد على ما عتينا  
والوزن في الكيل والعكس يصح  
فالوزن اصل الكيل في التقدير



ان شاء الله تعالى

ويكتب اليه

الاسم

يجوز ان يتناع جزءا منها  
اختلفت اجزاؤه كالجهر  
فتح ان يتناع نصف الضربة  
ان يتناع من قطع اصيل  
ويجوز بيع اصبع من ضربة  
ان نقصت فالشترى يختار  
حضره ويكنى عن الوصف وان  
ولان هاتين الاختلافات

التاسعة

وما يرد الطم منه يعتبر  
وجاز ان يتناع باينا علي  
فان ابا العيب فالذي اشترى  
والارض حتم ان يكن نصرا  
اين في الحل ولا احتيا  
فان هو بين ضاده حين اعتبر  
ان اشترى القيمة ما انكسر  
وهل يكون فتحه في الاصل  
ويتم الخلاف فيما كان

العاشر

يجوز بيع

يجوز بيع المساق في الفاروان  
والاحوط التوق بغيره

ليرتفع الفاروقه ليطهر  
بأمره ثم يثبت المدخل

الحادية عشر

يجوز بيع الموت في الاجام  
وهكذا الابان في الصروع  
والاوب الحل ان استجر  
يجوز ان يباع وود القن  
لا تملك النوى في القن

الثانية عشر

ان يكن المبيع في الانا  
وان يبعه معه ولم يضع  
اسقط ما فيها دلوما  
فالاقرب لجواز بيعها

الثالثة عشر

القول في الاداب وهي اربعة وعشرون  
والسنة في الذي يكتب  
ب ثم ليسودون الاختلاف  
ح ويلقوا النكاح ان تفرقا  
هل شترت اقاله من النكاح  
ولا ترى فائدة الا اذا  
او جعلت مومن له الحيا  
ورفعه بنفس الاستقالة  
د ولا يزين ماله ولا يذكر  
ه وليتساعح فيها واكثر

وجسه التقليد في الكسب  
بين العالمين في الانصاف  
او شرط ان لا يباين مطلقا  
في زمن الحيا فالاو لا نعم  
جعلتها يباعا على الاخذ  
استقاله فانه احتيا  
محتمل ان يدرك له  
عيبا ولا يخلط لبيع وشتر  
ان اشترى شيئا به فغيره



ح كبرناك بعد الامتنان  
 ط حذنا قضا وافر مكيا له  
 م لا يمد حامها لها ميل  
 وان يذم مال نفسه بما  
 بها وانكر على الموعود بالاحسان  
 الا اذا اجحت فخذ موزعا  
 ح وليترك السبقه والتاخر  
 مدولا يامل اصل ذمه ولا  
 ولا ذوى الشبهه في الاموال  
 به لا يتر من حد اعر مطمن  
 يحو ولا يسم بين طوع الخسر  
 يح لا يدخل المؤمن في سوم الاخر  
 وان يكن سوم من اثنين فاد  
 وليس فيما كان في الدلاله  
 وهل كذا كذا التماس المشترى  
 وليس بكرهها ولا من البدع  
 م لا يتركها ضرابا د  
 وحده اربعه الف  
 وانكر شاة ما تلقوه ولا  
 كما ولا يترك الحكره للتقشير  
 والسهمي والذبيبه ثم ان يترك

وهو في التكرار زياد في الامور من التاخر

ثم تشهد واشت بالبر  
 حيث لا ينقض الى الجها  
 ولا يذم اسلمة المعامل  
 ليس يكذب لم يكن من  
 رجلا كذا على ذوى الايمان  
 مؤثر اليوم عليهم من معا  
 في المعوق فخره كراهته بؤى  
 كروا ولا تحارفا حق لا  
 ولا الموعدين ولا الارذال  
 للكيل والوزن اذ الم حسن  
 الى طلوع الشمس حبت الاحمر  
 بعد التراضى والهدى يا اخي  
 يجعل نفسه للخصم بد لا  
 كراهه ما دام تلك الحاله  
 من بعضهم تركا له فليكن ظر  
 ترك الذم القست منه ان يبع  
 ك ولا تترك الكرك من بلاد  
 اذا توى مع جميل سم ولا يح  
 حيار الا عند غيبه حصان  
 في التمر والمنظرة والشعبي  
 والملي في مذهب اهل البيت  
 بنصران

بنصران ان يترك  
 ك وفي اختلاف في الشيعة الربا  
 ك لا تشبه الحج ولا الوضوء  
 ك يكره ان يبيع مال يبيع  
 الفصل الثالث في الحيوان  
 وفي كذا الامان عند الاسير  
 هذا وان اسلم بعد السبي ما  
 ليطر او للرب حيث يترك  
 لا دار الاسلام سوى من بلغا  
 ويترك المسبي حال الغيبه  
 لا يستقر للرجال بالبقا  
 وهكذا ملك نساء وحر  
 كذا كذا لا يثبت للنساء  
 لا يمنع الشراه بان وجبه  
 ويدخل الرجل اذا كان اسير ط  
 يرجع بالنسبه حيث اقر منا  
 ويشترى المشاع لا المعين  
 في موضع الزنيه او وجبه الامه  
 يندب ان يغير الاسلام  
 ولا يصدق طاعا باربعه  
 يكره وطء الامه المولوده

وان يكن يحسن فليس  
 دعه وفي الحد وفيما سبق با  
 لاسل مال السلعه المبيعه  
 ذاكيل او وزن بقوله ارضي  
 في كرم الاصل وهو يسير  
 لم يترك بعض من حر قد علم  
 دق اذا لم يترك منها شي  
 معتر فابرقه  
 من غير حصر حصه عن طيبه  
 ملك الاسول والغزو مطلقا  
 من نسب او من رضاع يلزم  
 ملك العودين على السؤل  
 كنها بطل بالرقه  
 فنيه حيث قبل قبضه سقط  
 مقوم مع ما وجب حضا  
 من جزه حيوان على ما بينوا  
 ينظر من بيتاها مسكه  
 من اسير على العبد والاموا  
 من درهم ويعطه حلوانه  
 من الزنا بالملك ومعوق د



والعبد لا يملك شيئا مطلقا  
فالمال للبائع ان لم يشترط  
ان جعل العبد لغيره  
يلزم ان يصح بيعه في الاموال  
وان مضت جنس واربعون في  
وهكذا يشترى الذي اشتري  
او ملكتها امره دون ذكر  
تستبرأ المامل بالوضع ولا  
وقبل سبعين من الاعمال

بالعيب في المبيع قبل القبض  
وهكذا في زمن الدنيا

الاشياء

يرد بالخيار ان عيب طرأ  
ورده بالعيب ايضا ممكن  
ويشترى المالك في حين استقامتها  
وقال نجم الدين فيما نقلت  
كلمته قد قال في الشراء  
مع حكمه فيها بان الارض لا

ان استحققت امره في الميراث

لظواهر الاية حيث اختلف  
واربع شروط البيع في ان  
شراؤه لا يكون مفسدا  
بمحضه من قصد الشراء  
من لا تجوز في ان سن فاقف  
الا اذا عدل بغيره احبنا  
او وصفت بالياس او سرق  
محرم غير الموطوء حين اعتق لا  
لانفريق المأم من الاطفال

المشتري الرد وارش النقص  
ان عرض المبيع عيب طرأ

في الحيوان لان الذي اشتري  
في اقرب الاقوال هو يفسد  
حياته الاصل والمشتري طرأ  
لارادة الخيار فاعقده  
العيب في المثلثة من بائع  
وهو محال الذي قد نقلت

واطمأنا يبيع اذا لم يفسد  
والغرم

والغرم بالعشر ونصفه

الاراء

ان يتخلف مولى العبد طلقت  
عن غيره ولو كان من بيته  
من غير فرق بين كونه املا  
وبين دعوى سيد الابن  
ولا اقل في بين ان يستاجر

الحج

ان اشترى عبدا ماذونان  
واختلفا في السبق قبل بيع  
وان يجز عقدها المولى  
واختص بالعودة عقده من سبق

السوق

جارية من ارض طرقت  
والمشتري ردّها ان جهك  
وعنا ان لم يوجد الذي دفع

البيع

وبيع عبدا من رقيقا امتنع  
رجان يبعه برصين سكتا  
فان يبيع عبدا واحدا اشترى  
يكون ضمان البين قد فوضا

واجرة الرقي وفيه الو

الاراء

وعنه في ملكه عبد اعتقه  
بالحيل المولى الذي قد اذنه  
للمعتق الماذون او مجتبا  
من ماله وفيها محسرا  
للحج او خذ خذ حق

الحج

كل فقه بلا تبيا  
وقيل بل طريق كل بكم  
لربك في الصحة من اشكال  
الا اذا الامن امضى الحق

السوق

محرم شراؤها الا يطهر  
وبيعه الثمن المكمل  
وقيل استعي لحدك قد دفع

البيع

وهكذا يبيع عبدا و  
والبيع بالوصف حل لا فاعلا  
فقر واحد من العبد بين  
على ضمان ما يسوم بخصا



وجاء في النقل انحصار الحق في  
تفويض التصرف من المجموع  
واشتركا في ملكه بعد با  
وفي انتخاب لكم في ما زاد  
كما ان باع سواء كامه

كلها دون ضمان يتسنى  
وتيسر التصرف من مدفع  
حجران صاهن ذالها  
عليها ترد فارتا دا  
بل اي عين فاعرف المقدمة

الفصل الرابع في بيع الثمار

ولم يجر بيع الثمار قبل ما  
ويشتر ان يدين عام وقد  
وجاز من بعد صلاح عرفنا  
والا قرب اكتم وشروط القطع  
يبعد والصلاح باجر الرطب  
وفي سواء بافتقار المهره  
وبعد الانقضاء وشروط الخصر  
كاليام الثمر المبادى وما  
ان تمزج والمشتري يتخير  
وحيدا امضى قبل الشاري  
او تبرد كما ان لم يكن  
فان يوط قايض قد سكتا  
وان يقل ان كان مزج قد طرا  
وان يكن من بعد قبضه فلا  
كذا يجر ببيع ما يجر ط

تظهر عاما واحدا فيلعلما  
خالف في هذا الصدوق المصنف  
وقبله بعد الظهور في لعلما  
منه يميز بيله كاد و  
او اصغر له بقدر الرطب  
وان تقطعت بالكم مضمرة  
بلقطه او لقطات تخصر  
يبدا وفي القطة عرف حكما  
في الفسخ والشركة من حيث طرا  
فيخ ليعيل لا شتر الطاري  
ناخر القطع به فليسكن  
مشكين في المختار مكن  
من قبل قبض غير الذي شتر  
خيار اصله كان الحق لا اجملا  
يجر طرة او خرطات شتر ط

كالنوت

القرين والقرين ما يجر  
يجوز بيع الأصول الثمرة  
وجاز ان يمتد في ثمارها  
وتح ان يستثنى للثامعا  
وفي الاخيرين اذ خاص الثمر

جزء او يزيد منها فيلج  
في غير محل فانها الموصر  
في شجرة عيرت او شجرة  
او اصولها معلومة او صاعا  
استوطن من الثمنا على قدر ظهن

مسائل

ولا يجوز ان تباع الثمرة  
من ثمر او سواء للغالبه  
الاخرية قد استثنى لها  
ولا يباع سبل محاقله

يجوزها على الاصول المضمرة  
وسقط في الخلل المزابيه  
تجزئها من ثمرها سواء  
بجبه او حب ما قد ما ثاله

الثانية

يجوز بيع الزرع قائما على  
المبايع الفصل الذي يقصل

اصل ومخصوصا حتى يقصدا  
من اشترى واجرة المعطل

الثالثة

يجوز للشريك ان يتقلا  
وليس بالبيع ولكن يان

بخصه الشريك ما حصلا  
بشرط ان سلك فهو يحكم

الرابعة

يجوز ان ياكل ما حتر به  
لكنه بشرط ان لا يقصدا  
ولا يجوز مطلقا ان يجزلا

من ثمر او زرع ارض فانتبه  
ولا فقه المهر عرفا مفسدا  
ومركة راسا يكون انضالا

الفصل الخامس في القرض



الصرح بيع من بالتمس  
 او اصطحا بالمشح حتى يقبضا  
 موثقا في القبض حيثما اشترى  
 في قبض من غيره منه سكتا  
 وليقبض الوكيل ما قدر نقدا  
 وليعتبر في من يوق  
 ولا يضمن الفضل فيما اشترى  
 ثم تراب كل نقد ينفر د  
 وحيثما بيعت الترابين معا  
 ان اشغل التراب في الترابين  
 وقبل شرطه في بيع  
 وليس الصريح فيه ما روي  
 ثم انما يصح منها معا  
 وجاز ان يبيع بواحد اذا  
 ويكتفي فيه بظن فلكا  
 في حلية الكرك والبيضا اعتبر  
 ان باعه بنصفه من شرطه  
 حكم تراب الصائغان مطلقا  
 وليتصدق بالتراب  
 فان كان بعد ذلك اربا  
 وان يكن بعضه ثم يعلو ما

فان كان التراب  
 في الترابين  
 في الترابين  
 في الترابين

وشرطه تقابض في الموطن  
 او الرضا بان لا يقبضا  
 بالقد في الترابين  
 وخبر ان لم يكن تافرا  
 قبل تفرق الذين عدا  
 ان كان في الصرح له موثقا  
 وان يدا منكر او ذا  
 بغيره ويبيع حتى يعمد  
 صرحت بالتدوين في الترابين  
 بيع به ولم يكن من با  
 في درهم بل هم يسوع  
 وخالف الاصل على ما قد را  
 يباع بالتدوين بحسب اجتماع  
 زاد على تجانس فداخذ  
 وفي التدوين القطع فيه اوجبا  
 علم اذا بيعت بغير ما ذكر  
 الا اذا اتم صحيحا ووسط  
 حكم تراب معدن قد سبقا  
 ان جعل الصائغان بالارباب  
 وانكروا الاقرب القمار  
 فليحس من حقه ملزوما

ماهران

### خاتمة

ان يحسن التدوين والتدوين  
 يبطل البيع بغير بيتنا  
 فان يباع له مجانس بطل  
 وان يوزن ما سوى الهيا  
 وكان للتابع والمبتا  
 وان يكن من جنسه الصب وقد  
 وان يوزن غيره صكفا  
 وبعد كان له الرث ولا  
 والارض من غيرهما العلامة  
 وان يكن في صرح سيقا  
 ان لم يعين نقد يوق  
 وحيثما لم يترك صرح اطلقا  
 تقول اسلفتك ما كفي كفا  
 كذا اسلفت اليك فاعرف  
 وليذكر الوصف الذي يختلف  
 بحيث لا يبلغ فيه الفا  
 والشرط لا يوجد ولا اراد امتنع  
 وكل ما لا يضبط الاوصاف  
 كالحجر والحرم والجملو

### الفصل السادس في السلف

تعيثا كذا الاعتبا  
 من غير جنس النقد حيث عينا  
 من صله البيع بحسب قد حصل  
 يبيع في السلم والمقتا  
 ضخم مع الجمل بل لا  
 وازن حارسا بالارض  
 مجلسه الرث والارض قد كفي  
 ارض من التدين مما حصل  
 اجاز حقت روجه اكرامه  
 فالرث والارض يجوز مطلقا  
 في الصرح في المجلس لا ينقص  
 ابداله النقد وان تفرقا  
 الى كذا فقبيل الذي اخذنا  
 وذكر جنس من شرط السلف  
 جدا به الاثنان حين يملو  
 فينذر لوجود بالنقابة  
 لا جدي ولا ردي استضع  
 منه فيه امتنع الاسلاف  
 والنيل من غير ما على المهر

كذلك كبار المد والجزر  
وجاز في الحضرة والحبوب  
وساغ في الحيدان كلمة السلف  
فليط ما يمكن ان يجلب في  
وليس شرط ان يكون السلف  
فيجزئ التسليم للحواله  
والاقرب المنع من الاسلاف في  
وليس في النقد ولم يضر قا  
وليس شرطه به فان شرط  
وليس بكيلا او وزن ظهر  
هوي في ثوبين وقت السلف  
هوي في حال صيغة السلف  
هوي في لوجه عند الاجل  
وعمل التهور في الاطلا في  
ان يشهد تاجل بعض الثمن  
ان يشهد بوضع تسليم لم  
ان يكثر في المقد شرط اساعا  
ويج ما اسلف فيه بعد ما  
ان دفع المائع ما فوق الصفه  
في حرمه ما دون وصفي لا يجب  
ان ينقطع في حرمه في

اذا احتل في الوصف في الظاهر  
والنعم والكتب في اللبيب  
حتى على شايه ليدن اذ وصف  
قرب زمان موهو للسلف  
محصلا بالفعل حين قيسوا  
حيث تنال الصفه المطلوبه  
حامله او ذات طفره في  
اولجاسه بد ين علقا  
يطلق منع الدين بالمدن يقط  
او عدد عند تفاوت مدد  
بالاجل الحريم عن تحلف  
ان عمندها ووجه ما وصف  
ان يشهد طفره ببول مجمل  
على الهلا ليه باقنا في  
ابطال في الكل بحكم ياتين  
اولا في موضع عقد بلتر م  
جاء كان يبلغه ابل عا  
يجل مكره وقيل حر ما  
يلزم ان يقبله من اسلفه  
شمله وحين يرصف فيجب  
خير ان ينسخ او ان يصبر  
الفصل

المعنى في البيع في اقسام البيع بالصفة المح  
الاخبار بالثمن وعدمه وهي اربعة احدها المساومه  
ساوم ان لم يكن فيه خبر  
وليس مال وهو اطيب الشرا  
ونافيتها المراكه

وشهدا العلم بغير الثمن  
ولزم الصدق فان لم ين  
او كذا على قدر  
وان بالاستيجار زادها ضمنا  
دون اشترائه يذا الكا ذا  
يلزم ذكر العيب ان كان عرض  
ولا يجوز ان فيه ان تقوم ما  
ان ظهر الكذب بما قد اخبر  
يحرم ان يجتري المبايعه  
اما اذا اتباع بغير ما بقره  
ولم يجز للعامل الاخبار  
والثمن المطلق لرب المال  
ونافيتها المراكه

وتكفي الاحكام مثل الثاني  
لكن يعلم من النقصا  
ورايها الترتيب  
ولي اذا باع براس المال  
يقول شركك بالثمن على  
مالا يستمع علمها انفسا



وذلك الحق لا ينفك  
عن الحق لا ينفك  
عن الحق لا ينفك

مورد الشيطان من جنس قلد  
ودره منه علما ثبنا  
وظاير الجنس منادى دخل  
وفي ان النطق والشعر  
والكم فيه تابع للبول  
والا يابن اب ومن ولد  
وبين سلم واهل الحرب  
وبينا وبين اهل الذمة  
والابن في عقد السير  
مجانن يتخلص الضميمة  
يباع درهم ومن غسل  
وجاز بالجمع غير ظا  
وان بيع بالمثل ثم اتى  
كذلك ان ارض كل صاحبه  
ولا يجوز بيع من بالربط  
وفي اخلاق الجنس فالزمية  
وليزا الما لا يفتقر في  
ولا يباع القم بالمثل  
فانظر

فانظر



فانظر البيع جاز للجنس  
ولا يربطه زافه  
يسقطه شرط السقوط ان يقع  
وان يوافق واحد مختارا  
واختص بالسقوط حق الملتزم  
وقدم الفاسخ فاسكدها سلك  
وان يخيره فكان ما كنا  
ب ثم خيار الحيوان قد جرى  
اقدامه لثمة بتصل  
بمقطه شرط سقوط طهر من  
ع خيار شرط لازم بالشروط  
وشروطه لو احدى او لهما  
وجاز ان يشترط المور  
والا يقرب الزوم ان يكتفى  
كذلك كل كذا في خيار  
وخيارنا خير ولا يتر بلا  
والقبض للمعنى بحكم العدم  
ع خيار ما يفسد في اليوم وفا  
ثم خيار ذو زعفران وفا  
متر في طرف البيا ج  
والزوم منه اشارة

للبيعين صاحبين فاقب  
اصطفا واحدا ان ثبتنا  
في العقد والاستطاعه ارفع  
عن مجلس العقد فلا حيا را  
بيعه دون الذي لم يلزم م  
وهكذا كذا رشت ترك  
كان خيار السكران ثا  
للمسكرين ولم ينجى بغير شر  
مدر وها من عقد يحصل  
في العقد والامتناع والتعريف  
في اهل معين بالقبض  
او اجنبي جاز فانه  
معنى قول الذي قد امرو  
بلزم ان يختاره من شلا  
وليشترط مدة الاستيما  
مضى واقباضه شرط جعلا  
والفكر من بالغة فليزوم  
بعد فحولا لليل فيما اخلا  
كل من لم يرم ما قد وصفنا  
او يتقضى فاجاب المبنا ج  
معين والوصف كذا لا يجهلا

وان رأى البعض وبعض وصف  
في خيار غاب مع جهالة عينا  
والعين لا يسقط بالمعقوب  
الا اذا كان المشتري وقد  
وفيه عيب للزوم الصخر  
فيمكن الشفع واخذ المثل  
وهكذا ان تلف المبيع او  
في خيار عيب وهو ما ينقص عن  
عينا يكون عوضه معدوما  
فالمشتري له الخيار ان يحل  
والا رضى مثل سبيل العاقل  
ان يتعدى قيمه بالرغبة  
فتبطل الصف ومن عجز عن  
ويسقط الرد فخطيب طرا  
والرد والارش من القصاص  
وبالرضا من بعد عقد اكمله  
وقد حيز وابق العبد  
طرا خيار تليس اذا فسخا  
كذا اذا ما المشتري ترجمه  
فهو له الشفع والاصح  
وهكذا ان يفسد او يهلك

خيار في البيع ان يفسد  
لم يفسد الخائن  
بناقل او غير من طوف  
اخرجه عن ملكه فلا يسير  
بجهله ونفيه في الخسر  
او فقهه ان لم يكن ذا عقل  
استولى جاريه كرا وا  
خلقه اصل او بن بحيث عثر  
او صفه كغيره نحو مالا  
ما بين رد وارش يحل  
بينهما من ثمن المعامله  
قبضه فلا تسوت بالنسبه  
من اربع ربيع ومن سدد  
من بعد قبض او تصرف جرى  
بالعلم قبل العقد يسقط  
وبالتبرع من عيب محله  
عيب كذا النفل لئلا العقد  
باقعه وصف كمال كذا  
بمثل لغيره من العلم في البيع  
بغير ارش هكذا القضاء  
في الشاة بل في ناقرا وبشره  
بمواختيار

بعد اختيار المالك  
وان ردده فاعطيه فاود دا  
في خيار الاشراط في المعامله  
كشرط ان يوتر المبيع  
او خيار السنة والكتا با  
ويشطل الشرط اذا اشترط ما  
كالشرط في المليون ان يجعل له  
وان فرضت ان يبقى ما ذرع  
وان شرطت غير ما ذرع فسد  
وجاز شرط عقده معروفا  
كأن ينفذ كل شرط مستقب  
فهيكون عرضة الشفع من  
بما خيار كذا لوى عقد جرى  
او بعد عقد قبل قبض يحصل  
ورقما حتى الحيا  
س ثم خيار الجزان نقد را  
كطائر غودان يعو دا  
في خيار تبعض بعض لصفته  
في خيار تليس اذا فسخه  
الفصل العاشر  
ان اطلق البيع اقتضى الكولا

ثلاثة تبلغ الما  
البها حتى الذي يحد دا  
ويصح ما يفيض للجها له  
او ثمن ما شاء مستطعيا  
كتره وطوامه اصا با  
لديك مثله او اعليه مكرما  
والشرط في الزرع بلوغ السنبله  
الى اوان سنبيل لم يتغير  
واضد العقد على القول الاسد  
وخير البايع ان لم يرض  
تخييره وما عليه ان يقب  
لم يات والزوج حيثما اذنا  
ان بان حقا الغير بعض ما استوفى  
كم خير بحيث لا ينفصل  
عيا النفس رفع الامتيا  
تسليمه فالمشتري يختار  
فلم ينفذ واختلف الموهو دا  
لم يستحق السيلعتان من اثن  
اصابه بعينه من باعه  
في البيع  
اكثر ان شرط التبعض



٥ إن وقت التعجيل بالخيار  
 ان شرط التأجيل فيضبط بها  
 ولا يعلقه بأمر  
 وقيل بل يحل بلا  
 وإن يبين شئ ان تأجيل  
 وهذا كذا في الجمل اذا  
 وحيث ان اجل بعضنا  
 ان استمر في التأجيل  
 بحسبه وغيره مثل الاجل  
 يلزم قبضه من اذا دفع  
 ان يمنع قبضه حاكم  
 وليس معنى اعليه ان تأجيل  
 كن كحكم كل من يمنع  
 لا يجوز في الامان عند المرفق  
 ولربما تأجيل ما حل بان  
 ان لم تكن ساوياً فاذكر الاجل

الفصل في القبض

عند انقضاء المدة المعتبرة  
 ليجعل قفاً وتأجيلها  
 كالشهر او شهرين او ربع  
 ويجعل العطف على المقدم  
 وذا انما ان لم يجز تأجيل  
 فاقوت بين موعدين تأجيل  
 من من لا يتردد  
 يحل بدون الشرط في القبض  
 وبعد ما قصروا فضل  
 في اجل الا قبله فليست  
 لم يبق فليست به او لم يكن  
 بغير قبض على ما قد عرف  
 عن قبضه الحق من يد  
 بقبضه ما لم يرد للقبض  
 يز يد من يتأجل في قدره  
 ودون خياره فلا يمس حصل

٥ والقبض في القول بغيره كما  
 بغيره الخمان بالقبض الى  
 فالتلف السابغ من قد عرف  
 للقبض والقبض او الارض عرف  
 ان يفتصب من بائع فبطل  
 ودون المستوي قد عرف  
 وليس المدة اجرة على  
 وينبغي القبض للبائعا  
 يكون ان يباع ما كان او  
 وقيل ان كان طعنا ما حرما  
 ان ادعى المانع نفسه حلف  
 وان يكن لدى اعتبار حضرا  
 ان حول المانع الادعاء في  
 ما لم يكن قد علم بالعدا  
 الثالث فيها يد خيرة  
 فتدخل الاجارة في البئان  
 في الدار الارض والبناء ومطلعا  
 الا اذا انقرض الاعلى على  
 والستم المثلث والاشناب  
 ويدخل المانع والاقلا في  
 لا يجوز الا اذا اقتل

٥ في غير تحليه فليحكمها  
 من استوى بلا خيار حصل  
 مع كون ما يتوقف قد اشترى  
 ان حيب قبل القبض وبعضه  
 او تمكن النزاع فلا خيار  
 في الضم والزامه منتظرا  
 من باع ان لم يكن مضافا  
 حالة اقباضه عن المينا  
 يوزن قبل قبضه لما رواه  
 وبعضهم يحرمه قد عرف  
 ان عاب عن وزانه فما وقف  
 فليحكم البائع حيث انكر  
 انكارا بائعا من الجميع  
 دعواه الاولى فترد الثانية  
 الثالث فيها يد خيرة  
 والارض والبناء يدخلان  
 اعلاؤه والاسفل حيث انتفقا  
 عاوة فان شرطها دخل  
 مثبتة وهكذا الابواب  
 مضمون بغيرها الاطلاق  
 اقلن او وار عليه فليحكم

وطلع نخلة له كدور رخصلا  
وان يكن مؤثرا قاله  
وطلع في الذي باع كذا  
ثم لكل منهما سقي الشجر  
وان يكن ثابا في الشجر  
في القية البناء والمرل في  
يدخل في العبد من الثياب  
الرابع في اختلاف  
يختلف في ثمن من اشترى  
ويختلف في ثمن في البيع  
وشرط رهن فيه او ضمان  
ويختلف في الثمن في الثمن  
وقد وامد في الصحة ان  
ان كان الاختلاف بين الورثة  
والكيل والوزن الى العتاة  
واحد على الغالبين تعدد  
اجرة الاعتبار للبتا ع  
لكن اجرة اعتبار الثمن  
اجرة دال على من امرا  
لا يضمن الدال ما قد تلفا  
ان ثبت الفرق في المختلف على

فيه اذا بالبيع كان اشكلا  
ليبيع وليبيع ما يظن  
يا في امان ان بيت فليخدا  
الا اذا كان عليه في الضرر  
والنفع ويخصا صلاح الشئ  
ومثلها القصة اذ توافر  
ماسرة العور وبالصواب  
ان تلف العبد والامن في  
وهكذا في فقه التاجيل  
وقد رافد بيع بالإدعاء  
وعقد يبطل من ذا الحين  
تخالف في شرط مبطل من  
كان لكل حكم من قد ورثه  
يصرف ان يطلق في الاختلاف  
ان لم يعين في الصا وضدا  
بالكيل والوزن على البياع  
على الذي قد اشترى فليقتن  
وان يكن ما امر اقلنا جوا  
الا الذي تم ضبطه فيلحقا  
قيمة عند اختلاف حصلا

ساعة فاد

خاتمة

ان الله البالغ للبياع فسخ  
ولا يخطا حرة الدالا  
ولا يفتح باذنا في الثمن  
يرجع كل مؤثر من ملك  
ودرم الغرم ثمان عشرة  
لولا ان فسخ ما لا اعرضه ه  
ثم يقول ان في مقترضا  
ولا يجوز دفع شرط مطلقا  
حتى المكسرت بالحقا ج  
واما بيع بالملك  
والاستوت اجزا في القيم  
وكل ما يستوي في قيمته  
يملكه قبضه فان سجد  
في الغرض لا يلزم شرط الاجل  
وعزله عند الوفاة واجب  
وعند ما يرمن وجوب من طلب  
ثمنه باطلا فاشترى كا  
يبيع به بما قد حكا  
وجان مع الذين غير الووي

فليس فيها شفاعة اذ تنصو ه  
كاجرة الوزان والكتا ل  
ولا يقسمان به فداقن  
واما في القيمة ان كان ملك  
كتاب الدين وهو ثمان الاول الغرض  
ودرم ان تشتد عشرة  
كذا انصرف عليك عوجته  
قلت او ما كان معناه الرضا  
فلا يفسد الملك ان تحققت  
على خلاف لا في الصلا ج  
من غير انهما في الما ل  
ثبت شرط مثله في الغرم  
في يوم قبضه حوفا فمسته  
برد وعليه مثله وان وجد  
ونية القضا فرض فافعل  
موصيا حيث يغيب الصاحب  
فليصدق به بالذي وجب  
في حصيل ومنها ما هلكا  
لا يجوز جلي نص  
بنقص ويزاد في كل من ي



وما على المدين غير ما دفع  
وخرج في الشهر بيمينه على  
ان يبيع الذي خرج من ماله  
ولا يجزى الدين بالبحر على  
يجل اما اجل حيثما هلك  
للكل اذ لا يبيع ما يوجده له  
وقيل بالبحر ان يترك عا  
ومدعو الميت فيما تركه  
وان وقت امواله بالطلب  
وابن المدين خصه بالمدين  
ان وجد المالا وقد قص  
وغيره يضره بالنقصان  
لا يقبل الا ان يفي الاكراه  
ومع بالدين في الزمة لا  
ويمنع المدين التصرع  
يباع مقسوما على ثلثه ولا  
في سوة كل مناعه يضر  
حتى اذا ما ثبت الاعسار  
وعز على المرو ان يشتم  
وهو عند فسخ الكتاب  
والشيخ والنجاشي

على الذي الى ان اقر ارتفع  
سواه وانما الجاني ان يطاع  
من ذلك ومن سلم فليقبض  
مفكر وان الحنفية كذلك  
مدون لا يوفاه من ملك  
في فلس ان لم يزد مستصلا  
وان مما اذ ليس مما صنع  
قد استوفى عند قصور التركة  
فصاحب الدين ان يجزى  
وان راعها لا يفي بالدين  
بفضل من فلس جاز ان يخصص  
بنسبة القرض الى الاثبات  
بالعين ان العين حق الناس  
شركة والشيخ عليها حق لا  
في عين ما يملكه فليضره  
يخرج في الدين قد اجل  
ومدعى الاعسار حبس المحصر  
اطلق حتى يرضى الياسر  
واستمعوا من شتم من يفرم  
واختاره يخصص من الاعسار  
والا قوب الاول وبن الثاني

والبحر

والبحر في حله اذ قصص  
والا يباع داره وخادمه  
ببيعها ظاهر بعض القدر  
الفصل الثاني من العبد  
ليس له فيه وفيما بيده  
فان باذن السيد استدان  
بقتض المالك في التجاره  
ولم يجز له الاستدانة  
فالدائن في ديمته ان هلك  
هنا احوال من بين الاكراه  
والقرض ان ياختص مولاهما  
كتاب الرهن  
وهو وثيقة للدين فمسكا  
او هذبه رهن له كالمؤخذ  
والرهن فالاخرى بالاشارة  
ثم يقول بغير من قدر الرهن  
ان ذكر المدة للتصرف  
وجاز ان يشترط الوصاية  
وهكذا في كيله وانما  
فان يجزى قبل اقباض بطل  
له يشترط دوام قبض الموهن

عن دينه وطالب ان يجزى  
ولا يباع عرقه ولا زوجه  
مع اجتناء تركه للمعسر  
الفصل الثاني من العبد  
تصرف الاباذن سيده  
بضم وان اعقده صفا  
على عمل الاذن حيث اختاره  
بالاذن في تجارة صيانة  
يتبع بعد عتقه ان ملكا  
وقيل اسع العبد في القضا  
عليه ان يشق او العبد اتبع  
تقول وتقتل وارثه  
بما لك المال او ما اشبه ذا  
او خطبه معها بلا عياره  
قبلت او شبهه فليؤتى  
اشترط الضبط بلا تخلف  
له وللوارث بالرواية  
يتم بالقبض بقول المالك  
اوقات او يرجع له ولم يكف  
فان ان السيد ان ارغب

الكتب لرضا الاخبار بما ذكرناه في هذا

ويخصي الاعتراف بالادباض ما  
ان ادعى بطلان الادباض  
وجوده في ذمة قبض ولا  
لا بد للشاع من ان ياذن  
والكاهن اما في الشروط **والاولى**  
وان شرط ان يكون عبدا غلاما  
فلا يصح رهنه غير مطلقا  
ورهن من دبره تدبير  
والحر والخنزير لا يرهنا  
وان رهنت عنده ما ليس لك  
ان يستعمل الرهن صح وان لم  
ويضمن الرهن ما استعار  
رهنه من اجرة يضمنه  
لا الطير في الهواء ان ارادة  
ولحوت في الماء اذا لم يخص  
ولا يجوز رهن عبد مسلم  
وجائر رهنهما ان وضع  
ولا يصح رهن مالي وقفا  
لا ينفصل الذي اشتري  
ويجوز رهن العبد من ثلثه  
ان عجز السيد بالعتا

ليست ان يكون رهنه  
كان له ان يخلو الرهن  
يلزم اذن و زمان قد خلا  
في القبض ويرضى الشك بالعتا  
**والاولى**  
يصح قبضها او بيعه بملك  
والنفع والدين متى تحققا  
ابطال التدبير على ما اختار  
يرهن المسلم نهيا بملكه  
يقف على اجازة من ملك  
بعقد رهن فالحق يكتم  
ان بيع او تلف لمن اعاد  
لرهن عرسا و براء وقفا  
الا الذي رجعه بالعادة  
مما اقره بالوفاة  
او محض عند الذي لم يسل  
في يد مسلم فلا ينفصل  
وجوز رهن في خيار وصفا  
بالعقد في الاثر على من يشري  
عن فطرة والمان كيقار او  
عن فلكه فلهما الجنا  
وان رهن

وان رهنه ما لا ينفصل  
بشرط البيع ورهن الثمن  
في العاقدين صحة التصرف  
يرهن مال المقلد للمصلحة  
كاذا اسلف مال الطفل  
كذلك ان خيف على مملكه  
والرهن في الخفية ان تعد  
والشرط في الحق يحكم الفرض  
وفد يثبت في الثمن به  
لودية في الخطا والخض اذا  
وهكذا مال كناية و لو  
وفد مال الجعالة  
لا بد من اسكان ان يستقنيا  
فلا يصح اخذ الرهن اذا  
ومح ان اجره في الزينة  
زيادة الدين على الرهن تصح  
**واما الاو**  
ان يشترط في رهن التوكيل  
وبه ان الشرط عند كز  
فقد يرهنه فالرهن

اليه قبل ان يتم الاجل  
واحل عليه مطلقا ان يرهن  
مشروطة مع الكمال فاعرف  
ويؤخذ الرهن له ان اسلمه  
عند ظهوره بغيره في الفعل  
من نصبه ويصح ان يذركه  
او من عد له قد ظهر  
ثبوت في ذمة كالفرض  
من بعد ما استقرت الجناية  
كل على القسط الذي قد اخذ  
كانت بشرط في صح ما را وا  
دأ امان مبيع اخذ  
حقا من الرهن الذي قد اعطيا  
منفعة الموجر عينا فاعقلا  
اذا تمكن استفاؤا ما اهتمه  
وبقائه منه بحكم من شفع  
**واما الاو**  
لذلك الرهن على ما قبل  
يفعل جاز فله ان لا يرهن  
يصح بيعا كان بالرهن



يجوز ان يبتاعه من الرهن  
وهو مقدم على الديا  
من نفسه وكذا من رهن  
بضرب الباقي لدى النقصان

الاشهر

ما لها فيه نصرت بر  
مؤنة الرهن على من يره  
وان يكن للرهن تنفع او جبرا  
وانقص ان يتنفع المرهون

الرابع

يجوز الاستيفاء للمرهن  
فانه يسلم قول من حلف  
ان خاف جحد وارث لمرهون  
في حلف الدين ورهن ان حلف

الخامس

ان باع رهنا واحدا يقف على  
كذلك حتى رهن الا المرهون  
وان اناها رهن فاحبلا  
وان يطل المرهون فهو نا  
والعشر في الكبر ونصف العشر  
وقيل في المثل للبا صفة

السادس

وهو من الرهن لازم الى  
وبعد يبقى لدى من الرهن  
وشروطه مبيعا في الاجل  
ويضمن القايض جدا الاجل

الا اذا اشترطت ان لا يخلو  
يدخل فيه ما من مقتضى

الثاني

يؤخذ حق الرهن لا الوصية  
ثم اكل منها للحاد  
فليضعا عند امين نصبا  
وليصب الحاكم ان لم ينصبا

الثالث

لا يقم المرهون الرهن اذا  
فكرم الغيمة يوم ائلفا  
لم يبعدا وبمطحن  
يختلف ان في قدرها يختلفا

الرابع

ويختلف الرهن في الاقرب  
وليقم المالك في القربة  
ويختلف الرهن ان يختلفا  
طان يكن مشروطا في لازم

الخامس

ان يقض دينا ثابتا وعينا  
وان يكن اطلقت واختلفا  
بداكر رهنا فاصدا تعينا  
في القصد يخلت دافع العرفا  
حيث عليه عين في شئبه

السادس

ان يخلت فيما به يباع  
ان يكلبا يفسد الحق يبع  
بيع بقدر غالب يشاع  
ودونه الحاكم فليتبع

كتاب

اسبابه رفق حنون وصغير  
 يمنع الصغير حتى يلقا  
 والرشد ضبط ماله وان خسر  
 يثبت شهاده النساء  
 وان عليه شهدة الرجال  
 وتكون السفيرة في الاموال  
 ولا يملك عرض الخلع الى  
 وجاز في كل السفيرة  
 ولا يثبت على المحسنون  
 يلزمها في المال حتى يكمل  
 فاشركا ويعد الى حتى  
 كذلك في مال سفيرة مارشد  
 والعبد محجور عليه مطلقا  
 ويمنع المريض ما زاد عن  
 ويثبت الحجر على السفيرة  
 وليس شرط الحكم لها حكم  
 ان عامل السفيرة من قد علم  
 ولا ضمان ان اصابه التلف  
 في تلف العبد اذا اصاب  
 ولا يثبت جرم مع المتسفة  
 لا يمنع السفيرة من الحج وجب

سفاهة سقم فلا يظهر  
 ويؤتى الرشد به مبالغا  
 وهو بما اقره قد يتخير  
 بين لا غير ذلك الا اذا  
 يثبت مطلقا فلا يملك  
 لغو كذا اقراره بالمال  
 ذي سفيرة لا يثبت حفظ  
 عن غيره في العقد وكيفيه  
 الى افاقر عن الجني  
 الاب والجد له وان عاده  
 يلزمها في المال الى  
 وهو الى المال مع سبق الرشد  
 لكن لما طلق ان يطلاقا  
 ثلث وان تجوز بالفول الحسن  
 بالسفيرة الظاهر يبد وفيه  
 والابن ولعنه ماله يحكم  
 بحاله استعاده ما قد سئل  
 لا يترس له وقد عرف  
 بحق كذا الاموال ولا اجارة  
 بلو حقه حننا وعشرين سنة  
 لكن بلى الانفاق من له انقب  
 ولا من

ولا من المنة او حين انقضا  
 وحده حتى اذا يقتر  
 والسفيرة المعنوية من فضا

كتاب المصالح

وهو تعريف به حري  
 وليد حركه لا تكن اذا  
 فخر على الماذون ان لا يشرط  
 والعلم بالغريم لم يشرط ولا  
 ايجاب ضمان او ما اشبهها  
 ليس وجبا ان يتل على ما  
 يقبل ممنون له وقيل بل  
 ولا اعتبار بالغريم او ضمان  
 وان تدين رخص بجمع بالمثل  
 والشروط ان يكون ذاتيا  
 يضمن بالحلول او بالاجل  
 ولكن المضمون مالا امكنا  
 نكمن من يقين حكمة الثمن  
 وجاز ضمانه للشرطي  
 ان يترك البعض فيشهد من غير  
 يرجع ان يعرف بان لا يقبل  
 ان لا يصدق على ان دفعنا

في داره وظهره ما اتفق  
 وبالقيام حاشا ان يقر  
 لاديه يحكم الاختصاص

تعهد بالمال من برقي  
 رخص في ضمان عبد اخذ  
 من مال مولاه بمعنى الشرط  
 بالمسوق بل كفي ان يفسد  
 مثل كقتلت بما توجبها  
 عليه او ما كعندي فاسئلنا  
 يكتفي الرضا بلا قبول افضل  
 ولا رجوع حين لم يكن اذن  
 من الذي ادى ومن حق نقل  
 او يعلم الطالب بالاعساء  
 عن ذي حلول وعن الموجب  
 ان يوحذ الرهن عليه مذمنا  
 عند فساد البيع رأسا ان يبين  
 حكمة ما يحدث في الاظهر  
 عليه فاقبله اذ لم يشكهم  
 شربا بما قال كان ادى او لا  
 يرجع عليه يا قل ما اذ عي



وهي نقد بمال ثبلا  
 وشهها رصانه فتميل  
 وليرحب قبولها على المولى  
 وان بدا الاصار اذ حاله  
 ودورها يفتح كالزواحي  
 ويصح في الشهادة للمولى  
 كذا بدى كان لامر على  
 وان يؤد المال من احيلا  
 حيث ادى الدين وذا كاكرا  
 والارجح الاول فهو يخلع  
 هذا سؤا كانت الاحا له

كتاب القفال

وهي نقد بنفس ائجلا  
 يبرؤ ان سلة تمام  
 ان يمنع تجس لكي يسله  
 تبطل ان علفت الكفا له  
 ان قال ان لا يحضر المراء الى  
 تحت على الزوايا الكفا له  
 وان يقال ان لا يحضر  
 يثبت حكمها على من اطلقت  
 من الذي يثله قد شغل  
 اليه كالمقام ما كان قد سجل  
 ولا مرمول على يد جلي  
 كان له ان يبيع الحوا له  
 وهكذا القمان في الاضنا  
 بغير جرس الخوا في احا له  
 دين على اثنين وكل كفا  
 عليه ثم طالب الحيا  
 بقارض الاصل وما قد ظهر  
 وباخذ الفرم على ان يصرف  
 بلغظة القمان او حواله

فان يكن

فان يكن اطلق الاضنا فانا لن مر  
 ان يقبل كالمقام ما كان قد سجل  
 ويقتضوا اطلاق القمان في الاضنا  
 ان ادى الكفا ان الاحق له  
 كذا اذا قال له اوفى كا  
 فان يؤد الحلف فالكفا له  
 ان يكمل اثنان بواحد كنى  
 ومن اقسامين بنفس كنى  
 ويصح ان عر عنه بالحيد  
 وموتة بيطاها وان على

كتاب القفال

الصالح جاز سوى ما حرمنا  
 يجامع الاقرار والادكنا را  
 يلزم بالايحاب والقبول  
 والقيل اصل مستقر مصطلح  
 وان شريك ان نصالحا على  
 والباقي مطلقا لمن قد شاركه  
 وان يكون الشترط اكون على  
 صح على العاين ونفع كا  
 ان ظهر استخفاف ما قد يقينا  
 والقبض في المجلس الميزم في

احضاره او دبرها حكم  
 قد ردها ب او ايا ب من كفل  
 معقدها وان ثلثين بقرب  
 تجلف من استحقاقه فكنف له  
 حقه وابراءه من ذاك  
 تزل والمال بلك الحيا له  
 تسليم اتي منه مابه وفي  
 سلمه اليها اليغسل  
 والراس او بالوجه الارجل وميل  
 صورته يثملها بغير غنى فبلا

حلا لا او احل ما قد حرمنا  
 ولا يرى اسند عا و لا ضارا  
 من بالغ دى رستيد مقبول  
 لافع غيره على القول الا صح  
 ان ياخذ المال شريك مكاف  
 يصح حين تنقضي المشاركه  
 ذاك فقيه نظره وحكمه  
 بالمثل والجنس والمباين  
 من عوي يسطر على بيتنا  
 طيل على الغد من اهلك فاعرف

وحيثما كان عليه تلفا  
 يصح في المشهور أن يصطحا  
 وإن يصالح منكرا الدار على  
 إن يترفع بالدار ثم اصطحا  
 ولا يرجع وإذا ما أقر عا  
 إن يك لاثنين بدينهم سيد  
 والآخر لكل نصف درهم  
 كذا إذا وقع شخص درهما  
 وأمنه بغيره ونفقه بغيره  
 يجوز جعل سقي ماء عوضا  
 وجاز صلحه على أن يجري  
 يحلف ذو الفضل إذا ما احتلها  
 وصاحب الغزوة حين استقفا  
 وإن يكن قد وقع المئزر عنه  
 في وصية الحان لدى العدوان  
 جاءت في المسالك صاحب الغزوة  
 في دمج يحلف ذو العار في

لبنان

أن يتنازع فابتنى العنا  
 واستقر في الثوب حين كثر  
 كسبه وأجار بترصاف  
 وصاحب العمل بغير الحامله  
 ذو البيت في الغزوة راجع وإن  
 وإن تداويا جدارا اتصل  
 لم يكن كان خلفا أو تكا  
 إن يتصل بواحد في الحلف  
 وليس بالخارج من حج عدا  
 بالارث والعقد والحجيان  
 والمستقيم شركة العنا  
 لا شركة الاموال والمنا ومنه  
 وثبتت الشركة في الاعيان  
 إن يشترط في البيع المزدية  
 ولم يجز من دون إذن الشركا  
 وليقتصر منه على ما قد اذن  
 ثم لكل منهما أن يطلب  
 ويؤمن الشريك الآخر من مالا  
 وتقبل اليمين منه في التلف

وراكب للحلف في الشا  
 في شخص منها اذ تبصر  
 لواحد منهما شيئا بغير  
 من حج فاليمين كماله  
 كان إلى الآخر بالحق أو  
 اليها أو عنها قد انفصل  
 أو لا فلا يلزم حسب قاجع  
 مكن له عليه جلع يقتض  
 معا قد انقطع فخص من  
 معا ومن يرفع امتياز  
 ربحهما بنسبة الاعيان  
 ولا الوجه فترك المعالفة  
 والنفع والحق والارضاء  
 عن منسبه فالأظهر الفساد  
 تصرف لواحد قد يجر كا  
 فإن يقدح حد أدنى فممن  
 بقية عوضا ونقد فاطلب  
 لم ينعقد أو يترط فاحكما  
 فإن انما السبب الذي وصفت

الشركة

الشرعية

الرابع



وكره الشريك والابن ع  
في الشريك من ماله عا  
ويقتضى الواحد شيئا اشار  
ان ادعى لنفسه الشئ ع

### كتاب المصارف

وتلزم دفع المال حتى يتم  
جائز من طرفيه او بطل  
ويشترى المتع من التصرف  
ولم يتصرف منه على الاذن وان  
وكل ما يتفق في التفسير  
ويشترى نقدًا بقدر البلد  
وهو كذا يبيع اذ يربى  
ويشترى بعينه الا اذا  
وان نقدًا اذ يربى  
وتلزم الحصة بالشرط والا  
وهو اصيل ليس ضمانا حتى  
ان يفتح المالك فالعامل له  
ان يخدم الربح والاعخذ  
بفضل العامل في المقام  
ولم يربى المال عند العقد  
لا يشترى من صاحب المال ولا

لا يملك في الاستدعاء  
متفقين صفقة متاعا  
فيه على المشهور ذوالشاركه  
او كلها يحاط على ما جاء

فيه بعض ربحه مفعلا  
ان يشترط فيها لزوم او اجل  
من بعد الا باذن مردف  
اطلق يستخرج بكل ما يقطن  
من اصل ماله على المستر  
بقية المثل ما لم يربى  
بمثل ما يربى في ما يربى  
رخص في الذمة حيث التقى  
والربح بالشرط الذي يهاون  
تجوز الا بالتقيد فاقبل  
لم يتعدا ويقرط فائدتا  
اجرة مثله لو قوت تحمله  
حصته من ربحه متخذا  
في مبلغ الربح ورأس المال  
معيانا مقداره من نقد  
يشترى ما يربى في بطل  
كل

كل على المالك شرا الفتي  
والعامل الاجرة فيه يستحق  
وان يربى ربحه يربى  
كتاب المصارف

وهو في المصنفين كتاب  
لا يصر في الغاظها او الفعل  
لا يحكم ان اكره هذا في بعض  
فلم يجب عليه حفظ ما نقل  
والوقت ليس بزمانا  
ان اخذت منه باجبار فلا  
وان يكن يمكن دفع من نفسه  
ويخلص من مؤزرا ان قرضا  
شطر بالمؤمن والاعفاء  
فلكل بقية في يد المستودع  
وقوله في ردّها لا يتقبل  
ان عين الموضع للحفظ انقص  
في اذ ان ينقلها عنه ولا  
وحفظها بما اقتضته المادة  
والشاة في المراج بالقباس  
مستودع المحن والحبوب  
ورؤها على الذي تدعوها

وان يربى فيه فتح وعشوق  
وصح اخذ من عليه يستحق  
نفسه وليس فيما قد بقي

يلزمها القول والاعجاب  
تولها كاف بيا مكاف  
او يلقه لرب من دون رضا  
ولزم المصنف عليه ان قبل  
لم يتعد او يقرط فائدتا  
ضمان ان لم يسبب من  
يكن اذ الشريك في الضمان  
بجعله الظاهر ان ما استودع  
والموت من كل استودع  
امانة شرعية فليست  
الا لدمي بينه اذ تحصل  
عليه الا عند خوفه المظن  
ضمان لا ذن الذي قد حصل  
كالشوب في السند وان اراد  
كل ذلك الاصل بل لا يربى  
يبره بالرد الى المالك  
منه وان لم يربى شيئا

يضمن ان اودعها بلا سبب  
كنا اذا سافر بالوديعة  
او خرج للموت ما لا يصح  
كذلك ان يشترط الثياب  
او يقيم بالمال حتى اسودعا  
وردها فرض الى المالك  
ان يعذر فليشترط بالي  
يجوز ان اترك ابد اعدا  
الا اذا كان جارا لم ينكر  
والقول في القيمة قولنا  
ان مات من اودع فله قيمته  
فان يسلمها الى البعض  
وان يهدى او يقرط فهو الا  
وقوله في رد الوديعة

**كتاب**

لأحضر في الفاعل والمشتري  
وجائز اعادة  
والعين ما صح الاستغناء به  
وجاز ان يرجع لكن ان يفسد  
وللمستعير ليرجع ما اذا  
ان يستعمل ويضاهي اودعا

او اهل الرد عليه اذ طلب  
او طرح المودع في المضاعفة  
عليه في العادة فهو يظن  
ليرجع او لم يقلب الكتاب  
او يبرج المال الذي قد اودعا  
وكيله مختار كما را  
عند ضرورة الرد للمالك  
يقر به بجنة قبل صوم  
لا يستحق الحق عندى فاعذر  
ان كان قد فطر في المستودع  
وارث او نائب قدور  
للأب بالخصه حينما اوتى  
يقرب بالرد لحرق لا  
يقبل باليدين في الشريعة

**كتاب**

كون المهر كاملا فله مضطحا  
ان حصل الاذن من الولي  
باقية لا كالطعام فانقبه  
للذين بعد الطم والمودع  
لم يهدى او يقرط فخذ  
او طمس الاشجار كيف اراد  
وان يعين

وان يمين حجة الاعا  
وجاز بيع الغريم والنبات  
ان نقص العين بالاستعمال  
يضمنها بشرط الضمان  
ما كلفه ان ادعى الرد حلفت  
وساخ الاستظهار للمعير  
ولم يجر اعادة المعا  
وجاز في الفضة والعقار  
واحتل الجواز ان يشترط  
كما اذا الف منافع الغير  
ان ادعى واكتفى الاعارة  
فيكف الكف في قول ورد  
واجرة المثل له ان لم يزد

**كتاب المزارعة**

وهي تعامل على الاراضى  
تقول زارعها من قبل  
وعقد هابنم والنفا  
ويجوز ان يقرط على المزارع  
ان انقص والزرع لا يفسد  
وكان للمالك ان يقتله

لم يتجاوزها في الاستعارة  
من مالك او غيره سببا  
لم يضمن الاخذ في الاحوال  
او كونه فدية او عينا  
وللمستعير حيا ادعى التلف  
في شجره كالمستعير  
الاباذن ما كلف الاعارة  
شرط سقوط هذه الضمان  
سقوط ان يعتد او يفسد  
بامره في الحجر دون ضامن  
وما لك العين ادعى الاجارة  
وقيل بل ما كلفا وهو اسد  
على الذي سماه فهو مطلق

محصنة الحاصل بالثمن  
معتا له به  
جاز ولا يفسد موت حاشل  
ساويا ام لا على ما اشاعا  
بضمه فحقه من المزارع  
عامله الاجرة حتى يكمل  
اذ ليس للزرع بعد المزرعة



لا بد من امكان ان يتفعلا  
من ضرر او يؤول من مصلح  
ينفع العقد الا يتطاع  
وفي انقطاع الماء في الاشياء  
فهيما الترفيحا يلزم  
يزرع ماشاء اذا ما اطلقا  
فان يتخلفه فقبل خيرا  
واجرة المثل الذي الفخ وفي  
وان يكن اقل منه ضررا  
وجاز كون الارض من اجمل  
وكل من كان جاز مقن  
ان اظهر الخلاف في الزمان  
وان يكون احتاما في الخصص  
وقدمت بيننا الاجراءات  
يجوز للعامل في المزارعه  
الا اذا المالك فيها عهدا  
ويلزم المالك بالتحول ج  
ان بطلت فاحصل الارض لغيره  
وصح ان يجوز في الارض على  
فيسبق للزمن بالسلامه

بالارض من ماء اليد او غيرها  
او من جود غلبت في الارض  
بالماء طول مدة الزرع  
يجوز العامل في الامتياز  
من اجرة بخسبة المقدام  
وان يمين له يجوز وطلعا  
مالكه في الفسخ او ان يفسخ  
ابقائه الحصة مع ارش يبقى  
سماخ له ولو لم يكن بخيرا  
والبدل في العالم اسنك العمل  
كان اكمل مضمه فليست  
يجلف فيه مدعى القصاص  
فصاحب البدل به فليخص  
فاما وبالقرعة قول قد ركن  
شركة غيره وان يزارعه  
عليه ان يزرعها منفردا  
الامع الشرط بلا الجاهج  
بذرو منه اجرة فليشخص  
زارعها مع الرضا شخصلا  
لاشخص ان يتلف بالاملاسه

وفي تمام

وفي تمام على الاصل  
تقول سابقك فهو يرتضي  
ويجوز حين يبقى عمل  
في شجرة يقطعه ينفع  
وشرطها حين مدة وفي  
يلزم كل عمل فليكن  
ان شرط البعض على الكل صح  
ولتقدر الحصة بالمشايع  
يكره ان يشترط ذوالمال على  
كذلك ان يشترطه كزما  
ان هذا العقد يكون ما حصل  
والا فرب الحق ان فيها الشرط  
ويجلف العامل حيث جرت  
ثم على مالكة الخراج ج  
وملك العامل في المفسرة  
وتلزم الزكوة من قبلها  
وان يمكن من هذا تعاقتا  
وفي كل العقد بن قبل ان  
ثم الغراس باطل فليتمعا  
ويأخذ الاجر ما ثبتا  
اجابة الصالحين له فترض

بخصه من غير موصى  
وهو القبول فالن وم يقتضي  
يصلح منه ثم ان يحصل  
وعينه باقية لا تتسارع  
ذوق ورق كالنبت يثقف  
عاملا ان اطلقت لغيره  
دون جميع مرفق به صالح  
وجاز الاختلاف في الانواع  
عاملها بقدر المنع حصلا  
ان سلكت ثمرة فالزمن ما  
للك ولعقد اجرة العمل  
عقد ساقا سواها اذ شرط  
ولا يساقى غيره اذ امسا  
الامع العقد للشرط فلا يحتاج  
في عقدها عند ظهور الثمرة  
نصديه النصاب فاد والمبايعا  
كانت على المالك فليستدقا  
ذا المالك العامل منها يترك  
وصاحب الارض له ان يبعها  
ويجوز في الارض لغيره ان  
ان يلقى حتى له بالاعوان

في حصة يضاف مالكو في  
مقرها متكونها في الجواب  
ثم الرعي الثاني من الخفة القوامين  
في حصة الامامية من  
للزيت الطين



وتلك عقد طرفيه يكنز مر  
تقول انك داري المحسنه  
ان قال بعت العبد وهو يقيد  
وان يفل بعتك سكنى الخا بن  
ان عقت بالبيع من سنا جر  
لا يبطل العقد بعد خصيه  
اقا اذا تم فتم من  
بالموت لا ينسخ الاجار  
وما به مع البقاء ينقح  
لا يضمن المستاجر العبد اذا  
ان يضر طرفه من العبد فسد  
ولي يجرى ولو كبد شرطه  
لا بد من ان يكلد ويغير فدا  
وليحكم النفع واحده ولا  
تلك بالعقد وليس بغير ض  
وان تكرر جريته على عمل  
وان تبق فلك جبر النسخ او  
ودون تعيين له الطلاق  
وتشترى فاك له نسخ التمس

يؤلك النفع بشئ يسلم  
اكنها ملكك نفعها سنه  
اجار بالبيع يفسد  
فذا انك تحته وجهان  
او غيره لم ينسخ في الاشتر  
كسرة المتاع من مكسبه  
فالاقرب النسخ لكان دعاء  
في غير وقت لا مع النظار  
يماز ويوجر كيه او قع  
ليعتد ويضطر فخذ  
وجاز شرط الخيار واخر  
من غير ان اظهره ببطه  
وان يحين الشرع ما نقصا  
يكفي حصصه لغيره فليفسد  
سلمها ما لم يسلم العرض  
يلزمه تسليمها بعد العمل  
ارشع مع الثمين كيمارا  
بالكل الصبح اذ تساب  
وهو قريب ان تعد البذل  
وان

وان على فرض ان اجار  
كسبه في سطر الادوا  
او نقيه المال بدرهين  
وان في الاجرة في فرضه  
وهنا ما اذ ينسخ  
واشترط خصية العقد فلا  
فايزه اذا نذا اخل  
وامكن او من يله النفع  
وجاز للساجر الاجار  
اما الفضولي فموقوف على  
لا يكر ان يكر بانما  
او وقتا وماف او عمل  
والاقرب البطون في جمع فعل  
لغيره ولا يعمل الذي يخص  
وتثبت الاجار اما قبضا  
لا بد ان لا يجرى النفع فلا  
وليك مقد ورا وان يفتا  
ان طر المنع فان لم يفتا  
وبعدا يطلون تليف وان  
وتبين في نفسه عيب ظهر  
وهذا كذا ان بعد عقد عرضا

ينسخ في اقرب القولين  
سوى التي تحيط بالاجار  
في السبب والدرج يوم اشترى  
ينسخ القتل على انفسه  
من النقص في عقد بيع  
بطل في مثال مفسد  
يؤثر الى الاجار ويطلون العمل  
أصله او يتبالي ما معه  
الامع الشرط فلا يتنا  
اجارة المالك فلا اجار  
منفعة المجرى كما لا يسكن  
مثل الكروب او خياطة بلى  
ان يضمن تطبيق الزمان والعمل  
وتعمل المطلق حيث لم ينص  
ووقت لكان انفا عهدهم  
يؤثر في سكر في بطل  
في البين امكن ان يفتا  
كان له النسخ اذا لم يرض  
يعصب على الغاصب يجرى فليد  
كان له النسخ وفي الاشتر  
كذلك هدم مسكن قبل فوجا

وليس لو كبد ان بو  
او يك بالحق كان يتبع  
ينسخ في الوكيل لا ينسخ  
وينسخ في الوكيل في المستاجر  
ان يرد عن دينه الى وكيل  
لا يتبرك للكتاني  
ولا يكتفي على من  
يجاز باقي الصور الثا  
لا يجوز حله الى  
كالفضل في قيمة ما يبا  
تثبت بالمدلين يشهدان  
ولا يتصدق العزم ما عهده  
ويؤمن الوكيل لا يضمن  
يلزمه تسليم مقبوض الى  
وجاز تاخير الاشهاد فان  
كنا كفاكم كل من عليه حق  
ومن يوكلفه وديعه فدا  
اما الذي وكل في الغرض  
يضمن ان يترك كذا الوكيل في  
وان تكرر في عقد يجرى  
وتجلف المتكرار ان يتبع

ما لم يكن اذن صحيح حصصه  
اوان يترك شأن الوكيل ارضا  
وعله بما به الجوا  
لذي المروءات فاك مشاشره  
فانه لا يبطل التوكيل  
ذي الدين في قول الى النسخ عدا  
سلم لو كان فوسكلا  
اذ ليس في النقص ذي الامان  
الا بما بان له السبيل  
والنقص في قيمة ما يبا  
لا يشهد اذ من السوا  
ولا يجلف مع شاعر يشهد  
لم يتعد او يقرط فاحكلا  
مؤكل على طالب مكلا  
احزه في حال امكان فحسن  
ولو وديعه وبعضهم فرق  
يلزمه الاشهاد حين سلما  
للدين فليشهد لدى الاداء  
سليم ما بيع يلا فحجب  
باذن من وكله فلا يجرى  
في اصل توكيل على غير  
مفردة

في رد ووكلا وقيل بل  
ويجلف الوكيل في التزبط او  
وان يزوجه وكيل اذ عي  
يلزمه طلاقه ان وكلا  
على الوكيل نصف رعا وجب  
وقيل بل يسلط ظاهره ولا  
وتجلف الوكيل في التصرف  
كذا لئلا في ان بدا التزاع  
الشفعة استحقاقا في كذا  
ووجله الشريك شر لها فلا  
منهجه اما ليس بمقتضى لا وفي  
يشفع في المقسوم ذي الاقران  
واشترط مقتضى الشفيع  
واشترط لهما في التزاع  
ان ادعى غيبه مال يخطر  
يحكم الغائب بالزوم  
ثبت الجنتين والشفيعه  
ياخذ في غيبه فدا اخل  
يحق بالعمد ولا ينتظر  
واخذ لا يتبع للثا

وكيله الا اذا جفك جعل  
في تليف او في كمارا  
في الجاهل او زوج اذا ما استعلا  
وهيها التزويج حيث ابطال  
وليس الزوج اليه ان كذا  
عزم على الوكيل ما افسد  
ويؤمن وكلا في الجاهل  
في تليف او في كمارا  
الشفعة  
فليس في شركه شكلا  
شفعة ان زاد بقول اجار  
فتبوا القسمة خلف فقن  
عند اشترائه الشرب والجار  
على وفاء من المبيع  
حيث يكون مشاخره مسلما  
ثمة ما لم يصر الشريك  
ياخذ الحق لدى الشدوم  
والطريقا لولي يدعيه  
كان اكل اشترى حين ككل  
فيه وان كان مع الشيا  
بطل النسخ اذا ما احتاجا



يُتَبَيَّنُ أَنَّ تَقَاطُعَ الْمُسْتَعْمَلِ  
وَيُصِطَلُ الْأَجْرُ حِينَ النُّعْلِ تَمَّ

عَلَى الْمَرْجُوعِ لِجَرِّ الْأَوَّلِ  
وَبِكَرِهِ التَّضْمِينِ إِنْ لَمْ يَتَضَمَّ

الرَّابِعُ

مَنْ يَقْبَلُ كِبْرًا  
فِي أَقْرَبِ الْقَوْلِ وَلَا يَجُتَنَّبُ إِذَا

فَإِنْ أَرَادَ بِالْأَكْثَلِ قَبْلًا  
أَحْدَثَ فِيهِ حَدًّا إِذَا خُذِلَ

الْخَامِسُ

مُسْتَأْجَرُ الْعَيْنِ لَهُ أَنْ يُوْجَرَ  
وَقِيلَ إِلَّا الْأَجْرُ لِلْجَنْسِ أَوْ

بِمَبْلَغِ الْكُثْرَةِ أَلَسْنَا حُرًّا  
أَحْدَثَ وَصْفَ كَالْقَدَرِ أَوْ

الْثَالِثُ

فِي الْعَيْنِ إِنْ قَرِطَ حَيْثُ اسْتَأْجَرَ  
وَالْأَقْرَبُ الْقَهْرُ يَوْمَ التَّلَفِّ

يُضْمَنُ الْقِيَمَةُ يَوْمَ قَصْرَا  
وَيُجْلَى الْعَارُ إِنْ تَجْتَنَّبُ

الْوَاحِدُ

مُؤْتَرَعُ الْعَبْدِ وَالْمُرْكُوبِ  
وَأَنْ عَلَيْهِ انْفِقَ الْمُسْتَأْجِرُ

عَلَى الَّذِي يَمْلِكُ بِالْوَجْهِ  
بِنَيْتِ الْإِجْمَاعِ فَهُوَ جَرُّ

إِنْ يَتَذَرُ أَذْرًا مِنْ مَا لَكَ  
مَوْتُهُ الْمُنْفَذُ فِي الْأُمُورِ

أَوْ حَاكِمِ حِفْظًا عَنْ التَّهَالُثِ  
عَلَى الَّذِي اسْتَأْجَرَ فِي الشُّهُورِ

الْقَاسِمُ

وَبِاطِلِ اسْقَاطِ طَائِفٍ حَيْثُ  
وَأَنْ تَسَلَّمَ أَجْرًا فَمَنْ

أَوْ أَجْرِي لَامُطْلَقٍ إِذَا عُنِيَ  
لَمْ يَكُنْ فِيهِ ضَامِنًا كَمَا عُرِفَ

وَيُزَيَّمُ الْمُوْجَرَ أَوْ تَوْجَرًا  
مِثْلَ الرِّقَابِ وَالْجُزْءِ وَالْقَتَبِ

تَوْفِيهِ النِّفْعَ عَلَيْهِ وَاقْتِفَا  
وَهَكَذَا الْمُنْتَاحُ فِي الدَّائِرَةِ

السَّابِعُ فِي

السَّابِعُ

فِي عَقْدِهَا تَجَلَّتْ مَكْرُوفٌ  
فِي رَدِّهَا الْمَالِكُ وَالْأَحْبَرُ

وَقَدَّرَ عَيْنٌ مِنْ تَقَى فَلْيُخْلَفْ  
فِي هَلْكَهَا تَجَلَّتْ أَوْ تَسِيرُ

وَيُجْلَى الْمَالِكُ بِالْخُصْمِ  
إِنْ تَجَلَّتْ فِي قَدَرِ جَرِّ رَا

فِي نَجْمَةِ الرِّخْصَةِ كَالْقَصْرِ  
تَجَلَّتْ مِنْ اسْتَأْجَرِهَا مَقَرًّا

كِتَابُ

تَلَاوُهِ اسْتِثْنَاءِ التَّصَرُّفِ  
كَذَا بِالْإِسْتِجَابِ وَالْإِجَابِ

بِمَا وَكُنْتَ فِي التَّخَرُّفِ  
وَالْأَمْرُ بِالْفِعْلِ أَوْ أَوْثَابِ

قَبُولُهَا بِالْقَوْلِ وَالْفِعْلِ وَالْأَمْرُ  
وَاسْتِثْنَاءُ التَّخَرُّفِ فِيهَا فَاغْرَا

فَرَقَ الْقَائِمَانِ بَيْنَ تَوْجَرٍ  
وَصَحَّحَ أَنْ يَقُولَ التَّصَرُّفُ

مِنْ طَرَفِهَا جَارَتْ أَلْوَاكُ  
فِي عَزْلِهِ يَلْزَمُ عَلَيْهِ وَالْأَمْرُ

يُطْلَعُ مَا مِنْ مَهْمَا بَدَأَ  
بِكَيْفِيَةِ شَهَادَةٍ عَلَى أَنْ عَزَلَ

يُطْلَعُ بِالْجَنْبِ وَالْإِعْمَاءِ  
وَهَكَذَا يَطْلُقُ بِالْجَرِّ عَلَى

وَالْمَوْتِ لَا الْقَاسِ وَالْإِعْقَابِ  
مَوْكِلٌ فِيهَا لَهُ قَدَرٌ وَكَأَنَّ

يُطْلَعُ مَا فَعْلًا يَوْجَلُ بِمَا  
إِنْ أَطْلَقَتْ عَلَى عَقْدِ الْمَبْلَدِ

نِيْطُتْ بِهِ أَوْ مَا يَنْفِي الْمَعْلَا  
بِقِيَمَةِ الْمَثَلِ حَالًا لَا فَشْهَدِ

كَذَا إِذَا وَكَلَّ فِي الشَّرِّ تَقَيُّفٌ  
يُضْمَنُ فِيهَا الْإِطْلَاقُ الْمَرْصُورُ

وَأَنْ يَكُنْ الْفِعْلُ مُنْضَوًى بِتَقَيُّفٍ  
بِفِعْلِهِ يَكُونُ عَلَيْهِ نَيْتٌ مَرْصُورٌ

كَأَنَّ الْقَوْلَ الْوَضْعُ وَالْقُدْرَةُ  
لَا يَنْفِي كَلِمَةً إِنْ تَجَلَّتْ

وَأَجِبَةً فِي حَالَةِ الْحَيْثُوتِ  
وَأَنْ يَجْمَعَ رُفْعًا مِنْ قَدَرٍ وَكَأَنَّ

وَجَاوِزَ أَنْ وَكَلَّ أَنْ يَطْلُقَا

لِحَاثِيَةِ كِتَابِ فُلْطَانِ

يُجَوِّزُ فِي كُلِّ صِلَاحٍ يُقْصَدُ  
لِقَبُولِهِ فِي الْقَوْلِ وَلَا يَنْفِي  
فَإِنْ يَكُنْ لَمْ يَنْفِي عَيْنًا  
أَذِلَّ فِي تَحْقِيقِ الْعَمَلِ  
بِلَاغٍ لَمْ يَنْفِيهِ فَإِنْ عُنِيَ  
فَحَيْثُ لَا يَكُونُ تَعْيِينًا  
وَالشَّرْطُ فِي جَاعِلِ الْكَمَالِ  
إِنْ عُنِيَ الْجَعْلُ لِوَحْدِهِ  
وَأَنْ يَشَارَكَ بِهِ فَإِنْ سُرِدَ  
وَالنِّصْفُ إِنْ لَمْ يَنْفِي التَّعْيِينَ  
وَيُجَوِّزُ مَنْ اجْتَنَبَ تَعْيِينَ  
مِنْ طَرَفِ الْعَامِلِ جَانِبًا  
وَيُجَوِّزُ تَجَوُّزًا فِي بَاقِي الْعَمَلِ  
إِنْ جَعَلَ الْعَامِلُ بِالْوَجْهِ  
وَأَنْ يَلْفِظَ إِنْ لَمْ يَلْفِظْ  
وَأَنْ يَكُنَ الْيَمِينُ الْمُسْتَعْمَلُ  
وَيُسْقِطُ الْمُبْرَكُ فِي الرَّدِّ  
فَإِنْ لَمْ يَلْفِظْ بِهِ يَنْفَرُ  
وَيُجَوِّزُ بِمِثْلِ ذَلِكَ

وَلَا يَكُونُ بِالْوَجْهِ مَعْدُومًا  
خَطَابُ تَخْصُصٍ لَمْ يَكُنْ  
أَوْفَلَهُ مَا لَمْ يَكُنْ تَوْجَرًا  
يُشَرِّطُ الْعَمَلُ بِمَا قَالَ  
فَلَيْدَكَ بِالْجَنْبِ قَدْ أَعْيَنَّا  
فَاجِرَةُ الْمَثَلِ لَمْ يَنْفِي  
وَتَقِي تَجَوُّزًا عَلَيْهِ الْمَالُ  
سِوَاهُ الْأَخْيَرِ تَبَرُّرًا  
تَبَرُّرًا فَكُلُّهُ لَمْ يَنْفِي  
وَلَا نَصِيبَ لِلَّذِي تَبَرُّرًا  
وَيَكُونُ الْجَعْلُ أَوْ أَمْرًا  
كَذَا مَنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَنْفِي  
وَأَجْرُهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ أَوْ جَعْلًا  
تَجَلَّتْ لَهُ الْأَجْرُ فِي الْوَقْتِ  
بِالْمَنْعَانِ أَنْ يَسْمَعَهَا مِنْ عَمَلٍ  
فَلْيُتَبَيَّنْ فِي حَقِّهِ مَا نَدَّ سَمِعَ  
سَلَامَةً لَمْ يَكُنْ تَبَرُّرًا  
لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ مِنْهُ لَمْ يَطْلُبْ  
إِنْ لَمْ يَكُنْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ تَبَرُّرًا  
فَاجِرَةُ الْمَثَلِ لَمْ يَكُنْ

لَمْ يَكُنْ

فِي غَيْرِ رَدِّ الْيَمِينِ مَبْلَدُ  
أَوَّلُهُ فِي الرَّدِّ مِنْ غَيْرِ الْمَبْلَدِ  
إِنْ رَدَّ جَمَاعَةً وَقَدْ حَكَمَ  
إِنْ لَمْ يَكُنْ جَمَاعَةً مَبْلَدُ  
وَأَنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ  
وَيُجَلَّى الْمَالِكُ إِنْ تَجَلَّتْ  
وَهَكَذَا فِي عَيْنِ الْيَمِينِ  
كَذَا فِي الْقَدَرِ فِي تَبَرُّرِ الْأَقْلِ  
وَأَنْ يَكُنْ يَزِيدُ مَا يَدْعُو  
وَأَنْ يَكُنْ تَبَرُّرًا يَكُنْ  
نَهَانُ قَلِيلًا وَشَلِيْطَةً عَلَى  
إِيجَالِهِ أَوْ صِيْطَةً أَوْ قَوْلًا  
قَبُولُهَا رِضَاً بِالَّذِي تَجَلَّتْ  
فَإِنْ يَكُنْ فِي خِيَرَتِهِ مَعْنَى  
وَأَنْ يَكُنْ مَعْدُومًا قَدْ عُرِفَ  
وَأَنْ يَكُنْ أَمْرًا قَدْ يَكُنْ  
وَيُجَلَّى حَقُّ الْعَمَلِ بِتَقَيُّفٍ  
تَقَلُّبُ إِنْ يَطْلُقُ وَأَنْ يَكُنْ  
إِنْ يَكُنْ كَيْفِيَّةً أَلَسْنَا رَدَّ  
وَحَبْلًا أَوْ حَقْلًا وَجِهَةً

فِيهِ وَيَنْصَرُّ مَسْنُونًا  
كَذَا الْعَمَلُ فِيهَا حَالًا يَكُنْ  
جَعْلًا يَكُنْ يَكُنْ مَسْنُونًا  
كَانَ لِكُلِّ رِضَاً مَا لَمْ يَكُنْ  
مِنْ أَجْرِهِ الْمَثَلُ عَلَى قَدَرِ الْقَتَبِ  
فِي أَصْلِهِ أَوْ لَمْ يَكُنْ مَسْنُونًا  
حَصُولُهُ مِنْ قَبْلِهِ فَلْيُخْلَفْ  
مِنْ أَجْرِهِ وَمَا ادَّعَاهُ لِلْعَمَلِ  
مَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ إِنْ حَالَفَ  
يُخْلَفُ وَهُوَ قَوْلٌ مَا سَلَّمَ  
نَضْرُفُ تَبَرُّرًا أَوْ فَاغْرَا  
بَعْدَ وَقَائِدِهِ لَمْ يَكُنْ تَجَلَّتْ  
مَقَارًا أَوْ بَعْدَ مَا لَمْ يَكُنْ  
فِيهِ بَعْدَ الْوَفَا أَوْ فَاغْرَا  
قَبْلَ قَبُولِهِ لَمْ يَكُنْ وَكَانَ قَبْضُ  
صَحَّتْ وَأَنْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ قَبْضًا  
إِلَّا أَنْ يَكُنْ تَجَلَّتْ لَمْ يَكُنْ  
مَعْنَى فِي مَسْنُونَةٍ تَقَيُّفٍ  
وَيُخْلَفُ قَدْ يَكُنْ مَعَ الْأَمْرِ  
لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ تَقَيُّفٍ

كِتَابُ الرِّسَالَةِ

أَوَّلُ فُصُولِ



وليس للشفيع اخذ البعض  
ياخذ بما جرى في العقد  
فنهله عليه في المثل  
ويجوز للمواريلا بمثل  
لا يشترط الشفعة في العقد  
ولا يشترط كسب معقبه  
بل الشفع هدم كل ما سبق  
وياخذ الشفع من مبتاع  
تورث كالمال فان بيعوا سوري  
ولزم الشفع تسليم الثمن  
والاخذ بعد العلم بالمقدار  
وقبله بغيره ان ادعانا  
ولا تكون شفعة مستوجبة  
ان اشترى بالقرن الكثير  
او يبر من اكثر فليس اخذنا  
والشترى يحلف في قدر الثمن  
ان ادعى ان شريكه اشترى  
وحلفه بنفي شفعه كفي

**كتاب الشفع والرواية**

ينعقد الشفع بحكم شررا  
والجواز والاختلاف

بلاخذ الجميع او يستثنى  
ليس عليه اجرة الشفع  
قيمة يوم العقد في القيمة  
مخفيا يعلم ويحصل بطل  
بعيب او تقابل بالنقص  
كسب لوقت معين او يهبطه  
وان يشأ ياخذ ببيع الحق  
وهو عليه ذكر المبتاع  
شخص يبيع او كل ما يبيع حوى  
فالخذ الا برضي من الثمن  
والخير والوصف بالاختيار  
قال اخذنا على ما كانا  
في عقد مبيع او صدق في الهبة  
ثم يوقر عنه بالسبب  
بالكل ان يطلبه او لينبذ  
ان خالف الشفع في القيمة  
من بعد تحلف شريكه انكرا  
وقد ادى الشفع كل حلفنا

**كتاب الشفع**

من كاملين او يكونا محجلا  
والفيل والبعر والبقال  
والفضل

والفضل اخذ من سماء  
لا سبق بالملك وبالطريق  
ولزم الايجاب والقبول  
ولا يكتفي به عرض من عقد  
لا يشترط محلل ولا فسخ  
ولا يكتفي به ما سبق  
وان يكون سبق محققا  
ومن شروط الشفع تحصيله  
لا يشترط طاعة في الوقت  
ثم للملك راسه خفا في  
الصالحين الناريين في الطلب  
لا يكتفي به عرض وما  
وصدق ما روي وخاسر  
ولا يكتفي به عرض  
ولزم الايجاب والقبول  
شرط البدار والخطا طما التزم  
بعد ما تم التصل بالمعرض  
ان صالح الفاضل غيره على  
وتكتم الباد قيمة الشفع

**كتاب المصالحات**

الحيض في شفعها يرضى

او حرة او ربح او حيا  
والعدو والتصارح المنهوي  
فيه على اقرب ما تقول  
او غيره او بيت مال استعد  
مسا في الشفع وقد لا يطهر  
عليه بالزوجة فهو مكروه  
فان بدا منه القصور ابطال  
بعاد او محلل سبق  
والشترى الشترى جيدا فاعرف  
للصالحين منه والاختلاف  
من البمين واليصال للثمن  
يكتفي به اصالة حين ربح  
وخاصة وعثرها كالحازن  
وقد يرضى وقد يعرض  
لا يكتفي به عرضا ابداه  
وحل اطلاق على الثاني كسب  
يكتفي به بفسخ منها المور  
ان يترك الفضل مما كان محلا  
او يكتفي به ان بان غير مستحق

مع ان يرضى بها الرضا

ثم التمسوا كاشف في الاصل  
 يشترط الحال في الوصي  
 وصحة المجهون والسكران  
 وهما كذا الخارج فصحته  
 والشرط في الوصي له فليذكر  
 فان لم يلزم بوصف فليقتصر  
 من حينها او بانتهاء الحبل  
 فتح للعبد له فليقتصر  
 لا بعد غيره والمبعض  
 صحة الام الطفل فليقتصر  
 ان بوصف الجمع براج التسوية  
 في قوله على كتاب الله  
 وان يقال فزاد في غير  
 والجراحول الدار والفرج  
 عم البرالي عفيفا وحققا  
 وذلح بل تطل ان لم يات به  
 وشمل المسكين ان لم يجعل  
 الفصل الثاني في متعلق الوصية

عن بقوله للمالك يومئذ  
 في العشر قول شائع فليقتصر  
 قد وصفت في الشرح بالطلاق  
 فليقتصر على النحر احكاما  
 وجودة وصحة التملك  
 بوضعه لدون سب اشهر  
 ان لم يكن زوج ولا مولى  
 وليقتصر ما يقتضيه مطلقا  
 بفتح بالتسوية فليقتصر  
 من سهمه ولناخذ المقتضى  
 الامع التفضيل عند التوجيه  
 للذكر الضعيف ياد اكرام  
 بنسبة الموصي على فليقتصر  
 بارجع من ذراع فليقتصر  
 الا لغيره فليقتصر  
 والعقراء فليقتصر مذهب  
 احسن والعكس كذا فليقتصر  
 بفتح ان يوصي به فليقتصر  
 والا لوجود حالة الوصية  
 وخير الوارث في التفضيل  
 والوصي

والوصي المسمى في قبل الشئ  
 والتمتع من ويصح بالذ  
 لا بالذي لا يقبل الحق ميراثا  
 كذا يوصي بالكلاب الاربعه  
 واشترطت اجازة الوارث في  
 وان يجز حال حيته كفي  
 تخيضا يقتل في الدية  
 ان يوصي باسمه قبل الذي يوصي  
 وخير الوارث في المشرك  
 واحمل على الثلثة الموصي  
 وان يوصي العبد او صوابا  
 وفي قوله الرق على الوارث ان  
 ان يوصي العتق ولي يوصي  
 وان يجز عتقه فان يكن  
 وليس العتق في التصف وفي  
 ان يوصي ان يقتل ثلث الموصي  
 وحيث اوصي باسمه فليقتصر  
 او لغيره الاول ثم الاول  
 ان لم يوصي فليقتصر الثلث على  
 وان اجاز الوارث فليقتصر  
 بر في العين في المشايخ

والشئ سلب لا خلاص يسمع  
 يعلل الفهم كسكن المنفذ  
 كشفقة وحد فليقتصر  
 لا التماس وكله ميراثا بفتح  
 ما زاد عن ثلث يلا فليقتصر  
 وليقتصر حين الوفاة ما ورا  
 تحت ويدخل في مائة طوصية  
 وغيره يوصي الموصي فليقتصر  
 والنحو على الرق فليقتصر  
 وان يوصي في اكثر من موضع  
 فليقتصر للموصي له فليقتصر  
 كان لدا الوصية بها ورا  
 دين ويقتل ثلث باقي فليقتصر  
 ضعفا الدين صحتة فليقتصر  
 ثلث له الوارث فليقتصر  
 او عدل منهم فليقتصر فليقتصر  
 ان كان فيها واجب قد يوصي  
 فاعمل الى استيفاء ثلث مكل  
 جميعها وبالحد ابطلا  
 فليقتصر بفتح فليقتصر  
 فليقتصر ان يوصي بالاداء فليقتصر



ان يوصي السيف ففنه دخل  
 يدخل ان يوصي بالسيفه  
 وان يعقبها بما يابا في  
 ان يوصي ان يعقب من وجب  
 وان يعقب العبد مونا كفي  
 ان يوصي بالعقب ففنه دخل  
 ان يوصي الا الاقل يعقب

**الفصل الثالث في الاحكام**

كالقريب في الصدوق في  
 مانعها الا مع القريبه  
 فليقبل الاخرى ياد خادج  
 ان لم يجد من ينصب ليصب  
 وان بدا خلافة حين اذني  
 يلزم اذا كان الحصول فليكن  
 به وبمنع في يديه ما بقي

متصح للزجي الاجنبي  
 وان يوصي في سبيل الله  
 ان فال اعطاه كذا او اطلقا  
 يتدب ايصاء الذي القربه  
 ان يوصي الا قرب فليكن لعل  
 وان يوصي اعطاه فلا تاسلها  
 فالنصف ان كان له ابن واذا  
 ان قال لهم واحد من يرث  
 ضعف نصيب والى مثله  
 ان يوصي للمفقير بالثمن فحق  
 وجاز صرف الكفاي للتصديق  
 ان يوصي لابن بابه فاشحق  
 ان قال اعطاه كذا او اطلقا

وان يوصي

وان يوصي جمع المجرر  
 يوصي الموصي الرجوع في الا  
 كان يبيع العين او ان يوصي

**الفصل الرابع في الوصايا**

واما صحته على الصبي  
 والشرط في الوصي اذ حصل  
 واعتبر الكمال في الوصي  
 والشرط الاسلام فيه ظاهر  
 وهكذا اعتبار الحرية  
 يوصي الى المراهقة والنفق كما  
 يجتمعان حيثما فقد دا  
 وان هاتفا سرا مقروفا  
 للحاكم الاجبار ان يحكم  
 ما لها الصبر لا موال  
 ان يشرط فقر ومفقور  
 وان يوصي من اجتماع متبع  
 فجاز ان يتكلم الاموال الا  
 وان يوصي بغير الوصي  
 رجما خان وصي عزلة  
 والوصي اخذ دينه كما  
 ولا يوصي دون اذن والنظر

تلق  
 بغيرها فقدم ما يحجزه  
 مثل رجعت واتركوا فضله  
 او يحجز الدين او ان يوصي

من اب او جد او الوصي  
 من ابيل وحده له وان عيلا  
 والعدل في قولنا قوت  
 الا اذا كان الموصي كافرا  
 الاباذن ما لك الرضا  
 طمنا الى الكمال ثم فكم  
 الا اذا ما شرط الفقر  
 في لازم وغيره توقفا  
 جمع وان لم يحكم يستبدل  
 فانها تعني الى اختلاف  
 عليها في اجتماع مستقر  
 وان يحجز كلها فوصيا  
 كل برهان على ما خلا  
 حكم اليه الحاكم الشرعي  
 ثم يقيم مكانة من عدله  
 فضا ما بقاء وهذا حكما  
 من بقاء الحاكم لا يوصي

كذلك من مات بلاد وصية  
 وفي الوصي تلحق الاوصاف  
 وبعضهم يترى الصفات  
 واجرة المثل له عن النظر  
 وللوصي الرد الوصية  
 ويطلب الرد اذا صار ذا  
 وان به بعد وفاة عليا  
**كتاب**  
 اية النكاح مستحب اكتمل  
 احسن نصف دينه من نكاح  
 وذاك المسلم ذي اليقين  
 وليتخير العينة الولو دا  
 لا يتصور منها على الجاهل  
 حتى يترك غاية الامنية  
 تندب ركعتان واستخارة  
 وركعتا الحاجة والرعاء  
 ويكتب الاعلان ولا يقرأ  
 وليتجنب بياح عقد والقي  
 حتى يتم بالدخول اسرها  
 وهناك المراجعة فلتستدبا  
 وينبغي وضع يد منه على

ودون من مسرعة  
 حاله لما يوحى فلا يحاف  
 من حين ايضا الى الوفاة  
 في مال من يوحى بهم ان اقصر  
 ما لوصف موصية الميتة  
 ولم يكن انتهى اليه الردا  
 يلزم بها الا لعين كزمت  
**في فصول الاول في العقد**  
 وفضلته مشهورة قل سندا  
 وجاءت ثمانية فليصليها  
 اعظم ما استفاد بعد الدين  
 بذكرها اصلها وودا  
 او شروء لغيرة في المال  
 وبزوت الخبز بحسن النية  
 فيسأل الله له ما اختاره  
 بما روى او بما يتعارف  
 وخطبة للعقد اذ يرا د  
 في عقوب الذي عنه في الخبر  
 بركعتين قبله ثم دعاء  
 والعقد والدخول لا ندبا  
 ناصية المرأة حين تجتلي

بالحرم

ثم ليس في الجماع دأيا  
 ويحب عند الواجب  
 وتلذذ اهل الدين باستطابته  
 وجاز اكل ثماره قد تجوز  
 ويكره الجماع في الزوال  
 وهكذا بعد غروب الشمس  
 وعاريا وبعد الاحتلام  
 كذا عندنا في النظر  
 ويكره الجماع ايضا فاخذ را  
 واستكره الكلام عند اللقطة  
 كذا الجماع ليلته الحنف  
 وهكذا عند هبوب الريح  
 وسهل كل شهر الا  
 ويكره الجماع نصف الشهر  
 يكره ان يجنب بالاسفار  
 وساع ان ينظر الى من يقبل  
 في الوجه والكف وزينة خمر  
 ينظر عامامية وقائه  
 يلهي اخذ يامره وكافره  
 الى الرجال ينظر للرجال  
 لا للثداء واغتسلان

ويسهل العبد المسوق السالم  
 يومين او يوما بلاد ذميه  
 وسحب زعم الاجابة  
 واخذ به شاهد الى الجبل  
 الا من الخمس الامتثال  
 الى ارض شقق اذ يسمى  
 قبل اغتسال او وضوء حرام  
 في الفرج مطلقا فذا كيجوز  
 مستقبل القبلة او مستد بها  
 الا بذكر الله تعالى اطلقا  
 وعند قول وفي الكسوف  
 صفرا وسوادا بالصحيح  
 شهر الصيام فهو قد احل  
 واخر الشهر تمام الدهر  
 في عدم الماء يلا اضطراره  
 تكاحا من دون اذن ورضا  
 مواضع الزينة من والشمس  
 وهي كذا تنظر دون لائمه  
 من دون قصد شهوة ما فر  
 ولو شابا بالهم جال  
 كذا لك النسوة للنساء



للزواج أن ينظر منها في البدن  
 وجاز أن ينظر إلى الحمار  
 لا يجنب عن المشاهدة  
 إلا لانه ضطرار كالملاحة  
 يحرم للمرأة أن ترضع  
 ولا يجلب من عبي بالاجنب  
 وفي حبي ملكة تنظر  
 للزوج الاستمتاع من قبل  
 والوطء في اوبارهن كرها  
 ولا يجوز الزنا للجماع  
 فتدبر النطفة سقطت عشرة  
 والزواج وطء زوجة لا بد  
 وقبل ان يكل شعاع م  
 يكره للقاء من يأتي من سفر

**الفصل الثاني في العقد**

جميعه ظاهريه وباطني  
 فيما عدا المودة غير الرجم  
 في غير مرة يلا معاودة  
 او الشهاكات في الاحتجاج  
 سماع صوت الاجنب والنظر  
 لما روي من امر زوج ابني  
 هل تنظر المرأة ام هل ينظر  
 في كمين القاس والاعزول  
 كراهة تغلظ فاستكرها  
 عن حرة من شرطه واقبح  
 من الدنايم لها مقترده  
 اكثر من اربعة من اشهر  
 دخلها وحين افنتي حرم  
 ان يطرق اهل بيت الخبر  
 كذا كزوجك او متعتك  
 قبل تزويجك او المتكاحا  
 عليها الفظ المحقق فاقف  
 قوله بالفظه ثم شلا  
 اوجب بالاكلاج صح ما عقد  
 في تارة للمسلم من دين النبي  
 ويقتد

ويقتد الاخرى بالاشارة  
 واعتد الكمال فالمكدر لا  
 رجاء له ان تموت  
 لم يشترط في العقد شاهدان  
 لا يشترط المولي في الرشد  
 واشترط التعيين للزوجين  
 فان تزوج ايترا مع العبد  
 وان يعين واختلاف حصلا  
 والاب ولحكم والوصية  
 فالاب ولحكم على من صغير  
 مالها والاب الرشد  
 وان يكونا يعضدان هناك  
 تزوج المولى الرقيق مطلقا  
 وبالغا فاسد عقل وشك  
 من ذكر او غيره حين خلا

مفصلة للفصل الامارة  
 عقد له وان اجاز ما تاتي  
 عن نفسها او غيرها فاعتقدا  
 لكنه يوصف بالزحان  
 بل هو او لي فاعرف العقيدة  
 بالاسم او وصف بغيره  
 وليعتين عند نفسه فسد  
 وقد راي يملن والابطلا  
 والحيد والمولى هت او لي  
 او حن او في سفله قد كبر  
 على اصح القول في كثر يد  
 كلام ان ليس عليه امن ولا  
 ما لم يكن جزوه له منعتا  
 وصيه وحكم اذ يصالح  
 من اب او جد له وان عكلا

**باب**

في عقد فان يجزى رجل  
 فقال له زوجت من مكره  
 قبلت الاكاذك ذلك الرجل  
 من نفسه الا باذن حصلا

شرط الحيا في الصداق صح لا  
 ويصح في الكاح تركيل سلك  
 ولا تغفل زوجتك ليقل  
 ولا يزوجها الذي توكل

**الثاني**

ان صدقت من ادعائها حكما  
وان افتر واحد من اخلاف

الثالثة

ان ادعائها زوجة وتقع  
فان يقع بينه والعقد له  
والاقرب التوجيه للمبين  
فان يجرى صدق اليقين  
وان اقامت للرجل

بالعقد ثم يكونا الزوجين  
بمقتضى قوله دون من لم يقر

احد ما عليه يحلف فاستمع  
وان نفها فانها مقضاه  
في الموضعين الاحياط الذين  
مع سبق عقد غير من قبله  
ان لم يقر وقت اوله دخل

الرابعة

يبقى كالح العبد من عقد  
وصيما له اشواها  
فان تقيما يملكه لم يزل  
وان يكن بمعمدا للعقد

ان اشترى زوجته للسيد  
بالاذن او ملكه اياها  
تلكه وان حكما يظل  
يبطل قطعا ما له سر

الخامسة

وليس للوكيل والوصي  
وهكذا بدون مهر المثل  
فتثبت الخيار للاطفال

عقد يجهلون ولا يرضى  
ولا يذات العيب عند الطفل  
بمقتضى الشرع لئلا يكال

السادسة

عقد العضو صحيح بوقوع

على ايجاز يقول يهر من

السابعة

لا يملك الا ان يظل

ما ملكه ملكا فاستاذن

في اثم ومقتضى لا يفسد الا  
وان يزدهد له وقد اذنا  
وهو على السيد والرائد في  
الرجح السيد عبدا بغيرنا

الثامنة

ان للصغير بين التمتع والعقد  
يجوز الاخر باقتضا حلف

وما روى اسيف في الاصل  
علم صدق المثلح مدعنا  
ذمته يقع عقدا بغيرنا  
وليس العبد اقرا ذبا راضا

قات من ايجاز عند الرشد  
ان ليس لا رث فجاز ما حلف

التاسعة

والاب والجد اذا ما اقترنا  
وعقد من يسوقهما يجمع  
ان اخوها وان جهاا يحكم  
ان لم يكونا وكلا فلتختار  
ان زجاها باقة لان بكلا

في عقد ما لم يجد فاذنا  
وبطل الاخر وهو مستحق  
لما بين ان وكلا فلتختار  
والندب ان تجوز عقد الاكبر  
ان كان كل منهما موثقا

العاشر

وان هو الهوى على اختيار  
فان تزوج بغير رضا الولد  
تقرر نصف مهرها مقرا

وان هو الهوى على اختيار  
فان تزوج بغير رضا الولد  
تقرر نصف مهرها مقرا

الفصل الثاني عشر في المهرات وتوالجها

خسرمت بالنسب الاما  
والاخوات منه والبنات  
يحرم بالتضاع ما يحرم به  
وانبت اللحم وشكل العظما

ثم بنات الاخ والعمات  
كذبا بنات الاخ والعمات  
ان كان عن مهر مباح فانتبه  
ان لم يكن مهر مباح فانتبه



او خمس عشر رصعة اتمسا  
وكان في المولى من يرتفع  
واحد الخصال لم يتخذ  
اما الطبري فقال لا يزا  
ويبدل اختيار رضى يومه  
تجوز في الضرورة الذميه  
ولم يخرى فاسمها ولا  
ثم المحرمية منها اكره  
والرضاع شبهة لحمه النسب  
حقه على اب المرتفع  
كذلك الذي قد دللها الرضعه  
واخر النسبة للمرتفع  
والشيخ طاب روحه لا يظلمه  
وليس فيه تغلب الشهادة  
تضم بالصهر بلا استثناء  
وام موطوءة به تحريم  
وابنه موطوءة به فلمنعها  
والاخذ للزوجة لا تحرم  
ان رضيت بجمع بانية الاخ  
وعكم وطء باني قد سبقنا  
مطوءة الزوجة والاب

والا قرب الله بصيرة قسا  
ولم يقع فيه الاخرى ترجيع  
لغيره كخطر ان ينفرد  
اخوة الام به تحريم  
عاقلة ذات عفا في حسنة  
ودونها كره للذميه  
بحسن تسليمها لغيره  
والوالد عن مخرج ذكره  
فالظن والغلبة ام واب  
اولاد دخل مطلقا فليس سمع  
او ارضعت كما الطبري سمع  
لاخره الرضاع حل فاسمع  
ونفسه انعقد رضاع بلحقه  
الامع التفصيل في الافاده  
منكوحه الاباء والابناء  
وام معتود عليها تحريم  
الا ابنه معتود عليها فاسما  
عيا ولكن جمعها محرم  
وابنة اخوت واجتنب ان شفع  
او شبهه حكم الصحيح مطلقا  
تحريم لكن ذكره المعكوسه

مسائل

مسائل عشرون

ان جمع الام وبنتا اب حلالا  
وان بطا مملوكة بها ابنتا  
لان بطاها لغير الاما

الاسم

لان تزوج امه عقد حلال  
فان تزوجت بلا استجانه  
ولم يتجزأ ان يتزوج الامه  
او عاجز لم يكف عنها  
وقبل بل يجوز والثبات

الثاني

من يتزوج حرة ومعتقه  
يحل ويحرم ابا وان حمل

الاول

مثل من يملكها من  
حل على الاقرب نكاح الزانية  
وان نكحت زوجته لم يحرم

الثاني

وكل شخص او ثوب الغدا ما  
واخته وبنته وان سبق

الثالث

صادق عليه امره حراما  
عليه عقد لم يحرم ما التحق

ان عقد الحرة وهو بمثل  
 محض عقد واقع وان جعل  
 بجزء في حله وان دخل  
 اربع حركات دواما فاقبال  
 او حرتين واثنين من اربا  
 او حرتان عند الاستيفاء  
 لاحقة مع الثلث فافهما  
 ولا على الاصح فيما اقطعا

اشارة  
 ليس لذي القربان يزوجها  
 ولا يزوج اختها واما  
 وإن بين فالأخت والمزيد

اشارة  
 ومن ثلث طلق الحرة لا  
 ولا تحل الامه المطلقة  
 وفي كل القسمين من ظليين  
 اما المطلقات شعاع للمعد

المعا  
 يوجب الحرة باللعان  
 كما في غير الكحلين

كذلك

كذلك الكحلين بالسد  
 إن يزوج دزوجه او زوج ولا  
 ونصف مريد الزوج ارذا  
 وإن يكن بعد الدخول يظن  
 وحيثما كان ادخل الرجل  
 زوج الكنا بية ان يسلم فاك  
 ان هي تسلم دون وقد دخل  
 ان اسلم قبل دخول بسطاطه

اشارة  
 إن واحد من وتبين عقد  
 والنصف في اسلام موبدين  
 والوثنيان معا ان اسلما  
 واربعا يختار من اسلم من

اشارة  
 لا يبيح النكاح بالابا  
 وليس يقوى ما روي عن

اشارة  
 شرب الكفارة بالمسألة  
 ولا يزوج ناصب بها رقة  
 يزوج المسلم بالامسية  
 هل جان للعار فزاعز او

لا ملكه او منعة الاسلام  
 دخول فالتكاح شرعا بسطاط  
 كان هو المريد فاد والمأخذا  
 عقدها والمعد ركعة استقر  
 عن فطرية بان لا تمحل  
 ينسخ العقد الذي قد حصل  
 يوقف على المعد فسخ ما حصل  
 عقده لا مهر لها محققا

اشارة  
 قبل الدخول فالتكاح قد ضد  
 بشرط في النسخ انقضاء العدة  
 كان النكاح باقيا مسكنا  
 أكثر ان اسلم او بالكتب ون

اشارة  
 في الصبد بالانزاع على الاطلاق  
 منقر دابة على ما اختاروا

اشارة  
 فلا يزوج كافر بمسألة  
 كذا كعكس فنع الحالفه  
 او امرا او معة شرعية  
 بمسألة



وبكسه يجوز للفصل  
 الخا مشق  
 لم يشترط تكميل الشبهة  
 وانقاد للشروط

السادس عشر  
 يكون تزويج بلدي الفجور  
 لاسيما الشارب للمخمر

الابو مشق  
 يجوز من بعض اوقات البطل  
 ويجوز القرض للمعدن  
 وان تبين عدلها فالزواج  
 يحرم ان يوقف على الخليل  
 ويجوز القرض للمطالعة

الثامن عشر  
 وبعد ذلك الغيرة اجب حرمها  
 وقبل بل جازت على كراهه

الثامن عشر  
 وتكون القابلة المربيه  
 يكره تزويج ابنه بمن تلد  
 وضرة اللاء مع غيره الا ب  
 عقد الشغار جعل في بيع كل  
 الفصل الرابع في نكاح المتعة

بونه

بشبه تحقيق في النكاح  
 ونسخه عن تحقيق ومن  
 ايجابه ثلثة كالألدا ثم  
 وهننا ين يد ذكر الاجل  
 وحكمه حكم القوام مطلعا  
 لاحد بالعلقة والكثرة في  
 بل من نصف السمتي ان يهب  
 بقدر ما تنقصه من مدة  
 ان لم يستم مدة حق لا  
 ان بان في العقد فضا حكما  
 جاز وان لم يشترط ان يعزل  
 ويصح ان يشترط ان يزار  
 في من معين ولا يقع  
 ولا لعان فيه الا عندما  
 ويثبت الظهار فيما انقطع  
 وعدة المتعة حيضتان  
 ان استأنت نقد تعبيدا  
 نقد الوفاة ان كانت امه  
 وحره تضعها في العدم  
 الفصل الخامس في نكاح الزنا  
 لا يعقد العبد لنفسه ولا

خلاوة والقران فيه انز لا  
 حرم بالشرع خالف الشن  
 قبوله كسكته فلا ثم  
 منضبطا و ذكره صريح على  
 الا الذي استثنى فيما سبقا  
 مدته ومهره فليست  
 مدته قبل الدخول فليست  
 يقتصر من اجر هذا المقت  
 دائما ولا يبطل بغير حصة  
 بهر مثل في الدخول فاحكاما  
 عنها والحق ولكن ان عسلا  
 اولاد او مهر او ميرار  
 ابداء او تلبية فيما انقطع  
 ثم على قول لبعض القدماء  
 لا ارث الا مع شرط وقفا  
 وقبل بل ان اي طهران  
 خمسة ايام واربعين  
 شهرين مع غسل بالشفة  
 وفيها احكامه بالاعمال  
 جارية من دون اذن حصة

تحتد

٧٨  
ان اسرق الولدان فالولد  
والمولدان اسرق ان اذنا  
ان واحد خص باذن فالولد  
ان شرط انفراد واحد بما  
وان يحسن واحد فالطفل حر  
وشرط ان يجره جاز على  
يؤدب ان يعطيه من انكسار  
ولشرط ان اذا ما اتفقا  
وان تزوج لشريك منعهما  
ان اعتقت كان لها الفسخ على  
والعبدان يفتق فلا حياء  
مفقد ما تزوجا وعقبا اثبت  
ان احل الزوجين بيع حيرا  
كن الكحل من اليه انتقال  
ان بيع كل منهما منفردا  
وان هما بيعا معا من واحد  
ولا يظلم امرئ لسيد  
وصوله تليق بغيرها امه  
لما لك الرقين بالطلاق  
باج بالتحليل من ملكا  
جعل من وطئها في حل

رق لولد لها ان يتخذ  
كلها في العقد والبرائة  
رق لمن كان بنفيه افترد  
بولد صح الشرط فليس ملكا  
وما را به بن حيد لا يصح  
قول شريك مضمين بقولا  
غزير من عبده ليشترها  
تزوجها من اجنق مطلقا  
وان تحلل ليركن متعفا  
تزوج عبدا ويحرم منه  
وجاز جعل متعفا امه لارا  
وهو حل قول لها يثبت  
في الفسخ من باع ومن فلا تزوج  
باني عقد خبا رجعتا  
من واحد تحت طهر مطهر  
تخير المبتاع بالتواعد  
دون رضاه فهو شرعا بيد  
او حرة بغير اذن اهلكه  
وغیره القربى لا طلاق  
كفر له احل وطأها الكا  
فولان في اباحه في الحل  
الكن

والشبهة في قول ان  
وليت صفة على اسمها  
والولد الماصل حر فاذا كرا  
وجاز في الشرح وطء الجارية  
والنوم بين الامتين ان شها  
وهكذا يكون وطء العاجزة  
وطء من تولدت من الزنا  
العقد المسمى في البر  
بهر ما صح له ان يملكها  
وصح للذمي ما قد حرما  
لا قدر في المهر ولكن كرها  
وقد علم درهم خمسة مائة  
وان تزوجا على الكتاب  
وجاز ان يجعل التعلما  
وجاز في الدائم ان لا يتركها  
وان يطلق قبل ذاك متعفا  
نفسه الحق ثوب او من ش  
او حرة منها لمن قوطا  
ليس لغير هذه المطلقه  
ان بعد عقد رضيا بمهر  
ان فرضا قد بزه للنا كج

ملك عمن لا تكاح مستعمل  
او شهد الحال بان قد حنق  
وما على الولد قيمة تزويج  
والغير في البيت بلا كراهية  
لكن هيا في حق قد كرها  
من امر او حرة فجأه رة  
بالعقد مكره فلا تأمرا  
من عمن او منفعة فليدبرها  
وتثبت القيمة حيث اسلم  
تجاوز السنة فيه فافقها  
وروي العين الصداق محرم  
وسنة فهو بدل الحساب  
لسنة من الما كرها  
فهر مثل في الدخول شيرا  
في حرة او امه موسعا  
او عشرة من الدنيا بغير تحبش  
والعقد حاتم فليفسط  
قبل الدخول سنة تحققة  
جواز وصار لان ما بالعقد  
او زوجة صح بغير فاد ج



عكده بمصفايها **ولا**  
 وان بطلها بلا دخول  
 وان تمت قبل الدخول للمك  
 لاشئ في القويض بالاجماع  
**وهنا**  
 وحكمها من سنة لا يفسد  
 فنصف ما يحكم بالقبول  
 شقة في خبوشة لم  
 ان مات او ماتت بلا وقاع

بملكها بعد الصداق فاعرفا  
 والزوج ان طلقها من قبلها  
 وكل ما يفوتها ويؤيد  
 وجان الوالي بالاجبار  
**الثاني**  
 ان قبل دفع المهر يخلو كانا  
 ثم الدخول لو طر منه قبله

ان ابراته في طلقها **ولا**  
 كذلك ان قبل دخول خلعها  
**المراتب**  
 يجوز ان يشرك في الشكاح  
 ان يشترط ما خالف الشكاحا  
 ان يلقن ابعاءها في البلد  
**المراتب**  
 تليق نصف امره ان اصدقها

دخول فليس جع بنصف ما خلا  
 بالمهر كله بنصف رجعا  
 ما وافق الشريح من المباح  
 كنهط ان لا يفسد فالبطلان  
 يلزم كذا ما لها فليقتد  
 تعليمها صانعة فطلقا

وذلك اني  
 وحكمها من سنة لا يفسد  
 فنصف ما يحكم بالقبول  
 شقة في خبوشة لم  
 ان مات او ماتت بلا وقاع

بملكها بعد الصداق فاعرفا  
 والزوج ان طلقها من قبلها  
 وكل ما يفوتها ويؤيد  
 وجان الوالي بالاجبار  
**الثاني**  
 ان قبل دفع المهر يخلو كانا  
 ثم الدخول لو طر منه قبله

وان يكون الخلق من العقد اذ  
 وفي كذا الحال اذ اما اصدقها  
 وقيل لا يفسد نصف المتزوج  
 وهو مذهب جميع الصو  
**السادس**  
 وحيثما اعتاضت عن الصداق  
**السابع**  
 ان وجهت نصف مهر شاتها  
 وان يعين يعطى نصف الباقي  
 كذلك ان اصدقها عبد بن  
 باحت نصف قيمته للثالث

يرجع بنصف المهر في الطلاق  
 كان له الباقي فلا شاة لها  
 ونصف موهوب لها الطلاق  
 مات واحد من الزوجين  
 ونصف ما يبقى بعد ما مات

الزوج المنع من الدخول  
 وليس للزوجة الامتناع  
 ان زوج الوالد لطفلا حكمها  
 ان لم يكن للطفل مال مطلقا  
 فان يطلق في البلوغ قبل ما

منه لقبض مهرها ان يجلل  
 بعد الدخول في الامتناع  
 فالمرور في مال بين امسحا  
 فالعرض في مال ابي فلا صدقا  
 يدخل فالنصف له مسحا

في المثل في تسمية الصداق  
 في القدر قول الزوج فليقتد  
 وقوله ان اتكر المواقعة  
 يختلف التكر بالاطلاق  
 كالوصف والزوجة في التسليم  
 متكررا ولا يفسد الا بالواقع

في المثل في تسمية الصداق  
 في القدر قول الزوج فليقتد  
 وقوله ان اتكر المواقعة  
 يختلف التكر بالاطلاق  
 كالوصف والزوجة في التسليم  
 متكررا ولا يفسد الا بالواقع

وقيل قول زوجة إن كمال

**الفصل السابع في العيوب والتدليس**

عيوبه العينة والجشون  
والخلف في الباطن والجذام  
اطبقا لا قبل عقد ونفا  
والشرط في عقد الخصا بالصفه  
والشرط في العنة عجز الرجل  
ووطء غيره ما تحقق عنده  
والشرط في الجذام أن يحقق  
فيلحق النسخ إذا ما بان  
وفيه ضعف أدل ولا يشكال  
وإن يكركيا علامات فلا  
عيوبها الجشون بالانقسام  
والعز عطا وكذا العماء  
وزاد قوم عفا والرتقا  
وأمكن الوطء أو العلاج في  
وليس فيه العقد ظليما وما  
ويكنم الحاكم في ضرب الاجل  
وهو على الفور وقد منكر  
لا مفر في النسخ إذا لم يدخل  
وإن كان النسخ كمال

خلوة وهو قريب فاقبال

واجب والخصا إذا يكون  
ويدخل الجشون بالانقسام  
ام بعد واقع ام لا فاقبالا  
ويشترط جيت في قدر الحشفه  
عن وطئها في ذنبا أو قبل  
وضمته من بعد نظر ربه  
لا نسخ بالجدد منها مطلقا  
خشي كذا والعكس حيث كانا  
يبطل عقد ياله محال  
فيخ إذا المزج كعصه ونفا  
والبرص الحاصل كالجدام  
بالعصر والافعال والافضاء  
ولا خيار إن تجدد مطلقا  
قرناء والإباء منها منتف  
يلزم منه حاكم ليحكمنا  
لعنة لا نسخ عند المحل  
للعب من غير شهود فاذا كرا  
وضمته في عنة فليقبل  
ويرجع الزوج على من خشا

من زوج

من زوج مخون مخون

وهكذا المدة إن نسخ على  
وفيها الامران لم يدخل  
إن يشترط بنت ميم فكرهه  
لا مفر من غير دخل وقفا  
وإن اتت مدخلة بالمكر  
إن يشترط بغير اباتت قبلا  
ان تمت البين بغير ريب  
بل يشترط المهر بعد التسليم

**الفصل الثامن في القسمة والنزول والشقاق**

وليلة من اربع لواحد  
حين تمت اربع نكاحا  
لا فرق للخصى والعنتين  
يسقطها النشوز والاسفار  
ويلزم القسم بالانفكاك  
وتنصف القسمة للاماء  
ولكننا يميز غير الحرة  
لا ضم للطفل ولا الجشون  
ويقسم الوبي بالمجنون  
والسبع حتى اليك في البناء  
لا نصب الزوج الا قرضا

جاذله النسخ إذا بان أمه  
تحريرا بان رقا مشكلا  
وبعد المهر لها فليقبل  
جوز نسخ ان تبنت أمه  
يلزم ان يدخل على من خلعها  
يرجع الا باقرا منه  
كان له النسخ لما قد عينا  
وقيل لا نسخ بهذا العيب  
بين صداق بكرها والقبيل

وقس على هذا غير ذلك  
فليس ليل فاضل مباحا  
وشتر والعبد على النقيين  
وفي عاشر النكاح التنازل  
في عامل بالليل كالحراس  
ولكننا يميز بالسوا  
ربع من القسم بل مضرة  
مطبقة ان خالفا مفتونة  
من غير تنصيص على القاذين  
لغيرها الثلث بالاولا  
من زوج النكاح والاشارة



ثم لها الرجوع في الاثنى عشر  
ان رجعت عنها وليس يعلم  
ولا يحج فيه ان نفق ضا  
والا يزور الزوج للمضرة  
وجاز ان يعودها في المرض  
والواجب الفجاء لا المواقعة  
ثم نشوز الزوج ارتقا  
فقد ان يظهرها ليعبى  
او خلاف الادب المعتاد  
ثم كجول ظهره في المضجع  
وان ابت يضربها مكنتها  
ان نشوز الزوج بمنع الزانية  
ان تركت حقها اسم الله  
لما الشقاق فهو ان يشق  
فبعث الحاكم من اهل بيته  
فان توافقا على الاصلاح  
ويؤتى التفرق ان يتفقا  
واذها في البذل حين يحكم  
وهذا في كل نظر ان الاول

فلما قال الزوج بالانكاح  
زوج فلا شيء عليه يانم  
فوق عليها ان تزوج عوضا  
زوجته في ليلة المضرة  
يقضى ذبح النكاح بنقض  
وليقض من جاز بلا ما افقه  
عن طاعة الزوج الذي يطاع  
في وجهه والنفي المني  
ينقضها بالعد والايحاء  
وبعد فليعتزلها حتى يجمع  
ما لم يكن مبرحا او مدونا  
ظلمة فلان وجهه ان تطالبه  
حل قوله يان مقالة  
في صفة النشوز حيث افق  
او غيرهم حتى يحدل حتى يحكم  
له يلزم الرجوع لا استيفاء  
على رضا الزوج بان يطلقها  
فكل حل شرطه سكر  
والاولاد  
بالزوج بالدخل في الدوام  
يزيل من كل غايه نفق  
دعاه  
كلام

وعاية العول ان ينافق  
وذلك ان السقط فليعتزل  
وان يهاجر فلزوج الولد  
وان نفق عن نفسه لم ينفق  
يحلل الخلو في الدخول  
وتختلف الزوجة ان تختلفا  
ما تملك المتعة والموكة  
ونفيه يحرم لكن ان ينفق  
فان يعتد ويعتق بالولد  
ولا يحرم مطلقا في الولد  
يلحق في الشهادة بالاطلاق  
على النساء واجب ان ينفق  
وليعين الرجال ان لا ينفقوا  
ويندب الاذان في بيته  
ويبقى تخنيكه بالترسية  
او ماء عذب مطلقا كيف حصل  
ودعه الطفل محمدا  
وافضل الاسماء عند الامه  
اصدقها معبد وشديب  
كراه ان يجمع في نسبه  
يكن حارث حكيم فحكم

هذا اذا ما الحق النكاح  
ما اعتيد من ايام او من شهر  
ولا يحل فيه لما ورد  
الامع القان فليعتزل  
او في ولا دية سبلا تكول  
في مدة الحمل اذا ما اعتزل  
يلحق بالشرائط المسلوكة  
بالامان في المقام ان ينفق  
صح ولحق ويؤتى فاشهد  
بمن له الماء ليجرد ورد  
لم يحضر الزوج بشرط علم  
بمعه ولا وزوجها حين تلد  
ويستحب غسل طفلها بولك  
وهكذا الاقام في بيته  
وبالفراغ لا يغادر السريرة  
ولو غلبه بغير وعسل  
سابعه فجاز ان يبدل  
اسماء الانبياء والائمة  
تكنية الطفل وجاز القتيب  
اسم النبي المصطفى بكنيته  
بغير الله وما كان في نسبه

احكام الاولاد امور منحصرة في حقهم

عقبة وثقب عضو سامع  
 والملاق قبل الذبح وليتصدقوا  
 وكرهت فتزجه واقترضا  
 ويستحب الخفض للموارد  
 ثم عقبة هي المرضية  
 ويندب السواء في الذكورة  
 واجع يجعلها فداء للبدن  
 بالرجل والورك يخص القابل  
 ان يبلغ الطفل وعنه لم يفسق  
 ان مات في الساع بعد الظهر لا  
 يضاف ان ياكل ولدا  
 يكن كسر عظم العقيقة  
 يتدبر ان يدعى اليها السبعة  
 ويستحب الطلح للاعضاء  
 يلزم امة الطفل ارضاع اللب  
 ان لم يكن للطفل ما واستحب  
 وجائز لامة ارضاع الولد  
 والامة اولى مطلقا ان تزجعا  
 ان طلبت زيادة فلا بد  
 وجائز المسح بها في الابنية

ومنها الحضانة

ومنها الحضانة

وامه احق بالحضانة  
 ان اسلمت عاقلة لمسترف  
 والامة في انفصال بالاثني الى  
 والاب من بعد النظام بالذك  
 والامة اولى بابنها من الوصي  
 ان لم يكن اب وام المولد  
 وعند فقد الجسد والحضانه  
 يسقط حق الام ان تزوج  
 وتنتفي حضانه الاولاد

النظر الثاني في النفقات

والملك والقربى المعصية

الاتفاقية الزوجية

يفترض الاتفاق في الدوام  
 في كل وقت ومكانا  
 فليس اتفاق على الصغيره  
 ولا لمن تنكحت بعد العقار ما  
 والواجب القيام بالاطعام  
 والذهن والاخترام والامكان  
 ورجوع الاطعام ما يرشد  
 وتقرض الخادم الخدمه

بشرط تمكن على التمام  
 تمنع الزوج بها مساعدا  
 وناشر عن طاعة كبيره  
 لمقر من التمكن حتى يسلم  
 وكسوة الزوجه والاردام  
 بجادة الامثال والاعتدال  
 خلتها من دون تقدير  
 في اهلها ايضا والمصفره



وتضمن في الاشكال في الاجناس  
وجاز للزوجة الامتناع من  
زاد في الشئ محشوة للقطعة  
وان تكن في بليغتها  
وتتبع العادة لا فساد  
وهكذا يلزم ان يخرج الى  
وان تكن ذات شجر فزاد  
وان نواكله على المبتاع

الانفاق بالقراسم

ينقض انفاق على من ولد  
يندب في سائر من تقربا  
والفرض في مفترق بين من  
والشرط في المنفق فضل ما الجسد  
والقدر ما يكون من الطعام  
وله يجب اعفائه من قد جرب  
وليفيق ان يتكبحكم وجب  
اللا لى الاذن في الاستفراغ  
والاب سابق فان لم يوجد  
والام حثا للفقد الاما  
مقدم اقرب كل طبقه  
فالابوين سبق بالاولاد  
والدار والادام في الدنيا  
شركة غير الزوج في بيت  
وزمنا فالنام للحظ  
لهن فرو وجب الاسع  
في المنس حريرا وكشان  
نقد الخان فيه فاذ لا  
ثيابه على اعني مطرد  
فلا تخال به بالان ديا

وهكذا اقرب كل طبقه  
وان يكن للعاجز ابن مع اب  
ويجب للام سن لم يقبل

الانفاق بالملء

انفق على الرقيق واليه  
ان يكسب المبدع ان يوكلا  
يرجع في المنس لعادة من  
ويجب للام مولا على  
لا فرق بين الرقيق والمدر  
كما على جميعه ملكا  
يجوز ان ينفق او يبيع او  
من لبن الام عليه وقرا

كتاب الطلاق ونسب رسول الاول في اركانهم

اركانه المبيعة والمطلوق  
ولفظه المخرج المطابق  
فما كان طلاقا او مطلقه  
لا حكم للرجل والفرار  
ثم طلاق الاخر من الاشارة  
لا يقع الطلاق بالكتابة  
ولا بتخيير بالاستقلال  
وهكذا لا يقع المعلن

مقدم عند تصور النفقة  
واختار راسا وادينا وجب  
وان يجز ما لا يبيع ويبدل

فرضا على الطرية القومية  
لأنه فان لم يكن فليكن  
عكله نظير حيث سكن  
انفاقه او بغيره فمشتا  
وبين ام الولد الموقر  
لم يجز تقب بالزعم كيد ملكا  
يخرج ان كانت للزوج اذ را  
ان لم تقم بما كفى مقفرا

والشاهدان والتمسك  
سعا او زوجة سعيد طالق  
او لفظا ما جرت الطلاق  
وان نوى الايقاع للمطلوق  
وسد الله القناع للاساره  
ان غاب او يحظر لاداره  
وان اردت نفسه بالطلاق  
بالقراسم واليه سبق بالاولاد

ان تسر المطلقة بالزنا  
والشرطي المطلق المهر  
يطلق الولي عن محض  
لا يقع الطلاق من غيرها  
وجاز قول الزوج في  
تعيينها شرط على الاقرب كما  
والطهر ان كان بها الزوج دخل

المصدر الثاني في اسامه

اربعة فخر الطلاق في  
كذلك في طهر مع الجماعة  
لا يقع لحرام لكن يقع  
ويكره الطلاق والفراق  
ويكره الطلاق في الابداء  
ويكره الطلاق في الشقاق  
ويطلق السوا طلاقا على  
فالسنة بائن لا يرجع  
او عدى يائس من محض او صفر  
والسوا من الثالث بالاطلاق  
ومنه رجوع له الرجوع  
منه طلاق جلاء ان يقع  
ويؤخر الوطء من المهر

عن واحد من الزوجين زيادة  
عقل وتصديق دون اكره وقع  
لا الطفل والسكران بالقانون  
ونائم وغالط ومن سها  
طلقاتها او غيرها فليعرب  
زوجيه على الدوام فاحكاما  
وحاضرا الى لم يكن بها حبل

نقاس او حضا والشرطي  
كذلك ما بها امر اجبه  
واحد عند ذلك توضع  
ان يتاخر من متهما الاطلاق  
وفي الظهار عند الاستبراء  
ولخوف من معصية الخلاق  
كل طلاق لا يدخل في طلاق  
وهو الذي يلا دخول يقع  
او خلع او تباري حين استقر  
من بعد رجعتين في الطلاق  
وان له ليقين وقوع  
مع الشرط ثم يفسد رجعا  
في نوع الطلاق في طهر من ذلك  
محرر

ختم في تاسعة على المهر  
وافضل الطلاق تطلق على  
ثم التكاح بعد ذلك وما  
وفي المهر من محض  
وجاز في الشرع طلاق المهر  
فان يطلقه فمهره اسم  
والاحسن التزويج في الاطهار  
وان يزد في واحد في المهر  
بحاج مطلقا للمهر الثالث  
لا يلزم الطلاق بائنا  
فان يطلقها مع البلية  
وان شئت منه سنة في الحرام  
يرجع بالنطق في الاربعاء  
واللحس الشهوة في الوضوء  
وجازت الرجعة في الدية  
ان اكثرت زوجته الترخلا  
ورجعة الاخرى من الاثان  
وتولها في الانقضاء يقبل  
ثم اقل مدة الامكان  
وهذا الاخرى لالة على  
وظاهر الاخبار ان غير ما

وعنه في كل ثالث من  
شرطه فتركه لئلا  
يؤبد الخرج منه فاعل  
بعد الثلث والزوج المهر  
ازيد من واحدة للعامل  
او الاضمة بمعناها الا اعم  
لقاصد الرجوع بالتكرار  
وقوعه مع رجعة في كل  
الى عمل ولا غيرا  
وصيغة المهر في استكرام  
توارثا في العدة الرجعية  
لمن تزوج او بفارق ستمها  
والعنك كالقبول والجمع  
وحمل المهر طلاقا كالرجوع  
وان مضابدة الزوجية  
بعد الطلاق خلقت جو لا  
واخذ القناع للامارة  
ان ادعت في من يحتمل  
ست وعشرون ويخطبان  
خروجها لا يجوز لها ان تات  
يعتاد لا قبل ان يفسد



الفصل الثاني

لمست علي بن ابي طالب  
اربعة من اشهر وعشرا  
فائة كحيض مع الدخول في  
وهي ثلاثة من الاطهار  
لذلك سن الحيض ونعاده  
وفيها طهر من عدة الامه  
ان جاء الحيض في الشهر دم  
وان تراخي دمها فلتصل  
فان مضى او تمت الاطهار  
ثلاثة من اشهر ان لم تتم  
وعدة الحائض المطلقة  
وهي ثلث وفاته بالبعد  
ويغفر من الحداد في الشرح على  
وذاكرته زينة الشيا  
فولان في الاماء بالصريح  
ان حبل المفقود لم يحقق  
يطلب سنين اذ عدت  
واشتهر القول بان العدة  
ان حباله في العدة في الاول

عدة الا في الوفاة او متصل  
ونصها في الامه استقر  
غير الوفاة بالزوجة كتنفي  
على الذي استفاضه المفسر  
ثلاثة من اشهر مرتادة  
او خمسة واربعون مفعلة  
مرة او ثنتين تنظر تمام  
تستمر اشهر او اثني عشر  
فهو الا لم انتظرا  
اذا فها من قبلها كالسرم  
الوضع للمعال ولو بالعلقة  
من اشهر والوضع فلتعد  
من مات عنها زوجها فلتعد  
والطبيب والذهن واختصاص  
وفتيه قد جاء في الصحيح  
وقد خلا بين الولي المنفق  
فطلق الحاكم ثم اعتدت  
عدة موت وتباح بغيره  
اولا فانه ان زوجها او لا  
انقائها

من اعتقت في عدة كالحرة  
تعتد كالحرة ام الو  
حكم الكتابية حكم الحرة  
موطع السيد ان خسر  
ولزم استبرأها ان تمقل

الفصل الرابع في احكام

ولزم الانقا في الجمية  
ولم يحرج لطلاق خجها  
الا في فاحشة ما نته  
يتفق في جميعه على الامه  
وليس البائن من انقاف  
ان لم يدم مسكنا يخرج الى  
كذا ان كان معاذ الزوج  
وهكذا ان وقع التطليق  
وان يميت مطلقا عن ورثه  
ان حملت وفضل ما حكمنا  
وزوجه الغائب في الوفاة  
وفي الطلاق من زمان فلتعد  
كذلك  
صيفه خلعتهم اهلا كذا

من بيت ما لم يدة الاباء  
في الموت والرجعي مستقرة  
عند وفاة زوجها والسيد  
في الموت والطلاق مستقرة  
ثلاثة من اشهر وموت  
بحيض او غيرهما كما قيل

كما ان النكاح بالسوميه  
من بينها ولا ان يخرجها  
اوضيق لاهل البيت بالاذنيه  
ان تات ليلا او نهارا لم يده  
في غير حامل كره الطلاق  
مناسب من مسكن محققا  
او انقضت مدة ليجار وقع  
في مسكن ليس ليجار باليقين  
لم يقيم المسكن بدين الورثه  
ان لها السكنى والا فريها  
تعتد ان غيبها المات  
وزوجه الحاضر من حين السب  
قلنا طلاقا على من السخطا

كذا ان يثبت خالداً مختلفه  
وان ايتت بالطلاق العوض  
ما صح ثم صح كونها قد ا  
ومح بطلان من منها ومن  
في صحة البذل لمن تزوجها  
ان قلت الفداء قبل الفضي  
وهذا كذا انتموه ان بابا  
وصح في الخلع وتزوج البذل من  
فان يمين فاذن فذل علم  
وان يكن من دون اذن بطل  
مشروط بكتاب مثل الفرس  
لاخلع الا مع كرمها فان  
وان يكن من بابا ثم ولا  
وجاز بعضهما للوفاء  
وحين يتم الخلع بالوفاء  
لكن لها في علة ان ترجع  
وتخلع الزوجة في المدا  
وهذا كذا ان يدع الخلع على  
اما المباراة فتكلمت على  
فلم يخبر براءة الفداء  
ويلزم الطلاق فيه شيئا

فخصف الطلاق في ثلثه  
اعنا عن لفظة خلع فتقرض  
لاقل فيه فيجوز ان يرد  
وكيله او ضامن منها اذن  
فولان والا قرب ان لا يشرها  
تضمنه او قيمته بالفرض  
حقا لغيرها كما استبان  
جاء بزان كان مؤلها اذن  
او لا فهو للثالث في الشرح لزم  
تتبع من بعد عن يحصل  
ولم يجب في غيرها من اذن  
لهذا يطل بطلانها لم تبين  
بين ولا يملك فداءها بطلان  
لنفسها ان تاتى بالفداء  
لهذا لا يملك من رجوع  
في البذل فالزوج له ان يرجع  
في الفداء او في غيرها او في المدا  
الف لغيرها فتقل الى الفداء  
كره من الزوجين فيها قد بدا  
على الزوج اعطاه في البعد  
وان اجزأ فونه ان يخلعها  
وكذا

وكذا ما يشترط في الطلاق  
**النظر**  
صيفته انت كظهر ينفق  
وتشمل الرضا في المشهور  
ولا يثبت بها رها ولا  
كذا لا علة بالشبهة  
والشرط في وقوعه التخيير  
وفيل ان غلق بالشرط يجر  
ويجوز بعد الان التمتع  
والفصد والتم في المظاهر  
والاقرب الوقوع بالاماء  
واشترط الدخول في الرواية  
ومح ان ظاهره بالرفاء  
فيمن التكمين في المظاهر  
فيهم الوطء ولم يكتفر  
وهذا في تزويد بالتمكيد  
وان شطآن مطلات او قصبت  
وهذا كذا ان اوقع المظاهر  
وان يماطل رافقت فانظرو  
كي يوقع الطلاق او يكفر  
كما

يشترط فيهما على الطلاق  
او ظهر في مثله او اخفى  
ودون لفظ الظاهر ليعتبر  
شبهها باختلاف ان ضل  
باجنيتها ولا ابيها  
وان يوفى قرب النجوى  
لاصفة وهو قوي مشيخ  
وليك في طهر بلا وقاع  
شرط ومح ان يقع من كافر  
لا تها من جملة الفداء  
والوطء في الدبر به كفاية  
او عن يمينه او الفداء  
بالعود الى رادة المباشرة  
وان يماط ما قبله بغير  
وان تحدث كفارة الظاهر  
حلت بالوكفارة فله مضيت  
من امة ثم ان في المظاهر  
ثلاثة من اشهر مقوم  
وبعد هذا ان لم يطاع احيما



وهو بين الزمان لا يبردا  
 او منة زاد على شهو  
 وليك باسم الله بالتلفظ  
 بلفظه القبح كالادخال  
 او لفظة مختصة بما ذكر  
 وان ينة بالوطو والجا  
 وان كى بقوله لا اجتمعا  
 كذا لا سا قفنا اذا حق  
 ولم ينع بجعله ميسرا  
 لا بد من تجريد عن الصفه  
 بالفساد والاختيار  
 وزوجه المولى ان ترضه  
 وبعد هذا كبره محب  
 ان يول منها مئة ثم مطلق  
 ان وقع الخلاف في انقضاء  
 لان يختلف في زمن العبد  
 صح من الخصم والمحبوب  
 رغبة العامين لا يعتد  
 وهكذا الصبي منها القصة  
 وليك بالتكثير بما يجامع  
 لم ينفذ في الفهم الا في ال

دائم في سلطان او موته  
 اربعة للصبر المخطوب  
 بالعرق او سواه فاحفظ  
 للرجح على الرجح على المثال  
 في لغة ووضع عن قديم  
 بتصدع صح بلا سزاج  
 رؤسنا في النسخة والوقعا  
 بذنك الرطة لها حث كى  
 او حلفه بالعتق سبينا  
 والشهد والعتق هنا مختلفه  
 وجان للعبد والكفار  
 في نظر القاضى فهو اربعة  
 في فدية او الطلاق مجبر  
 حتى انتقضت حكمه شرعا بطل  
 بعضه يختلف مدعى البقاء  
 قدم قول مدعى الناحية  
 وان بدا العجز عن المطلوب  
 من حجره والعزم والاعلان  
 وما عا حق عرضا  
 استظاره وبصده المالك  
 من حين ما توافقت الموالى  
 وحكم

وحكمه من ولد بالطلاق  
 ان يكن له من ذكواته  
 وان تقدر مدة الايلاء  
 واختلف الاقوال في الطلها  
 ان وطى المولى له وحدها  
 وهكذا البطله ان فساد  
 وجب ديان في الايلاء  
 فاحكم لها بحكم اهل القبلة  
 ان يرتد بحث زمان الوده

**كتاب النكاح**

وللعان موجبان في الزنه  
 بان زنت في قبل او دبر  
 وفي شرط طابى البيت  
 فان دعى مشهورة الزنا فلا  
 ولا يجوز الغذف ما لم يجر  
 فلا يسوغ الزنى بالشياخ  
 والقائم انكار الذي توكلها  
 وان اقام ساكتا عن دعوى  
 ما لم يكن قد سبق الاقرار  
 كمال تامين على النكاح  
 لا قوله بارك فيك الله

ان بان والقره فالاعتاق  
 وان نوى التأسيس بالعبارة  
 تكن والتكفير في ثابت لوه  
 والاقرب انكار بالانكار  
 يبطل له الشئ فلا يفتننا  
 لشبهة او يحون حصلا  
 زلفا خبرت في القضا  
 او رد دعواه لاهل الخلة  
 في مدعى والشئ لم يعقل

او الزنى لزوج محصنه  
 بعد دخول مع دعوى النظر  
 وعقبة الزجين رسم المحصنه  
 حد وللعان فيه مرسلا  
 كالميل في محلة بالبصبي  
 وظنه انما السبب بالاشباح  
 على زلته بشرط وروا  
 حاله لا بد بقول انى  
 منه معجبا او بياضا  
 او منطقة بكلمة الشبهة  
 وشبهه فبذلك الاستنباه

لا يتفق الارث به ان ومعا  
 وان يكن من الشهود الاربعه  
 ولا تحل ان يكن قد سبقا  
 ولا عن الزوج كالمسقط حد  
 يعظم الجرح في الاخبار  
 صرحه الخو بابقا في  
 فقل في حرم او عتيق  
 لا يفتل بغيرها مصرحا  
 او غيره كمثل عدى سائله  
 ولا التداء مثل لاسرو في  
 واشترط الكمال واختيار  
 وكونه غير مقلد ولا  
 صح على الاقرب من كسرا  
 لرقيق العتيق على المضاد بل  
 ليحذر التعاقب للفساد  
 كتمان منه العتيق ان  
 ان يشترط عليه في الاعتاق  
 وان يفتي رجوعه في مطلق  
 ويصح عتيق من مسوق  
 بل مطلقا ذكر ان بعته

في المهرات الا في حدتها  
 حلت مع الشرائط التسعه  
 بالقذف او بغيره مطلقا  
 وان يكن يانى العان فليحد  
 جزا واعتاقه من يان  
 واختلفوا في العتيق والاعتاق  
 او معتق ثلاثه تلتحق  
 مثل اذلت الرق عتقا فاسرا  
 او انت مولاي بغير شرايه  
 لزوجين خلو وففق  
 والقصد والقربة اذ يختار  
 ذامر فيما التلك فضلا  
 وعقده من سلم ان نذر  
 عتيق العتق على باحراج بطل  
 بالشرط الا الموت في التدين  
 جعلوا شرطه سباح انفصال  
 خذمه وقدره في باقنا  
 خالف فلا قرب ان لا يفتنا  
 عليه سبع من سنين الرضا  
 عاجزا لان بيعه منقضا  
 وهكذا

وهكذا اعتاق في المهرات  
 وان من خصائص الاعتاق  
 فمن يجر شقصه حد حرم  
 الا بغيره ليرقم وما و  
 وان يكن فيه شرك فومما  
 ويسع في اعساره فان عجز  
 ويشمل المعتاد والذي نذر  
 ويختلف الشرا ان يختلفا  
 يفتق بالاعواد والجذام  
 في دار حرب ويدفع البقه  
 ويحصل العتيق بكل الرحم

**كتاب النكاح**

وحبها اعتق عبد الله  
 فبطل ما اعتقهم فخرقا  
 والتمهات كعتق ان ذكر  
 ويعتق ليج اذا ما ملكوا  
 وان يقول اول مولود لجد  
 كذا في القوام حيث اعتق  
 ان نذر العتيق لها ان يبيع  
 ملكه والعقود من قد ملكها  
 ان اشترى اها جلا ثم يبع

دون الذي يوصف باستنعا  
 سائر الحكم بالافتاق  
 جميعه على الذي قد شمر  
 تلك به ولا يجوز خلفا  
 عليه في ياره ما اشهرها  
 هابا في الاكتاب في الجرح  
 كالحطاب والقفاط المتفر  
 في فقه لانه مصرفا  
 وبالعنى والسبق للاسلام  
 في الارث والتكبير والعظمه  
 وقد مضى تفصيله فليفسهم

**كتاب النكاح**

بعض عبده لا اكرا  
 ليرتفع منهم سوى من اعتقا  
 اول ما يولد له من ذك  
 في نذر اول ما يولد له  
 الحق بالرجوع عند سفر  
 اول مولود لها اذ نذر  
 فباعها ثم اشترى ليرجع  
 ستة اشهر لها اذ ركا  
 يعقها ومات في الواسع



وان رماه وقاه ونفسه  
لكن لا ينفق عنه الولد  
ولا من كان ذي القربى  
ويصح في الاخر بالاشارة  
واجب عليه في الولد  
ودونه محرم وان حب  
واعترفت كماله وساله  
وان يلا عنها النفي المند  
فولان في الدخول للرواية  
وبين ملك الغير والمحرم  
لا يلحق الولد من الجارية  
ولو ان يوطئها معزنا

القول في تفسير الاحكام

بجدة ربه في طاعة  
الاذا كان رب الزم  
لاعدله والوصف بالاعانة  
ان عرف القمان بالامارة  
ان علم اختك لشرط المسند  
لو خالفت صفات الحيوان  
من صمم وخس ودائمه  
لذلك من بدأ دوار العقد  
بشرطه ومن عموما لا يه  
لرفع القس بران في الولد  
بما ان لا مع الاشارة  
وان نفي لمان انتفى

وجاز تخليق الفقيه المتجب  
كاتب التذليل على ما سطر  
ان لعنة الله ان كذب  
يكن به في ميثاقها ارجى  
ان عشت الله عليها ان صلت  
بلفظها الوار في القرآن  
وقيل كل ما مطردا  
زوجته عن غير ما سبق  
وذلك لا ينفذ

ذلك باللفظ الشرح العليم  
بغير من يحل عن كذا  
يستحب ان يكون الحاكم  
والزوج عن يمينه وهو على  
ووعظه امام لمن متجب  
وبذلك التقاط بالمقام  
ومحرم الاقصى وبالمساجد  
لغاية سقطة عنه الحد  
كما ان تنكح عن اللعان  
وباللعان منهنما نقال  
اسقوط حد من الزوجين  
ويفى ما قد ولدت عن الحمل  
لان نفسه اكذب في الاثام  
وبعد ما لا عنها فولان  
ولا يعود للحل ما احلته  
وبعد ان تنكح بالملك  
لا تحل دون ان تفسرها  
ان يوصفا على معين  
وبعد ما يقط باللعان  
وان روى فقبل ان يلعنا  
صا را او لعله في فرض حد

الا ان تعد من سبب  
ان يحل الحاكم ان ينفذ  
مسند بالقبلة اذ يحل  
يمسك بحضرة من المكلا  
ووعظه اماما فكل العصب  
كروضة الرسول والمقام  
في سائر الاضمار والشاهد  
فان اقرت هي فلتحدا  
ويقطع الحد الذي الاثام  
اربعة الاحكام اذ يحقق  
وقطع وصل ثابت في الدين  
وجزئة ثابتة فلم تنزل  
يلزمه حل القذف باقراره  
او بعد ما لا عناسيا ان  
ولم يثبت من وادى وقرنه  
بعد اللعان فبما الحاشية  
اربعة على ان من طروا  
يلزمه حان بحكم الزوجين  
وبالقود سقط الحدان  
ماتت فاولعان منها طاشا  
لوارث وان يلا عن لحد

وله نقد في الرق بعه ولا  
وفي الصحيح ان الولد  
لا ينفق على مستحق الحمل  
كتاب التفسير والكتاب  
والنظر في امور غلطت  
تدبره تعليق على العبد  
او موت محدد ولعله اوانه  
والموت اما ان يكون مطلقا  
صيفته عبيد حتى يبعده  
ويوزن الفصل في التدبير  
وشروطها التخيير والتعليق  
والشرط فيه صحة النصف  
له ليس طر الاسلام في ذوات  
وان يدبر مثله واستعبدا  
ان اسلم المملوك فليس عالا  
بل يملكه لاد كالاتم من  
ان حلت من سيد لها وقد  
تعتق من ثلث او اربعة  
وجبت في تدبير ولم عا دا  
فولان في الرجوع بالنقص  
وجا في الصحيح في التدبير

ما ولدت بقتل النفس  
رق لولاها القديم مسند  
الاعلى فصل ضعيف ان اقل  
كتاب التفسير والكتاب  
والنظر في التدبير  
اوامة بموته من بعد  
او زوجه ابنة مسلمة  
او غيره وفي الرضا سابقا  
او هو حي بعد موت سعد  
لايته القسرية كالضرب  
بالموت دون ان يرى تفرق  
والاختيار والكمال فاعرف  
فصح للحر ان يبدل  
كلاهما او واحدا فلفظها  
ذي اكثر والتدبير يملكه  
تخل من المملوك فاعرف  
بموتها صارت له ام ولد  
فان تزوج من نصيب الولد  
ليست له ولده الا ولدا  
والمنع من مروج على الصحيح  
دخول الام كالتدبير  
وهو

وهو من ثلث في التدبير  
تقدم الدين ثم يمتنع  
صح الرجوع عنه بالتدبير  
ويصح بالفعل كان يبعده  
يسقط له باقته في اليد  
لا يسطر الدين يوارثه  
وهكذا من ردا العبد  
وكسبه حال حيوة المولى  
وما استنفذ بعد اوفى  
عند وفاء ثلث بالتدبير  
النظر الثاني في الكتاب  
ويبدأ الاحكام بالكتاب  
واكثر التدبير بالاستحسان  
ان عدم الامران فالكتاب  
وتلك عند مستقل فورا  
والشرط بينهما الكمال فاعرف  
بموتها كتنكح باحد من  
فرضها اديته فان حشر  
شرطه ان قال ان يفرق  
والا فرب من طر كذا لجل  
ويجوز تاخير من محمل

وصية قد مر سابقا  
من الذي يترك ما بقي  
كقوله رجعت في التدبير  
ولم يروا اكل ورجوعا  
رق وفي التدبير ما ولد  
من سيد العبد يولد  
للمتخبر يد ارب مقدما  
له فلو لا ذلك اولى  
سبيل فوهل موعة  
ودون بنبذة التحرير  
عند اية والاكتساب  
عند القاس العبد للكتابة  
يباح في حله والصلوات  
وليس العتق وليس بالشرا  
وشروطه صحة العتق  
تأخير المالك الى ساله  
قياسا بالعتق من غيره  
مطلقة ان لم يقل كذا  
منسب طاعة له فمحل  
وبذلك الضمير له فمحل



والاقرب للزوم فيه مطلقا  
والاخر في المقدمتين لا  
وجاز للولي للبدن  
وجاز تخييرهما ان علما  
ولا فتح مع جهالة المعنى  
ينبغي ان لا يفضل المفقور  
ان كان للولي اذ كونه وجبا  
وان تمت قبل تمام المسال  
وحيث مات مطلقا ولم ير  
وان يكن من ذلك شيئا اذ  
وكان بالنسبة ما قد ورثه  
ثم يؤدي باقي الكسبة  
وحل للسيد جبره على  
يجوز ان يوصي في اقلها  
يلزم ما بشرط في الكتاب  
وليس للكتاب التفسير  
فان يبيع من البيع منه والعقبة  
وساع للولي في تصرفها  
ولم يميز ان يطل الكسبة  
وجاز للسيد ان يبيعها  
وان يبيع المال في محسرها

من طرفه كذا حقيقة  
يشترط اسلامه بالقبول  
في غبطة الخبر التسليم  
بالقدر والمصلحة حتى يهما  
ولا على عين كذا لا يفتح  
عن قيمة المملوك اذ يفتح  
ابتاؤه منها والاعتراف  
ببطلان لدى الشرط لا خلاف  
شيئا انطلق عليه قد ورد  
حرر من حسب المودى  
ما بين مولاه وبين الورثة  
وارثه التابع بالنسبة  
اذا عاين باقية كورث خاله  
بقدر ما قد صار منه معتقا  
ان وافق الشرع بلا ارباب  
فيقاله الا بالذوق يصر  
والعق والافاض ما اكتسبه  
علق باستيفاء ما قد لزم  
عقد او ملكا ما لا يملك  
من غير ما قد لزم الا حرجا  
حين يؤدي الى الاذى اذ لا ي

يقوم

يقدم المكسبة استلزام  
النظر الثالث في الاستيلاء  
يحصل شرعا بملووق الجارية  
وانما استحق من سهم الولد  
ولا يتابع في حق الولد  
وان جنت بملكها بالابسر  
وان يشا وسليما او سليا  
كتاب الاقرار وفيه فصول **الاول**  
صحة له على كسبه  
وان يملووق مشقة بطل  
وهكذا ان يشهد بملكها  
اذ جاز ان تمنع الشهادة  
لا بد من كون المقر كاملا  
اقراره في مرض ان القصر  
والكيل والوزن على النطق  
ان يتعدد عين المقر ما  
وجه اقراره بلفظ مبهم  
كاملا والجحيم بل والكثير  
ولذلك ما قبل التمسك  
وبعضه قد قال في الكثير  
وان يقول اكثر من سال

في المال او في النسخة بالامانة  
في ملكه منه فبقي جازمه  
واسمع عند جرحه كما ورد  
في غير ما استثنى قبل فاعيد  
من فيه وارثه المقتل  
ما قبل القصير منها فاعيد  
كتاب الصيغة وقوايمها  
وشبهه ولم يخص بلفه  
اقراره ان كان بالشرط اقل  
او قال ان يشهد فاذن صدقنا  
لهم فهو اظهر اعتقاده  
وطا ليا من سفته وعاقلة  
من ثلث او الاثنان اصل لزم  
في بلد المقر حيث اطلعت  
لذلك غالب هذا القول  
والزم القصر للفقهاء  
والشئ والعظيم والحقير  
فالذين جرحه من مشقة  
هو الاثنان من على التمسك  
كثيرة مشقة وفادحة

وان يشترط بدون ما اعترف  
وان يقتل عنده كذا محققه  
ومثله كذا كذا دينا  
وان يشترط اذا ما خفضا  
وقيل يبيع ما قد اذنت  
فانما يبيع ما افاد  
ان قلت في عليك الف يستقر  
وهكذا يلزم ان قال بلى  
وان يقول ان او يقول في مقر  
وان يقول ليس لي عليك كذا  
كذا على الاقوى اذ قال نعم  
**الفصل الثاني في تعقيب الاقرار**  
بقبل الاستثناء لا مستغنى  
لهم من الاثبات في است  
من يقول على المولى عشر  
ومن قبل الاثبات في است  
وان يقول على عشرة  
ان يعمد مع عطف رجعا  
او دونه عطف جبره او لقا  
ان لا يكون عطفه على بعض رجعا

مكسبة المظن فتنال حلفه  
فواحد بالآخر كذا مطلقه  
ولومع المظن في الاعتبار  
بجرحه دينا بجرحه مقررنا  
من عدد جرحه على الموانسة  
ان يطلع على الذي اراد  
ان قال في بالذي قلت مقر  
او نعم او باجل توستك  
او يتقدم لم يكن شيئا ما ذكر  
فقال في الرد بلى فليؤجرا  
اذا قام في مقامه فليقر  
**الفصل الثالث في تعقيب الاقرار**  
ان يتصل عرفا على ما حققنا  
كأنه التمسك على الاثبات  
الا انك تنسب في هذا  
لهم عشر قد افق مشافعا  
الا انك فلتك شخص  
فليس اقرارين واجبا  
الى الذي استثنى فاعيد  
او كان مثله لا تنقسم  
تالي الى مثله فليتبعا

مجان

دفعان مستحقا المقصر  
ينبغي التمسك ثم ان خلا  
كما اذا قال على عشرة  
ببطل الاستثناء لا مستغنى  
وهكذا يبطل اقراره ببل  
ففيها يلزم حقا عشرة  
وان يقول على من فبما  
وهكذا من عن المختص  
ان قال بطل حطة على بل  
وان يقول طلاق من شمس  
ان قال لا صفه هذا الامر  
وان يقول للفضل ذاك درهم  
ان قال تلك القار للفضل  
واقر من التمسك لا بن عمرو  
وجرحه اثباته من بعض قد كر

من غير جنس ما به يقر  
بقية تلمز والابطل  
الا فيصفا فاعرف المثرة  
كالعشر الا عشر باقنا  
كثيرة بل تسعة هي اقل  
بمقتضى اقراره مقبلة  
لويطو الفاكير انما  
او عوض اخر للمقر  
رطل شعير لزمه بالمثل  
بل خمسة الزم بالكتير  
بل ذلك فالحل له بقدر  
بل درهم واحد بل تلمز  
بل لاني عمرو دعت للقول  
الا اذا صدقه في الامر  
فواط احلف من كذا اقر  
**الفصل الثالث في الاقرار**  
وسبق الحاق الذي به اقر  
بغيره يبطل على ما وصفا  
من تمنع المداة ان يجنبعا  
في نسب قد قبله من يقر  
واليث والميتون بالتمسك



ونعني من نازعه فان وُجد  
 وحيداً فصادق اثنان على  
 ثم ههنا نوارى بالشرع  
 ان اتكر الصغير في الكمال  
 ان باخ لليت عنه اقرب  
 فان اقرب به بالولد  
 وان يكذب به آخره اخرها  
 من تصرف زوجة ميت بولد  
 لكتمة ان اكذبوها سباً  
 ان ينكسر فرضا اليه يدنوا  
 ان ولد اقرب شرعاً بولد  
 وان ههنا انك اقربا  
 وعند عدل لا شيء من التسبب  
 يدور ان اقرب بالزوج الولد  
 فلن يقر اسواه اغرمنا  
 ان يمتد من زوجة قبله فها  
 فان اخلا بغيره من نفسه

اعلمت بغيره بالمسيح  
غير اني لم اكن  
وما فعلت منها الفزع  
لما بقيت انا له  
يدفع اليه ماله كما استقر  
يصرف اليه ان يصدر ما شهد  
للولد العم الذي قد سلما  
فصدوا الاخوة ياخذوا الطرد  
اليه عن ماله مسلما  
ثلاثة الاربعاء فهو يقنع  
يدفع اليه نصفه يلا مرد  
فليدفعوا الثالث كما استقر  
لا انا ولا اولادنا الاخوة  
ربعا ونصف غير ذلك الطرد  
ان اكلنا النفس والاسلما  
اليه عن ماله اوردنا  
مسلما وان نكلنا باعنا

إِنَّ شَعْرَةَ الْكَلْبِ تَنْفُخُ الْكَفْرَ  
 وَمَنْ شَرَّ الْبُغُودِ الْبَغِيرُ  
 إِلَّا إِذَا كَانَ عَلَيْهِ الصَّاحِبُ  
 وَغَضِبَ أَمْ غَضِبَ حَمَلُوقُ  
 وَغَضِبَ الْأَمِيرُ الْفَاتِيغُ  
 فَخَرَّ الْمَلِكُ إِنْ غَضِبَ  
 وَرَجَعَ الْجَاهِلُ مِنْهُمْ عَلَى  
 وَلَحِزَ الْبُغْيُ بِغَضَابِ  
 الْأَمِيرِ الْخَيْرِ الْخَرَّ إِذَا  
 وَجَّهَ كَافِرٌ بِإِيقَالِ  
 إِنَّ يَجْتَمِعُ بِأَشْرَ السَّبَبِ  
 وَإِنْ يَكُنْ كَرُهُ أَوْ غَرَسَ سَبَبُ  
 وَحَيْثُ فِي الْمَلِكِ أَجْرُ الْمَاءِ  
 إِذَا سَرَى مَا يَزِيدُ مِنْ حَاجَةِ  
 وَيَزِيدُ الْغَاضِبُ رَمَا غَضِبَ  
 وَيَضُنُّ الْمَثْلُ إِذَا تَعَدَّى رَا  
 أَوْ لَا فَاذِلَّ قِيَمَةُ يَمُوتُ  
 وَقَبْلَ حَقِّ حَبْنٍ رَدِّ يَضُنُّ  
 إِلَّا يَضُنُّ أَرْضَ الْعَيْبِ الْأَخْتَلَفُ  
 وَيَضُنُّ الْأَجْرُ طَوْلَ الرِّسَيْنِ  
 وَإِنْ حَقَّ جَانُ عَلَى عِلَاقِ غَضِبَ

فَيُؤَلِّمُ بِهِمْ عِلْمًا فَادْكُرُوا  
 غُصْبًا لِمَقْعَدِ الْغَيْبِ  
 سَيُفْقِضُوا وَمَهُوَ تَرَكُّبٌ  
 تَبْعُ فِي الْمَنَافِعِ خَلْفُهَا  
 وَلَوْ مَعْلُومٌ لَعَلَّ الْعِلْمَ يَنْصَبُ  
 مِنْ شَأْنٍ وَاجْمَعُوا كَمَا عِثِرُوا  
 مِنْ عِزَّةٍ هَالِكَةٍ لِحَدِّهَا  
 وَيُضِنُّ الْعِدْلُ رَاكِبًا  
 لَمْ يَلِدْ يُسْتَعْلَمُ مَنْ أَخْلَقَهَا  
 بَقِيَّةٌ عِنْدَ الْحَلِّ تَقْتَضِي  
 يَضُنُّ مِنْ بَاسْمِهِ إِذْ يَنْصَبُ  
 مَبَاشَرًا فَرَضَانِ فِي السَّبَبِ  
 أَوْ تَجَّ النَّارُ يَكُنْ بِرَأْسِهَا  
 وَلَمْ تَكُنْ بِرَجْحٍ مُتَحَاذَةٍ  
 عَيْنَاوَانِ بِالرَّحْمَةِ ذَهَبُ  
 إِنْ كَانَ مُتَلَبِّحًا لَتَقْتَضِي  
 مِنْ حَيْثُ غَضِبَ إِلَى وَقْعِ الْخَلْفِ  
 وَقِيلَ يَا أَيْتُهَا أُنْزِلْ  
 بِجَمْعَةِ الْقَاضِي وَمِنْ بَعْدِهَا  
 سَبْوَاسُ اسْتَعْلَامًا فَا مَكِينِ  
 فَارْتَدَّ أَفْلَى الْبُؤْسِ وَجَبَتْ

وَأَنْ يَرُدَّ عَنْ أَرْضِهَا الْقَصْرَ  
وَأَنْ يَمُوتَ قَاصِبٌ بِهِ انْتَفَقَ  
فِي غَنَبٍ خَتْنٌ مَعَ الْقَصِياعِ  
وَأَنْ تَزْدِفَ لِقَاصِبٍ قَلْبًا  
وَأَنْ يَكُنْ عِيَانًا يَجْزِي أَنْ يَقْلَهُ  
لَا سِيَ الْقَاصِبِ لِلصَّبْغِ مَتَى  
إِنْ يَغْصِبُ الشَّاذِلُ فَيُطْمِئِ صَاحِبًا  
إِنْ أَطْمَأَنَّ الْعَمِيرُ مَعَ لُجْجِ الْمَالِ  
لَكِنَّ الْمُسْتَفْرَّ الْمَضْمَانِ  
فِي مَرْجِهْ بِنْدُو كَيْفَ انْقَسَقَ  
إِنْ يَتَنَعَّقُ خَتْنٌ مِثْلَ مَدْرَةٍ كَا  
وَتَلْزَمُ الْقَاصِبُ بِالْوَجُوبِ  
إِنْ أَحْضَنَ الْبَيْعُ وَالْمَبْدُوعُ  
وَأَنْ يَجُولَ إِلَى غَيْرِ الْمَبْدُوعِ  
وَلَوْ عَجِبَ عَلَيْهِ رَدُّ الْمَالِ  
وَعَجِلَ الْقَاصِبُ إِنْ يَخْتَلِفُ  
أَوْ يَدْعُ الْمَالَ جَنْبَةً عِيَانًا  
أَوْ دَعَى صَاحِبَهُ لِإِخْتِيَابِ  
وَيَخْلَفُ الْمَالَ إِنْ يَخْتَلِفُ

[illegible]

اَوْ حِدًا وَاَمَّا اَللّٰهُمَّ يُنْسَبُ  
 مِنْ قِبَلِهِ يَدْعُ الْبِهُمُ مِنْ اَنْسَبُ  
 اَلْمَالِكُ يَدْعُ اَنْ حَصَلَهُ  
 كَانَ مَرْهَقًا عَلَى مَا اخَذَا  
 حَرَمَةُ الْاَبَادِيْنِ فِدْوَقِ  
 بِاللّٰثِيْنَ فَالْاِسْلَامُ اِضْطَرُّ  
 عَدُوًّا وَقَالَ لِيْ بَرَاغِيْ لِحَضَرَا  
 مِنْ بَدْوِيٍّ وَالَّذِيْ نَبُوًّا لِسَفَرِ  
 عَلَيْهِ وَالرَّوْثُ اَدْسُ مَقْفُوقِ  
 بِالْمَلِكِيْنَ مُتَقَفًا مَعَانَا  
 عَلَيْهِ اِنْ كَانَ نَوْفًا اِنْ رَجَا  
 كَفَايَةً نَزْدِيْكَ اِذَا مَا لَوْ يُخْفِ  
 اَوْ نَوْفَهُ اَوْ كَانَ تَحْجِدُهُ  
 الْاَبَالَانِ اَلْحَاكِمُ الشَّرْعِي  
 اَوْ دَارِ حَرْبٍ وَيَسَامُ يَسْلُمُ  
 وَيُسْتَدْبُ اَلْاَشْيَاءُ سَبِيْنُ لِيْطُ  
 اَوْ تَقْدِرُ اَلْعُسْدُ اَلْاَنْفَانِ  
 وَلَنْ يَزِدَّ وَهَلْ يَكُنْ مَقْفُوقًا  
 وَانْ سَخَاهُ اَمْرًا لَّا يَلِيْ سَعِ  
 يَتَنَزَّلُ اَنْزَعُ حَيْثُ اَنْشَكَوْ  
 وَلَا اَلْاَسْمَاءُ اَلْعُسْبِيْنَ



الفصل الثاني في لقطه السيول  
 ويتركه الا ان يحقق التوقف  
 وليتركه البعير والشبيه في  
 فيضن الاخذ حق لقطه  
 وحيثما ابرز من الجهد ولا  
 والبناء في الغدة لا تمنع  
 فمن يجرها يتملكها و  
 او يمتد بها يتصيد الاثمان  
 قيل كما انكم ما لا تمنع  
 تمنع الشيا في العوران  
 ان لم يجد صاحبها فيها يبيع  
 وشروطه الاخذ حسب فليقره  
 بنفق في الحيران كاللقيط  
 لا يضمن الاخذ ما لا يقصد  
**الفصل الثالث في لقطه المال**  
 ويحفظه في حال الاخذ لئلا  
 ولو يجره لا يخذ تمككه  
 ان لم يكن قوط فيها كانا  
 والخلف في غيابه يفتق  
 غير يجره على المسراة  
 حولا على اي طريق يجره  
 في حوزة

وصلا يكون درهم  
 وينفذ الدرهم في غير الحرم  
 وبعد ذلك ان يشا صديقا  
 وان اراد يقره امانه  
 ولازم تقويم ما لا يبق  
 وان يكن ابقاؤه محتاجا  
 ويكره التقاط مثل اللطيمه  
 والجر والمساو والمقال  
 يكره اخذ لقطه فليخذ  
 وفي اجتماع العنق والاعصار  
 ويترك الاشهاد ويعرفها  
 ومن له اهلية الكسب  
 ويحفظ الوالي اذ يصور  
 وواجب تعريفه حولا ولو  
 فليشده سؤلوقصدا  
 والماله لا يبيع امانه  
 يترك العبد اذ اما التقط  
 وحيثما يتلفه عبا اخذ  
 ليس على السيد ان يبيعه  
 وجاز فكل ما لو اذا  
 وقطعها بالزم محمد ابيته

من غير تعريفه في الحرم  
 بنفسه او غيره حولا لا يبيع  
 او يملك ويضيق مطلقا  
 ولا ضمان حالة الامانه  
 او دفعه لحاكم اذ يلقى  
 اصله ببعضه علاجيا  
 او الشظاظ والمصاوي الحضر  
 وانسل فانكها ولا ياب  
 لا يسمي من فاسق ومعيبر  
 زادت كراهته بالاعتبار  
 شهوده ببعض ما قد وصفنا  
 يلتقط المال بلا اذني باب  
 ما يلتقط الصبي والمجنون  
 كان يترقب على قدر اوا  
 تمكك ام لا على ما وردا  
 وقصده بل يبيعه ضمانه  
 به او غيره الملتزم  
 يبيعه بعد بيعته الذي يملك  
 سله وان لم يراحت له يبيعه  
 عونه العبد الذي قد اخذ  
 لا يسمي ما يبيعه عبيته

معيجه بالدفع ان اراد  
 ان يبيعه ضمن الذي دفع  
 يملك ما يوجب في الحراب  
 من غير تعريف له اذ انتفى  
 كذا كذا لمد من في الارض ولا  
 وان لا يرضى بعره  
 وان يجره في جوفه جوف  
 للولجل الذي يطن الحوت  
 وكل ما راى عليه سقطه  
 ودونها حل وبالعرف لا  
 ثم ان يجره في الحوزة في يده  
 الا ما يبيعه ولا يبيعه  
 الكالمين

فان يجره غيره استعدا  
 ثم على القابض بالعرف يبيع  
 او في ضمانه من اليباب  
 سكتة الاسلام والاعرفا  
 ما لا يشرط الذي قد اخذ  
 فان يبيعه يبيعه  
 عرزه ما كذا كذا جري  
 الا الذي اخصه بالعرف  
 مع شركة للغير فيه لقطه  
 يملك شيء دون فصل حصلا



بسم الله الرحمن الرحيم  
كتاب احياء الموات

ان الموات كله الا ما انتفع  
برخصة الامام بجبا ان حضر  
ولي جبر احيا او عامر مواتا  
كذلك الموات مع مواته  
فانه للمسلمين عامره  
كذا الذي يجبر ملك مسلم  
وان جرى فخره من له جري  
ولا يزول ملكه ذلك المسلم  
وكل ارض اهلها قد اسلموا  
وما على ارباب تلك الارض  
ما ترك الارباب فالجبي الحق  
وارض صلح عند اهل التمسك  
حاصل ارض الفتح بالامام  
ولا يجزئ بيعها او الهبة  
وقيل لا يجزئ كل ما ينجي  
شروط الاحياء التي هي ملك  
سلب يد الغير ومالكه ينجي  
او يملكه في ارضه او ينجي  
العدو ارضه من غير العيين في

به من الارض لم يملكه  
وان يغيب عنه كل من عمر  
يتبعه كثر به مستكنا  
يجوز ان يجبا اذا قطعا  
قاطبة ولا مام عامره  
ما عليه فلوله ما لم ينعم  
وبعد لو اريد مقرر  
عنه اذا صار مواتا فاعلم  
طوعا عليها فلم يستلم  
سوى ان ذكره مع شرط الفرض  
وطبقه له عليه سبق  
لهم وفيها الجزية المهرية  
بصرف في مصالح الامام  
او وقف او نقل بوجه اوجه  
لما يجاز من ان التصرف  
في التمسك على ما يملك  
وتكون حرم حرم عامر  
او مقرر الطاعة مقرر  
ما قد جاز والصف في الصلح

بسم الله الرحمن الرحيم  
كتاب احياء الموات

لموطن البعير او بعير  
فطرح الا ان الجبر ان  
والشيخ والمسك حرم الباب  
كقطعه الماء وعرضه الجبر  
او غير من اوسد على الشرايط  
للغيب فيما عارضه برا  
حظيرة بجناطها التمسك

القول في الموات  
من الموضع مباح سبق  
بطله فزاد وان يملك  
ان رجلا ان استبقا في موضع  
ومنها الموات  
من له التمسك اذا ما سكتا  
وان اطل المدة المكنان  
وجاز منه شريكه دخل  
ومنها الطريق  
فان الطريق الاستطاف  
فما يبعث نفع السالكين  
فلم يجز فيها للمالكين  
وحقه يبطل بالزنا

من الموضع مباح سبق  
بطله فزاد وان يملك  
ان رجلا ان استبقا في موضع  
ومنها الموات  
من له التمسك اذا ما سكتا  
وان اطل المدة المكنان  
وجاز منه شريكه دخل  
ومنها الطريق  
فان الطريق الاستطاف  
فما يبعث نفع السالكين  
فلم يجز فيها للمالكين  
وحقه يبطل بالزنا

ومنها الموات

من سبق اغترافه فموات  
من يجبر فخر من مباح  
كذا كجبر على العيين واللاحق  
وكل من يجبر فخره ملكا  
ان نوى الانتفاع والمفادته

لا يملك الظاهر احياء ولا  
ياخذ الحاجة منه من سبق  
ان سبقا وله يكن مقيما  
والمعبد الباطن فخره يملك  
كتاب الصيد والذباحة وفيه

يملكه بنية حيث سبق  
ما قد جرى بنية الملاك  
من ماء غيب او سيول الحق  
عند الوصول الماء ان ملكا  
فخره حق قبل ان يفارقه

يملكه بنية حيث سبق  
ما قد جرى بنية الملاك  
من ماء غيب او سيول الحق  
عند الوصول الماء ان ملكا  
فخره حق قبل ان يفارقه

ان يشترك من كافر ومسلم  
الا اذا اتيان ان المسلما  
يجزى بالانصاف والصيد  
وعنه موضع حق وجبا  
ان ادرك الكلاب صيدا  
كذلك ذوا السهم والاحرما

الفصل الثاني في الذباحة  
وشروطه الاسلام لا الايمان  
عقل من مسلم ومن صبي  
من وضعا سبع على التقدير  
ان يمتنع وخيف جانها فزاد  
في النظر والسنن في الاضطرار  
وقبله ان امكنه والشميه  
الرابع اختصاصه بخير الابل  
لخاص القطع من الذبيح  
وهو المرقى مسك الطعام  
والودجان وهما عرفان  
واكتف في الفرها الطمس  
ساوها تحرك المذبح  
وان علت ان لم يشفق  
سابعها الولاء للذبيح ولا

في قتل صيد السنان يجزى  
او كلبه قائله مسكنا  
واجرة الا ان فرضا ذفضل  
والشيخ له وجبه فاكرا السبا  
حليته ذكاة دون منتظر  
ان يقع الذبح وقت فاحكا

في قتل صيد السنان يجزى  
او كلبه قائله مسكنا  
واجرة الا ان فرضا ذفضل  
والشيخ له وجبه فاكرا السبا  
حليته ذكاة دون منتظر  
ان يقع الذبح وقت فاحكا

ومنها الموات

من سبق اغترافه فموات  
من يجبر فخر من مباح  
كذا كجبر على العيين واللاحق  
وكل من يجبر فخره ملكا  
ان نوى الانتفاع والمفادته

ومنها الموات

من سبق اغترافه فموات  
من يجبر فخر من مباح  
كذا كجبر على العيين واللاحق  
وكل من يجبر فخره ملكا  
ان نوى الانتفاع والمفادته



ويستحب نحرها وقد ربط  
وتغسل الأيدي وأرجل البقر  
ترطبا لأغنام رجل واحد  
والصوف والأوبار والشعور  
يكن أن يقلب سكباً إلى  
يقاها أن يسيل قبل السرد  
وأما الذكوة في حيوان  
ولامن لحنا مثل الفار  
والظاهر الوقع بالأنقا  
الفصل الثالث في اللوق وفيه مسائل  
لأن ذكوة الحيوان أن يؤخذ في  
وليس يكن ينظر أذخر جاً  
وليجب سلامه مشروطاً  
إن يشبهه ميتة بالحي في

الثانية

يجل حين يوحى الجراد  
فإن يحرق قبل أخذه يحل  
تذكية للحيوان في الأغنام  
إن وجدته الذوق الم لا يحرق  
تذكية للحيوان في الأغنام

أخفاً يراها حكام إلى الأبد  
وتطلق الأذناب بالخطيئة  
مع الدين فاحفظ بالقاعدة  
تمسك لكن تمسك الطيور  
فوق وأن يخضعوا بمقادير  
وأن يبين رأسه بالعمد  
طاهر حين ليس بالإنسان  
وقيل بالوقوع في المشايخ  
على المسوخ أو على السباع  
خارج ماء وهو حي فأكفر  
وجاز أكل الحوت حياً خيراً  
لكن حضور مسلم في شرط  
مصدرة بحره جميعاً فقط

حيوان لم يسلم المصطاد  
وحريمه الذبا الذي لا يستقل  
تذكية الأمان بالانتظام  
ميتاً أو حياً فلا يحرق  
له إن استقرت الحية في

الزئيم

الرابعة

وكل ما في الماء الصيد يثبت  
ولا يند عنه في منزل  
إن أمكن الصيد استباح حيث  
يدركه الأيحم لا جلا

الخامسة

لا يملك المقصود فاقصوا لائز  
كتاب الاطعم والاشربة  
من حيوان البحر لا يحل  
ولا يحل المار ما حيي ولا  
والسرطان والسكفأة كذا  
يطعمه من طاهر في الماء  
طالبيض تابع فان يلتبس  
من حيوان البر يؤكل النعم  
ويؤكل المهاد وحش الوحش  
والخيل والبغال والحمير  
أكدها البغال ثم الحمير  
وحريم السفود بالاطلاق  
وحريم الاسود والنعال  
والقنب والصباع وابن أوى  
كالغار والعقرب والافاعي  
والخنفساء وكذا الصرصور

مسائل

شرب من ماء حل ظهر البقرة  
لحمه بطعمه في حاجه  
يطرف في المذبح حين يرتبط  
بشرب الحلال بعزها مضى  
مرقعه للخنزير إن يشترط  
يكره إن لم يشترط بالرضعه  
موطن الإنسان ومنزل حراً  
إن شرب الحلال لا يفضل  
واسقوه لخنزير لا يؤكل ما

وحريم الميتة أجماعاً وما  
الخنزير والصوف وشعر ووبر  
والقرن والظلف وعظم حاد  
انفخة الميتة حلت بالسنن  
يجنب الجميع إن يختلط  
وكل ما بين من حيوان  
كألبه الشاة والاستصحاء

الثانية

يحرم بالذبح من الذبيحة  
الدم والقضب والحياض  
والزعر والحوال والمزمار

والورع والبرج والعطايه  
وحريم السموم ثم الفلأف  
والغيرها يكون ذابحاً لابل  
والنفس والنفق والبعث  
ويمنع الأبقع من غيران  
حل غراب الزرع فيما يشهر  
يحرم منه زائد التصريف  
وهكذا في حرم ما لم يسله  
وحريم الطاووس والخفاش  
ويكره الصوام ثم الصرد  
ويكره الفاختة اعتباراً  
حل لحام كلة الفري  
ساح القطا والبعث والذراع  
والكر وان حل والكر كحي  
واعبروا في حرم ما هو العتبر  
والبيض تابع وكل إن يشبهه  
ثم الزنا بارت محترمه  
وهي التي قد جعلها هادفاً  
ويحظر المصير وهو ما يحرم  
ويحذر الجراد وهو الذي  
لهذا في حرمه

وقتل مقتضى الرأيه  
والخنزير والسجبان ثم الذئب  
كالصقر والشاهين والفتاة  
تخوم اذ في حرمها استباحات  
كذا الكبير ساكن الخزيان  
كذا الغداف وهو منه  
لالمستوى وزائد الرفيف  
قائصة صيدية وحرمه  
ويكره الشق اذ يذبح  
وكرهت قتره وهدهد  
واشتهر في الخطا في الميازي  
والورشان منه والذبيحة  
والضغور والظهير والقلج  
وهكذا عصافيرها لا يهل  
في طير فاذكر ما قد ذكر  
والخلف الراسان منه فائده  
والبق والذباب والحمم  
التي ترضى لقوتها الجفا  
ومات في الحبس ولو كان في  
بغاط الإنسان محضاً فائداً  
وقيل يكره على من يطعم  
عشرون يوماً



والأشياء والقناع والفرد  
تكنه إذا قلب منها السكلى  
إن تشبها المطالع كمشوى

### الثالثة

والفرس والأشبع في رجل وبدا  
كذا المروق فاجتنب أن تأكلوا  
يجرم له ما ختمه كعادى

والجس العين حرام فاحذر  
خمر شيل ونقيع وجعه  
كذا عصير عنبى قد خرد  
ولحم مرق الك من زبيب  
ويحرم الفقاع والبول الغس  
يحظر كرم الفم فيه نفع  
يحذر ما باشروا الكفار

### الرابعة

ويحرم الطين جميعا ما خرد  
فلاح الشفاء قد خرد  
طين ضيق طيب في كركباد  
والأرضى للذي قد خصه

### الخامسة

ويحذر السم ولكن إن قتل  
والدم مسفوحا وغيره خضر  
كثيره حرمة والقتل حل  
فمن المذبح حراما فاعرفوا

### السادسة

من دم الفل وإن كان طهر  
فمن المذبح حراما فاعرفوا

### السابعة

يظهر باقيا بقول فضلا  
تلقى

تلقى من الهامدان تحسنا  
وتلقى الألبان بالحق

### الثامنة

تستحب لهم بالانقباض  
بالتأريان تحسنا

### التاسعة

ولم يحز في النجس أن يستعملوا  
إن يضطررهم كحل بالادما

### العاشر

فأكل مال الغير لم يحز سوى  
والشرط في الحيوان لا يعلما

### الحادية عشر

والخمر باقيا بما خرد  
من نفعها أو بعلادج فاستحل

### الثانية عشر

لا يحرم الرتب فليس مسكرا  
والأصل حله على ما فتردا

### الثالثة عشر

يجوز المضطر من نفع سلف  
أو من من خوف ضعف أو جفا

### الرابعة عشر

ولا يحز للبائع وهو من حرج  
والعاد وهو من طلقا فاعرفوا

فإنما أجل ما حظرا  
لم طعام غيره إن حصل

بغير شيء أو بشئ قدسرا  
عليه في حلاله وحرامه

### الخامسة عشر

غسل اليد قبل كل شئ  
ويستحب الملح بالمسح  
وليدكراسم الله حين يندى

إن سجد في الأرض لا يستأجر  
يجزئه إن قال في صلا كورة

ويستحب الأكل باليمين  
يبدأ بالطعام ذوا الطعام

فغسل في أولهما باليد  
يذهب أن يجمع في استأجر

واستأجر بعد الأكل باليمين  
ويستحب الأكل باليمين

يأخذ الأكل على اليد بيمين  
ويكره الأكل على حال الشبع

ويحرم الأكل على اليسار  
ويكره الخمر في البول

كتاب الميراث وفيه فصول  
الأرض قد يوجب طولا للثب

فالتب لأب وأم والأولاد  
فإنما الميراث للأولاد

ويعد بها الطعام والأكل  
والسبل لأن وجبة المداومة

يمنعه أكله فليس يورث  
ويستحب أن لا يخلع سلا

فما من ثم الإمام يملكه  
وجمعا أسلم قبل التفرقة

ويغفر إن كان أولي أن يرث  
من يرث عن فطرة فلتقسم

وإن نجا من قتله مسلما  
ويستأجر غيره ليقبلا

لا تقتل المرأة أن شرتا  
يجوز كل منهما يضرب في

يمنع قتل العبد ظلما ولخطا  
ويورث العبد بركة ذوقه

فإن قاتل في نكاح الذي يقربا  
ويأخذ من جانيهما وهما

وجمعا صوب منه بالديه  
ويمنع الرق من الميراث

وإن يكن العبد مولود ورث  
وهكذا الكافر من قتله

ولهم من أذن السوا  
والعتق والعتق والامامة

ذو الدين كافر ولكن يورث  
فإن شاعق مسلما

ولا يجوز كافر ما يتركه  
شارك إن ساوهم في الطهارة

ولم يشارك في شراك من ورث  
أمواله من بعد من مكرمه

ولم يرث غيره من قد أسلما  
فإن تب فهو والإقتل

وهكذا المثنى إذا ما ارتدا  
وقتل الصلوة كيموت أو سفي

يمنعه من دينه فليقتل  
كان لمقتول وكل ذي سبب

بالأم للعبد بركة السبب  
لكن في الأبيور أن القسودا

فالبر ثامنها بغير نقد منه  
في نكاح الموروث والورث

من جاز والاب منه لم يرث  
لم يعم من بهما أو شراك

ميتهم وهكذا الميراث



إن اعتق الرق ولم يقتسم  
 إن لم يكن سوى يبيع مطلقاً  
 لأن في بين القن والمدر  
 وبين قن ومكاتب شرط  
 ويمنع القان أن ياجب  
 فإن يكذب فليبرئه الولد  
 ويمنع الحمل في بورت ما  
 لا يورث الغائب حتى يمضي

**ويجب بذلك المحجب**

كان كماله في القسمة  
 من ماله ثم يبرئه مبيعاً  
 وبين أم الولد المقرر  
 أو مطلق لم يعط شيك الأضبط  
 إلا إذا كذب نفسه الأب  
 من غير عكس ضابطه فطره  
 له ينفسد حياً بأمر غلبا  
 ما لا يعيش مثله في الأرض

أوربا في النساء بالفضل  
 وكوثره لا يورث أو لأب  
 وأن يكونوا انفصلا وإلا  
**الفصل الثاني في التهام**  
 إن التهام في كتاب الله  
 نصف ورث من ثلث إن  
 فالنصف للثلاث التي تحتها  
 والأخت للابن والأخت  
 والربع لثلاثين لرجل مع ولد  
 والتمسهم زوجة مع ولد  
 والثلثان فيه للثلاثين  
 فمأخذ للأبوين والأب  
 والثلث للامم ولا يجب بدا  
 والسدس بهم والد مع الولد  
 وهكذا كل ذل الأتم إذا  
 يجمع النصف ونصف والربع  
 والربع والثلث يستلزم كما  
 والسدس بالسدس كما للثلاثين  
 أما اجتماع اسم لا يشترط  
 لأرث في مذهبنا للعصبه  
 فأرث على الأخت والأخوات

أوربا ولم يورث من  
 ونفق ما يقع أرث من مبيع  
 فالحمل لا يجب عن زنا  
**وأمهاتها**  
 ستمتاسهم بلا اشتباه  
 ثلث وسدس في ثمة التهام  
 والزوجه إن لم يورثها أو لولدا  
 في مقاد لخت الأبوين بالنسب  
 وزوجه بد وبنه في عقد  
 وإن على الفرضين ليرث  
 فمأخذ كذا لخت الأختين  
 إن لم يكن من بهما فقد اقرب  
 واثنتين من أولادهما فليصملا  
 والامم مع الفرض يجب أو ولد  
 له ولد أو واحد فليورثا  
 والثلث والثلث وبالسدس في قطع  
 بالسدس والربع ثلث محكما  
 بالثلث والسدس في الأقراء  
 بمقتضى الفرض في الاختصاص  
 إلا إذا علمت في مسيرته  
 للأب والأبوين

والبنت والامم أو السكاه  
 وأرث على الزوجين إن لم يرث  
 والأزواج التوريث للامم  
 لا يورث في طريق أهل البيت  
 بل ينقص البنات والبنت بزوج

**مسائل**

للام إذا مات فاشترى كذا له  
 غير الامم وأرث من أحد  
 مع زوجة في زمن الفتيان  
 ثبت في مهابم ما للبيت  
 والأخوات للابن والأب  
 والثلث فرض الامم والباقي زوجة  
 لها ومعه السدس والباقي لأب  
 كذلك للزائد بالسوية  
 فزنا وباقه بالاسترداد  
 ثلثان بالفرض وما يورث  
 مثل حظ الأنثيين للذكر  
 أو القليلين كما أبينا  
 سدسان والنصف لهما الفاضل  
 يرد أرباعاً على بنت وأب  
 والأب والامم فلا استرداد  
 فالسدس أحصا ساعلم يرد  
 وليعط سدس المال أم أو ابناً  
 بنسبة وما على الزوجين رد  
 والبيت دون الزوج والابن  
 للزوج والزوجه

الزوج والامم مع الأم والأب  
 والسدس الذي يجب  
**الناشئة**  
 أولاد الأم ومقامهم متى  
 وانقسموا كالبنين للذكر  
**الركبة**  
 الولد الأكبر خاتم الأب  
 وينقص بالحجوة ما فأت الأبا  
 إن لم يكن سفيهاً أو محالفاً  
 وإن يكن أكبرهم من نسوة  
**الخاصة**  
 لا يورث الميراث للأجداد  
 ويندب الطهر حيث يفضل  
 وقبله طهر حيث زاد  
 كما إذا كان مع ابنة نرى  
 القول في ميراث الأجداد  
 المال للجد لأم والأب  
 إن يجمع آخر وجد لأب  
 والمال للجد حين تفرّد  
 إن يجمع جد وجد لأب  
 فالثلث للجد بالموته

أعلى النصيبين كذا يورث  
 والثلث دونه وما يبقى للزوج  
**الناشئة**  
 بادواكلهم من منه إلى  
 ولو بنت في أصح ما اشهر  
**الركبة**  
 والستيف والمصحف مثل الأثر  
 من الستيف والقيام موجبا  
 وكان غير ذلك عنه خالفنا  
 فليعط أكبر الذكور المحبوس  
**الخاصة**  
 مع أحداً للابن با طراد  
 عن سدسه المفروض سدس رجل  
 نصيبه عن سدس استقدا  
 أو واحد مع ابنتين فابضرا  
 القول في ميراث الأجداد  
 والأخ منها ومنه بالنسب  
 فالأب يعطى من حكم المذهب  
 للأب والامم فميراث  
 أو واحد من بنات التمس  
 ابوين والثلث للميراث

إذا أبوا اجتماع الولد كان لكل من كان ورث



**الثاني**  
 لا تحت للابن اواب ورد  
 ثلثان للاختين او ما زاد  
 والقبيلين اذا كانا لالاب  
 التصف بالعرض وما يقرب  
 فزادوا في ماله استقر اذا  
 اولها المال فاضلا وجب

**الثالث**  
 للاخت او اخت لها السدس اطرد  
 للاكثر الثلث سواء ويرد  
 ان يجتمع كل الكلا لا تسقط  
 والسدس لا يجي حيث يتحد  
 وللذي للابوين السابعة

**الرابع**  
 ان يجتمع اخت من الابوين مع  
 او يجتمع اختان منهما معا  
 رد على قرابة الابوين

**الخامس**  
 ان يجتمع اخت من الابوين مع  
 او يجتمع اختان منهما معا  
 رد على قرابة الابوين

**السادس**  
 في مثلها والاخت والاختان  
 ففي اختصاص رده بالابوين

**السابع**  
 كل لالة الابوين ان لم يصيب  
 ان لم يصب لالة الابوين

**الثامن**  
 ثالث للاختين لالاب زاد  
 والثلثان للوالدين

**الثامن**  
 للذكر الضعف بحكم المذهب  
 ويقاسم الخد اخا وان عدا  
 ويمنع لكل جدي اقربا

**التاسع**  
 لابن اخ جدي وان استقر لالا  
 وابن اخ جدي اقربا

**العاشر**  
 عند كلاله وجب نسبه  
 اخوة وامه وكل من هو اوا  
 او والدي ان يفقدوا فليطسق

**الحادية عشر**  
 ان ترك الميت جد ووالديه  
 فاصلا ثلثة من اسهم  
 لا يربوا الاب سهمان ههنا  
 وان ضربت تسعة في اربعة  
 مصغر وبها في الاصل العاشرة  
 وثلثها مستقرم باربعة

**الثانية عشر**  
 باو لكل سهم من به اخذوا  
 وولدهم على المسنة  
 القول في ميراث الاعمام والاعمال  
 كمال للميراث في الاعمال  
 كمال للميراث في الاعمال

**الثاني**  
 لا تحت للابن اواب ورد  
 ثلثان للاختين او ما زاد  
 والقبيلين اذا كانا لالاب  
 التصف بالعرض وما يقرب  
 فزادوا في ماله استقر اذا  
 اولها المال فاضلا وجب

**الثالث**  
 للاخت او اخت لها السدس اطرد  
 للاكثر الثلث سواء ويرد  
 ان يجتمع كل الكلا لا تسقط  
 والسدس لا يجي حيث يتحد  
 وللذي للابوين السابعة

**الرابع**  
 ان يجتمع اخت من الابوين مع  
 او يجتمع اختان منهما معا  
 رد على قرابة الابوين

**الخامس**  
 ان يجتمع اخت من الابوين مع  
 او يجتمع اختان منهما معا  
 رد على قرابة الابوين

**السادس**  
 في مثلها والاخت والاختان  
 ففي اختصاص رده بالابوين

**السابع**  
 كل لالة الابوين ان لم يصيب  
 ان لم يصب لالة الابوين

**الثامن**  
 ثالث للاختين لالاب زاد  
 والثلثان للوالدين

**الثامن**  
 للذكر الضعف بحكم المذهب  
 ويقاسم الخد اخا وان عدا  
 ويمنع لكل جدي اقربا

**التاسع**  
 لابن اخ جدي وان استقر لالا  
 وابن اخ جدي اقربا

**العاشر**  
 عند كلاله وجب نسبه  
 اخوة وامه وكل من هو اوا  
 او والدي ان يفقدوا فليطسق

**الحادية عشر**  
 ان ترك الميت جد ووالديه  
 فاصلا ثلثة من اسهم  
 لا يربوا الاب سهمان ههنا  
 وان ضربت تسعة في اربعة  
 مصغر وبها في الاصل العاشرة  
 وثلثها مستقرم باربعة

**الثانية عشر**  
 باو لكل سهم من به اخذوا  
 وولدهم على المسنة  
 القول في ميراث الاعمام والاعمال  
 كمال للميراث في الاعمال  
 كمال للميراث في الاعمال



وَلَوْ أَنَّكَ الْمُنْتَوَىٰ أَنْ تَبْرَأَ  
 وَلَوْ أَنَّكَ مَعْتَقٌ مِنْ أَسِيرِهِ  
 وَمَا بَيْنَ مَعْتَقٍ وَمِنْهُ اسْتَعْمَلَ  
 كَمَا الَّذِي الْمَوْلَىٰ بِهِ قَدْ تَجَلَّوْا  
 لِلزَّوْجِ وَالزَّوْجَةُ عَلَى الْإِذْنِ  
 إِنْ عُدِمَ الْمَعْمُورُ فَالْبَرَاءُ  
 ثَمَّةٌ لِلْأَخُوَّةِ وَالْأَخَوَاتِ لَا  
 إِنْ عُدِمَتْ قَرَابَةُ الْمَوْلَىٰ هُنَا  
 إِنْ عُدِمَ وَافِقُهَا مِنَ الْجَنَابَةِ  
 ثُمَّ الْأَمَامُ وَارِثُ إِنْ أَمَكْنَهُ  
 وَلَمْ يَخْزَنْ يَدْفَعُ الْمَالَ إِلَى  
**الفصل الثالث في**  
 وَبَرَاءَةِ الْخَنِيِّ عَلَى مَا سَبَقَ  
 ثُمَّ عَلَى مَا بَوَّاهُ أَنْقَطَعَا  
 لِقَوْلِهِمْ إِنْ سَمِعَ بِأَنَّهُ عَدَسَ  
 وَمَعَهَا مِنْ أَرْبَعِينَ أَسْمًا  
 وَضَابِطَ لَكُمْ لَوْنُ الْخَنِيِّ  
 وَتَانِ تَقْرَأُ مِنْهُ مَذْكُورًا

وَيُفَكِّكُنَا مِنَ الْعَذَابِ أَقْتَعًا  
فَكُلٌّ مِنْهُ مَوْتٌ وَمِنْهَا سَائِغَةٌ  
وَإِنْ بِهِ لَوْلَا أَنَّهُ لَمَوْعٌ  
فَاتَّسَرَّاهُ بِلَا وَ لَا  
وَالْبَاقِي لِلْعَمِّ وَمِنْهُ سَبَابُ  
لَوْلَا الذِّكْرُ وَالْإِنْسَانُ  
يَوْمَ مَنَ الْإِمَامُ تَدْوَسُوا  
كَانَ لَوْلَا هُتَنَ بِهِ دَنَا  
بِضْعٍ سَائِغًا بِلَا وَ لَا  
وَأَنْ يَجْزِفَ أَهْلَ الْمَكَّةِ  
سُلْطَانُ جَوْرٍ وَنَجْحُ حَصَا  
وَفِيهِ مَسَائِلُ  
مِنْهُ حَرْجٌ بَوْلُهُ مُحَقَّقًا  
وَبَعْدُ نِصْفُ النَّصِيحَةِ  
سَبْعٌ مِنَ الْإِنْفِ وَخَمْسٌ مِنْ ذِكْرِ  
تَلَاوُثٍ وَعَشْرٌ مِنْ أَسْمَاءِ  
أَنْ تَقْرَأَ الْمَذْكُورَ طَرِيقَ الْإِنْفِ  
فَاعْلَمْ أَنَّ نِصْفَ مَا لَمْ يَجْرُ

الثاني

يؤثر بالفرد من الامور  
والمستلزمات التي لا يتصور

وَمِنْ لَهُ رِاسَانٌ جَسْمًا انْتَبَهَ  
وَإِثْنَانِ إِنِ تَرَبَّأْتُمْ بِهَا  
العلم وودش

المتن الثاني: الثالث

وَنَذِيَّةُ الْخَزْنَةِ حِينَ يُقْتَلُ  
لِلْأَبَوَيْنِ وَالَّذِي يَقْرَبُهَا  
مَنْفَرِدًا أَوْ مَعَ امْرَأَتٍ  
بِالْأَبِ مِنْهُ نَسَبًا أَوْ بِهَا

و ندية الجني حين يقتل  
منفردا ومع ام تحمّل

الخامسة

ولم يرث المتفق بالمال عنه  
وعلى النساوي وبراعى الرتب  
اليه بالام ولا يرث اسبا

المسألة السادسة

للقول والزوج ابراهيم ابن الزنا  
وبعد لمعان النعمان

الساجدة

ولا اعتبار بالثبوت من نسب  
وفيه قول الشافعي في الترتيب  
من أمه والأولون أبه  
بأنه ميراثه للعصبه

الْحَمْدُ لِلَّهِ

فَارْتَفَعْتُ الرُّقَى وَمِنْ قَدَمَيْهَا  
وَكُنْ مَالًا وَنَوَاتٍ وَلَا

1

و قد اضعف في الميراث  
نورث المحرم من ذوات النكاح

١٢٥



إن تكلم الأب بربته من ولد  
 لأن مسكك كتح الحار مرار تكب  
 العاشرة  
 إن حارج العروس الستة  
 للنصف لثلاثين لوى الورثة  
 للسيد ستة لوى اربعه  
 الحادية عشر  
 إن يكن العز بنذر الاسهم  
 كالزوج والاخت من الابن  
 إن تكسر على فز بن خربا  
 إن لم يكن بين النصيب والعدد  
 كتمام مع والد معة  
 بقرب في الستة خمسة تجدد  
 إن يكسر من من علما زادا  
 كالزوج مع سبعة اخوة الاب  
 للزوج نصف والاخي لام  
 وواحد بين الاخوة الاب  
 والحاصل اثنان في الستة فذا  
 باخذ كل سهمه الصوب في  
 ثلث الزوج بينهما تقسرت  
 للزوج والاخت اربع عشرين

وحده مع الثلثين من المال  
 السابعة كل خمسة يمسك  
 الثالثة عشر  
 إن قصر العز عن التهام  
 تختص بالقصر لير الأب  
 الثالثة عشر  
 إن من والعز على التهام  
 لارد للزوجة والزوج لا  
 إن يتبع ذو صلب من وذر  
 الرابعة عشر في المناجات  
 إن مات بعض قبل الاقسام  
 فإن وفي نصيب ميت ثلثه  
 وإن يكن لم يبق فاضرب بقوما  
 ورأى من اصله في الأولى  
 إن لم يكن وفق نصيب الثانية  
 إن مات بعض وارثا من  
 كتاب الحدود وفيه فصول الاقوال في الزنا  
 في فزج انقى دون اكل وظهر  
 او شبهة من ذلك قد كشفه  
 ام فلا حد اذ ما فهاك  
 وقول من يذبح المؤمنة بغير  
 كل من المتهم اذا دخلت كره

يدور في



ثم الزنا ثبت بالافرار ه  
 والعبدان صفة مولاه جمع  
 ان نسب المقتدر الزنا الى  
 ولا يجحد للزنا الا اذا  
 وثبت الزنا بقول البينة  
 ان شهد الزنا فقص من نصاب  
 وليذكر ان رؤيته كالميل  
 فحينما يرى كروا العيسا  
 ويزم اقتافهم في الفعل في  
 فيوجب الحد اذا اختلفوا  
 وان يقر بعضهم او غابا  
 وحد من يبق اذا شهدوا  
 وليس فاك حانق اكرم الزنا  
 لا يقطع الحد اذا الزنا  
 سقطه القبر قبل البينة  
 بسقطه حد ان ادعى  
 وحيث اثبت على العاين  
 فالقتل للزاني بذات محرمه  
 ومكره لا يجرى على الزنا  
 يجمع بين الجحد والقتل اعلم  
 وان ان منها التمس حد من الزنا

اربعة من كل عاين  
 ويجزئ الاخر على ما وضع  
 معين حد لقتل ولا  
 اقترابا على ما اخذنا  
 على شر وطسقت مبيته  
 حد الزانية بالارتيات  
 من غير علم موجب القليل  
 حد لا لاجل انهم ثبتوا  
 وقت وموضع بحد تختلف  
 في واحد منها لما قد نقل  
 باقهم حقا ولا ارتقابا  
 من بعد ادنى طالع قبول القيد  
 في حجة الاشهاد فيه بيتا  
 كذب وحذف بالاذعان  
 لا بعدها بحكمة مبيته  
 شبهة او جهل ولا يمنعها  
 فالحكم مفسوما على سانية  
 والكاثر الزاني بنفسه  
 وليس لحسان بلان زهنا  
 ما هو اقرب حجة ومجمل  
 باخرة ذات كمال محضنا  
 بومر

بين من الاحكام  
 يند عليه ويرج وهو  
 فحينما اكثر وطا حقا  
 وهكذا في الحرة الاحصان  
 وليس شرط عدم الطلاق ان  
 يجحد قبل الزم في الاحصان  
 فيدين المرء المحققين  
 فان يفسد الزم الاعادة  
 في كل ان لم يصحها المحر  
 وبسبب الشهود اذا قاموا  
 فيعلم الناس وقيل يلزم  
 قتل واحد وقيل عشرة  
 وينبغي التصغير للمجاعة  
 وقيل لا يرحم من وجبا  
 يدين ان صلو عليه بعد ما  
 فان يكن لم يقتل فيك  
 نالهما الحد لمجس زنا  
 وامرؤ برز بها طفل وان  
 والاقر بقرع المجنون  
 وهو اسند الجحد وليس فقا  
 يجحد فاقا والافق فاقا

اصاب ملكا او واما قبل  
 بالغة اصابة بها زكن  
 وان اتت منه بطفل خلقت  
 وفيها الا يلزم الايمان  
 امكن فيه وجعة لان بين  
 فزنا وان كانا من الشبان  
 وهي الى الصدر بغير مدين  
 ان ثبت الشفاح بالشفاعة  
 ولا يفلادون ذاك الخبر  
 وفي المقتصد الامام  
 حضوره طائفة قد سلموا  
 وقيل بل ثلثة مقترنة  
 ليس على الاتلاف والجاره  
 الله حد عند مستوجبا  
 كفن بعد غسله فكلما  
 تجسيرة فله يدين فاعلم  
 بطلان او مجنون بفس الزنا  
 يزني بها المجنون ترجم فاطن  
 كما عن المسرة في المجنون  
 والامر والبيعة ومج فاعلم  
 فاعلمت بها الجحد فاعلم



باسم الجليل وفي الذكر  
ان بل حرا فخر محسن ولو  
لاجر فمن ولا تقربا  
خاسرها محسن جلاء على  
وليس تقرب ولا من هذا  
ساد سما حاد بعين جري  
في حق بنسبة القدر  
سابعها الضعف على العليل  
ثامنها الجليل مع الزباد  
فيمن زنى بمئة متاجرا  
كن زنى بليل ونفاب

ان يرمي الربعة واربع  
فليد حرا القدر عنهم والزنا  
يعلمه كذا فيهم الحاكم  
ومن يجد مع زوجه سافرا  
لا اثم لكن عليه العز  
ومن يكن بجرة من قجا  
ثم يطاعها قبل الاستفاد  
من يفتن حرا في الجرم  
والتيك كذا في القدر

عن القدر في حرا في الشهر  
له راي في حرا في الشهر  
وابن حرا في الشهر  
جلوا في حرا في الشهر  
وان حرا في حرا في الشهر  
فيمن يكون حرا في الشهر  
ونسبة الرق على المقتدر  
عند اقتضاء الوقت للتجديد  
على حرا في حرا في الشهر  
لا وفي حرا في حرا في الشهر  
في حرا في حرا في الشهر

يقول بكر في حرا في الشهر  
لشبهة في حرا في الشهر  
كذا حقوق الناس في حرا في الشهر  
جاء في حرا في حرا في الشهر  
ما لم يصدق او يكن قد شهد  
مسلمة في حرا في حرا في الشهر  
كان عليه من حرا في حرا في الشهر  
عليه من حرا في حرا في الشهر  
بالعشر في حرا في حرا في الشهر

يقول بكر في حرا في الشهر  
وذا في حرا في حرا في الشهر  
عن حرا في حرا في حرا في الشهر  
ان حرا في حرا في حرا في الشهر  
واخر حرا في حرا في حرا في الشهر  
وان حرا في حرا في حرا في الشهر  
وان حرا في حرا في حرا في الشهر  
الفصل الثاني في اللواط والمقوق في القدر  
ويثبت اللواط بالافراد  
من كامل حرا في حرا في حرا في الشهر  
كذا ان يشهد عدول اربعة  
فليقتل بالسيف او بالناب  
وجان ان يجمع بين اثنين  
كذا ان يجمع بين اثنين  
يعقر الصبي حرا في حرا في حرا في الشهر  
عن حرا في حرا في حرا في الشهر  
ان شهد الشهود دون اربعة  
بعلمه يحكم والكا لزننا  
ان ادعى العبد على مولاه  
لا فرق في جميع ما قد ذكرنا  
وان يكن تخيلا او تمكنا

معتق في حرا في حرا في حرا في الشهر  
ودون حرا في حرا في حرا في الشهر  
فقد دون حرا في حرا في حرا في الشهر  
ما لم يصدق اربعة حرا في حرا في حرا في الشهر  
وعقد حرا في حرا في حرا في الشهر  
ان اوجب حرا في حرا في حرا في الشهر  
في القدر حرا في حرا في حرا في الشهر  
الفصل الثاني في اللواط والمقوق في القدر  
اربع مرات بالاختيار  
ولم يحجب حرا في حرا في حرا في الشهر  
من الرجال شاهدا وما ضمه  
اورجم او طرجم من الجدا  
احدهما التاربين مدين  
بالاختيار والكمال فاعرفنا  
ويلزم النكاح المحجوب  
والحد لا يلزم منه فاتباع  
حد ولا يزني به في حرا في حرا في حرا في الشهر  
لا فرق بين حرا في حرا في حرا في الشهر  
اكرامه يد راسا  
ما بين مسلم ومن قد كفرت  
ما بين البغايا في حرا في حرا في حرا في الشهر

في القدر



ويستوي المحرم وعبد مؤمن  
 وقيل بل يرمي في الاحصان  
 يقتل في ثلثه ان كثر را  
 والاحتياط قتله في الرابعة  
 وان يثب قبل النهوض سقطا  
 وخبر الامام حيث عرفت  
 عن من يقبل العفلا  
 والذكر ان تحت ثوب جردا  
 بالسوط حقا من ثلثين الى  
 وثبت التحق اذما شهدا  
 كذا في الاثر منها اربعة  
 محنة او غيرها من مسلمة  
 مختارة بالغة وما قلله  
 تقتل في الرابعة الماحقة  
 يسقط بالتقير قبل البيعة  
 وخبر الامام ان تقيرونا  
 والاجنبين ان كانا  
 فان تقير مرتين فله حد  
 وان يطان وجهه فتسحق  
 فانه ومن يشهد في  
 واليه يرفعا على العن اجنبيا

وكافر لم يحضر ام لم يحضر  
 اذ جاء ان حقه كالزاني  
 عليه عند ما تكررا  
 لما روي عن جعفر في الواقعة  
 وبعد ما قاموا الى السقطا  
 وثاب بعد فان شلوا عفا  
 بشهوة فقدما في حرامنا  
 من دون ذنبي حرم فيجلدا  
 سبع وتسعين على ما نقلوا  
 اربعة من الرجال الشهدا  
 وحده حد الزنا فليتبعا  
 او غيرها من حرم لومنا  
 ويستوفي مفعولة وفاعله  
 ان كثر رجاك ثلثا سابقه  
 لا بعد ما فريضة مبيته  
 ثم تقربا فهو ان شاء عفا  
 تقير ان دون الاستناب  
 في ثالث وهكذا الى الابد  
 بكذا تحت بولي يد يلحق  
 تقفنه زوجته وتجلدا  
 فبذلك ما في بيعه فاحش  
 بنشر

ثبت باليمين من الاقرار  
 وهذا كذا يشاهد من ذكرنا  
 والحد بالسياط في الفياكه  
 حر او عبدا كافر او مسلما  
 قبل يجزئ بعد وميشهر  
 وليس في المرأة اذ تسير  
 لم يجز في الحد كماله ولا  
 ولم يجز في وضعه شفاعه

**الفصل الثالث في القذف**

من بالغ وعاقل غفنا  
 وان اقر دون رجع عتورا  
 حسن وسبعون بك من ياد  
 امرء او رجلا مؤمنا  
 في مصره ثمة ينفي الذكر  
 نفي ولا جز ولا تشهير  
 توفيق الالمد حصلا  
 ليحفظ الحق من المضاعه

القذف ان تقول للانسان  
 وشبهه مصرحا اذا عرفت  
 كذا اذا قال من اقتربه  
 وان يقول للغير يا ابن الزنا  
 ان قال يا ابن الزنا فيجلد  
 وان يقول ذلك من زنا فدا  
 ومن المعنى بوجه نسب  
 ويلزم التقير للخص اذا  
 وان يقول لامرءة زنت بك  
 ولا يؤخذ بالزنا فيبطل  
 وان يقول في محرمه الكتمان  
 وان افاد العرف شيئا غير ذلك

زنت اولط وانت زان  
 بما يفيد وضع لفظ من قذف  
 لست بحق ولدا لي فانبه  
 يحسد للوالد بالبهتان  
 للاب والام جميعا لا الولد  
 للابوين ظاهرا فليؤخذ  
 زنا فان الحد الذي انساب  
 نقص الشتم له او الاذى  
 احتمال الاكراه فالقذف ترك  
 بحجة ما لم يقتر اربعة  
 قد فاجل وكذا القذف  
 الا ان كان المعنى في حق

وهكذا في لفظ يقدر  
 ويرجع لغيره يقدر  
 كذا في هذا ولا محذور  
 وهكذا بل من يقدر  
 كذا في هذا ما استقر  
 كما ان لا يخفى ولا يخفى  
 واعتبروا في القاذف الكمال  
 وفي حال الحذر هل يقدر  
 واستقرط الاحصان فيمن يقدر  
 والعقل في الاسلام والخبر  
 ان قال لكاف في الزانية  
 فلان تمت اوتك فكم انت فلا  
 ان يتقاف في محصن عزرا  
 ان كثر المعذون فما في جرح  
 واحد ان قذف لجماعه  
 ان طابوا مفتقرين كذا

انتهى

مفتقرين

مسائل

يحل للمفتقر في ماله بين علي  
 ويشهر القاذف في جنتنا  
 ينجس باثمة من الجنان  
 كذا في هذا ما استقر

به الذي من ادراكه  
 يقول لست رانيا او مغلنا  
 له القاتل الذي الضمام  
 بكرهه موجه كذا  
 وفاسق وقاصد انظر  
 الا لذي اهلية الحقيق  
 فخر روي الجنون والاطفال  
 حرية قولان فيما ذكرنا  
 وهو هنا الباطل والتعريف  
 ففي سورة بجا معها التعريف  
 حذ لا تم است عاينه  
 حذ لكاف من هذا بد الا  
 من غير حذ ليصح اشرا  
 نقد والقاذف ام كذا في  
 بلفظة فظا لجماعه  
 حذ كذا الكلام فيمن عزرا

شابه حذ ان يكون مجمل  
 شهادة ياتي بها مكل با  
 من كاسل حق بالاختيار  
 وهكذا الموجب للتمن بر

نور

بشر في حال القاذف بالتمن  
 وان عرفت فرفه ليستط  
 وجان قبل شوقه ابن عفا  
 يقتل في راجع ان كذا  
 والقاذف ان كذا في الحذر  
 يسقطه لعائنا والبتنه  
 ان مات عبد بعد قذف ورث  
 وليس يقدر على الكفا  
 او بعضهم من بعضا بالمرض  
 ولا يحيا وزاد اب الولد ان  
 بعد الحكم من بترك ما  
 في الحذر لا يبلغ حله ولا  
 يقتل من سب بنى الامه  
 من غير اذن من امام حذر  
 يفرض قتل مدعي التوق  
 ومن يشك في نيتنا قتل  
 ويقتل المسلم حين يسحر  
 ومن رمى ام النبي يقتل

الفصل الرابع في القذف  
 وتحريم القذف وتا السكرا  
 كذا العصيان غاذا في القذف

نصيب للزوجين فيه مرسلا  
 سعي بعضهم ببعض فليضبط  
 كما يحسن قبله فليضبط  
 حذ لكاف عند ما تكثر  
 فالحنن واحد بلا تعدد  
 والعنف والتصد في من حذر  
 يقدر به سيد الذي سب  
 ان هم يتا بن والدي الحذر  
 الا لذي خوف فسادا عرض  
 عصف اسواط ولا القيدان  
 يفرض او يرتكب المحرم  
 في العبد حذر عا في فساد  
 او سب واحد من الامه  
 خوف على نفس وما احصاه  
 بمس رسول الله في المروء  
 ان كان الاسلام ظاهرا قبل  
 وكافويان بر يقدر  
 وان ينسب عن طريقه ليقبل

كذا في هذا ما استقر  
 ليحذر ان لا يخطا في القذف



من يتناول واحدا ما غير  
 ان يظا هر كا في مبينا  
 ويصرف الشارب عاريا على  
 مقرا وينقي الفرجا ن  
 والحد واحد استكرا  
 وسجل الخمر مرة يقتل  
 وقيل يستأنب عنها اولا  
 ويستتاب المرأة ان يخلط  
 ولا يجوز قتله بالامير  
 وان يشرب في يوم اليتيم  
 ولا سقوط ان يشرب بعد الخمر  
 وشربها يثبت بالمدلين  
 ان شاهد يشهد يشرب باور  
 وعن علي في الوليد اذ طرب  
 ان ادعى الاكراه فالتزاد  
 من يقتل باحد النيسين  
 ولا يجوز جاهل بحسن ما  
 ولا من اضطر اليها للعطش  
 ويقتل الفطري فيما استحل  
 كالدم واليتيم فاحلما والسرما  
 من يركب ما غير مستحب

يخلد ثمانين وان كان كثر  
 وقيل في الصمد باربعين  
 كقبه والظلم على القتل  
 والوجه مع مقاتل الانسان  
 والقتل في اربعة ان كثر  
 عن فطرة وقوله لا يقتل  
 فان يشرب فهو الا قتله  
 شررها فان ابى فليقتل  
 ان استحل عرب غير الخمر  
 بالشرب يسقط حله بالامير  
 وخمر الامام بعد اقر  
 كذا كبالا قرار مرتين  
 وشاهد يشهد يشرب  
 ما قاعها الا وقد كان شرب  
 ماله يكدب شاهد الامرا  
 يحدان يشرب بلا تصوير  
 يشرب او تحريمه اذ انهما  
 اوليساع لفته بها انفس  
 محرمات عليه اجماع حصل  
 ولحم خنزير على ما يتنا  
 عزرة الحاكم للفقير  
 ان الفخر

ان استحل الحاكم الحق الى  
 وعن علي انه قضى على  
 وسره ان لم يكن بالوالد  
 وكل من يقتله التزير و  
 وان ياتن فسقط شهود المال  
 الفصل الخامس في السرقة  
 القطع في ربع من الديار  
 من حرره من بعد ما قتلته  
 من غير مال سيد او الولد  
 فليس في الصبي والمجنون  
 واخذ من غير حر زادر كا  
 ان هتكا معا ولكن اخرجنا  
 لا قطع في سارق ما قتلته  
 ولا على شريك قد حسمه  
 واختلف الاخبار في مال الزنا  
 لا قطع في المال الذي انقصان  
 ولا على مستامن قد خانا  
 ولا ان ييسرق من مال الولد  
 ولا على العبد مال المالك  
 ولا على عبد من الغنيمة

حبلى فاجتمعت وديها حبل  
 عاقلة الثاني وكان ارسلا  
 حقا ليستوفي بيت المال  
 حله ثمن دمه كاد ووا  
 من بعد يوم يبيت المال  
 باخذ الكامل باختيار  
 سراجين شبهة منسكية  
 وغير ما كوال في خط البلد  
 قطع بل التا ويب بالقانون  
 او منه ان كان سوا هتكا  
 واحد المال قطعتا الخرجا  
 مكاله بشبهة مزدحمة  
 نصيبه نل اذ لم احسمه  
 ان سرق الغاريم معا غنما  
 عن ربع دينار من العقيان  
 وهاتك الخمر بقرها في  
 والقطع في العكس وفي الام الخمر  
 وسارق الما كوال في المال  
 يسرق منها فاحفظ النقيمة

لا فرق في أن يخرج المتاعا  
كوضعه المال على حمار  
أو امره صبي أو مجنون  
بفساد أو سلب من غيره  
أو شدة بالحبل لاجتناب  
أن يخرج المتاع كي يجرنا

الثانية

والصيف والاجبة يقطعان  
إن ادعى ذنا ومكنا يجعلن  
إن احراز المال كذا الزوجان  
فالكه والقطع عنه ينفي

الثالثة

الحزب ما يعلق أو يدفن في  
والحب والكم إذا ما بطننا  
عمران أو يرمي على قول من  
حرر وليس الحزب إن لم يطننا

الرابعة

لا قطع في الشاروخ في الشجر  
وقيل إن كانت بحر زخرف  
وإن انت حرة بالمسد  
فغيره القمار يقطع من حرف

الخامسة

لا قطع في الحر ولو صغر  
من أجل امسا عليه يتبع  
وإن بيع قبله تنكح  
وسارق الرق الصغير يقطع

السادسة

يقطع في الملة سارق الكفن  
عثر بناس وإن تنكر  
واشتراط النصاب القول  
وفات جاز قتله إن قدرا

السابعة

وتثبت السرقة بالعدلين  
كأنما إذا سرق الغنم  
يفصلان العزل دون مابين  
من كامل يجر ياد الكراه  
انارو

إن وثق مسكوة على الأقدام  
والحد لا يقطع عن رجما  
والعين لم يقطع على الخنثار  
من بعد فرا من منه وقعا  
ويكفي في العزم بالافرا

الثامنة

وليعود العين التي تعاقبت  
والقطع لا يفي عن الاعادة  
أو قتل أو مثلهما مع الثلث  
فإن تعاقبت مرة

التاسعة

إن لم ير افعه عن غيره فلا  
فإن بدنه أو يجره سقطا  
قطع وإن قام الشهود في الملاء  
لأعقوان رافعه فليقتطعا  
لا يقطع القطع بمكالمال  
من بعد ما رافعه الموال  
ويقطع القطع بمكالمال  
قبل زافه على ما نقل

العاشر

لا قطع إن أحدث في النكاح  
إن أخرج النكاح في حرمت  
ينقصه من بعد قتل عزما  
فيل عليه القطع بالبتات

الحادية عشر

يفرض قطع أربع الأصابع  
وتترك الراحة والابهام  
من يد اليمنى ينقص ما طبع  
منها بدلا لاصحح الاسام  
ورجله اليسرى لولا النكاح  
من مفصل الكعب وترك الكعب  
يقتل في أربعة كأورد  
لا يقطع اليدين إلا بالثبوت  
بالأتمتة فلو طلبا لا يقطع  
يذهب ثمنها بعد السرقة  
يذهب بعد قطعه أن يحبسها



الثامنة عشر

ان تذكر قبل ان يركب  
والا قرب الوجه ان يشهد على  
الفصل السادس في المحاربات  
من جبر السلاح كخيفنا  
من ذكره وغيره في صر  
هنا اولا ولبا كما يشيع  
ليس شرط فيه نصاب ومق  
ان بعض ما خرد من لبعض شهد  
يقطع من خلافه او يقتل و  
والقطع للمني من السيد  
وقيل لا يقتل ان كان قتل  
والقطع والقتل مع الصلب اذا  
وان يكن بالاحد للمال اكتفى  
وحيثما يخرج ولم يغتصب  
والثاني لا غير اذا كان اكتفى  
ان تاب من ذلك قبل الظفر  
وليس للموت من بعد الظفر  
وصله ومقتولا او جيا ولا  
ان لا يخرج من ارضه ولا  
يخرج من ارضه ولا يخرج

من جلة اليه والمواكلة  
يمنع من سائر ذلك فاذا  
والقصر في حكم محارب ذكر  
ان لم يكن غير قتل يدفع  
ان طلب القصر يجب ان يوفى  
لا قطع في مختلف مستند  
وان يتج او بر قد نجح  
الفصل السابع في عقوبات  
يقر الواطى للبيمه  
فان تكن للكل يخرج ثم والولد  
ان لم تكن ما كثر لم يخرج  
وجان في صدق الثمن  
تقدر برت من الى الامام  
وقيل بالحد على الكمال  
يثبت بالعدلين والاقرار  
ولم يحقق غير من بر من  
ومنها وطاء الاموات  
وحكمه كالحق واللعنات  
يثبت اربعة بالافوى  
ومنها

وكل ما يكون من معاملة  
هم مكنون قوت لو اخذنا  
فما زدغته بكل ما قد ر  
ليقر نفسه دمه فيما شرع  
واقر من الزنا رجسا متعنا  
ولا يحيل برسان الكاذب  
عز رفا قد في وضعا  
الفصل الثامن في عقوبات  
مع الكمال وليود القيمة  
وذبحها وحرقها فصارود  
واخرجت منه وبيعت فاسم  
اورده لغارم مقتن  
وقيل ربع الحد بالتقام  
وقوله قد جاء في مقال  
ان تان ملكه ملك تكرر  
لم يملك الا عند تصديق  
ولان يكون راجعا فاستل  
او اقر من اربعة بالافوى  
ومنها

من جلة

ثبتت الاستقناء بالافرا  
 ويوجب النكاح يودي بها  
 الى ان احترت بزوجها  
 ومنها الارثداد  
 ثبتنا الله على اليقين  
 وان تب عن ردة ليرقى  
 بعد الوفا حيث ارتدا  
 حال خيبر لا امر احده  
 والطفل والكرو اذ يكون  
 فان ابى يقتل فكن منسبا  
 ثلثة الايام في المأثورة  
 وعصمة الكحل لا تحرك  
 بعد زوج عدة الطلاق  
 على الذي يزل من رفته  
 المسلمون دون بيت المال  
 فالارث في التامين للاوام  
 وان است عن خطوة مرتك  
 والضرب اوقات الصلوات  
 وتلبس الاخشن في الاحوال  
 حتى تلبس او يموت بالاذى  
 يقتله

يقتل في رابعتان كسرا  
 نقيب اقراره بما نفي  
 ان جن بعد ردة عن ماله  
 ليس له من مخرج من قتل ولا  
 ومنها الدفاع عن النفس والمال والحريم  
 وينبغي الدفاع بالمقتدر  
 ان قتل الدافع بالصواب  
 وان يجل مع زوجة موافقا  
 كذلك مع مملوكه حين نظر  
 ان قتل المورع امر في مسكته  
 فليقم الشاهد ان كان شهر  
 ومن على عورة فومر يسطع  
 فان بكاء بر من موم بالخصي  
 في الرجم الزجر فقط الامن  
 وان قتل بحجة فله دفن  
 ان ادب الولي فله يقتل  
 وهكذا ايضا الزوج اذا  
 ان عضه فبنت رعه فله  
 وهوله تخلف بالايسر  
 كتاب التماس

ردة مسلم على ما قرأ  
 وليس بالصلوة عند يكفى  
 لم يجز القتل لثقل العمله  
 فيل ومملوكه ان قصدا  
 ومنها المال والحريم  
 تدراجا مكفيا بالايسر  
 يكون كالشهاد في الثواب  
 دون الجاع جاز ان يلقا  
 فان اتى الدافع عليه فهدر  
 لقصد ماله او بركته  
 سيما عليه مقبلا فمؤجدا  
 كان لهم زجره ليرتدع  
 ونحوه فالدم هدر اذ عصى  
 تجزوت فالرجي بعد اذن  
 ولا ضمان في هذا ومقلا  
 في ماله في قول ان يجزى  
 ادب زوجة فماتت فحقا  
 اسيما من الزنا فماتت  
 بالكم او بالحيي ثم للنجس



هو حبه اذها في الكفاء  
فليس المرتد في القتل قود  
والعدا ان يقتل كامل الى  
فيلكن انكرا ان استفق  
ان لم يرد قتلها د ر فلا  
اما اذا كثر ضربا بالذي  
كن الكرا ينضمه ويزيد  
وهذا كذا عند اذ ما يرمى  
كذلك ان يخفق ولم يخر الى  
او كثر في النار ما لم يقبل  
او يرمه في حجة او جرحه  
او يلق نفسه على انسان  
او قدم المسموم من طعام  
وهكذا ان جعل المسموم في  
او حفر البئر بعيدا فندعا  
او يلقه في حجة فالتهمه  
فيلكن ان لم يكن اراده  
كذلك ان اخبر به فمقتول  
او يلقه في النار فمقتول  
كذلك ان يلقه في النار فمقتول

مقصودها انما اعتدوا  
ولا يقتل الكف في حياهم  
قتل بما عاينه ان يقتل  
قتله فلهذا قد صدق  
قصاص كالعقد الحقيقه سدا  
لم يحمله مثاله فليؤخذ  
فصدقه من ثم يهلكه بقتل  
بالجرح الفاسد او بالاسهم  
ان مات او عاينه فارعد  
قدرة على الخروج فاعلم  
عند فاعده في حجة فمقتول  
او يلقه في حجة فمقتول  
اليه عالم اربلا اعلو  
منه عمدا ولم يقتل  
سواء حال جملته ان وقع  
حيث وكان مقصده ان يلقه  
فالتم كحيث اراده  
ولم يكن خلاصه مقصود  
عند انتفاع فمقتول القوار  
او حجة التي عليه فمقتول  
كذلك ان

كذلك ان يلقه في حجة  
وان يكن يحصل اليه ولا  
او يلقه في حجة فمقتول  
وان يكن يعلم بالزور والولي

### سائل

من اكره الغير على القتل حله  
ومكره العصبى والمجنون  
فليزيم القصاص جارا اذا

### الثاني

ان يشترك في القتل فمقتول  
وجاز للولي قتل البعض  
ان يبق فضل لهم اذ قتلوا

### الثالث

والانثيان تقتل بالذكر  
والخثيان اذ عليها برء  
كن النساء اذ يبرء الفانل  
ان يشترك في المرمي وذكر  
والرذ ان يقتله من الولي  
ان تقتل المرأة رذ الذكر

### الرابع

ان يشترك في الحيا فمقتول  
ما زاد عن قيمتهم عند القتل

سواء وهو عا لم فلا مفسر  
قصاص كن دية اذ عفا  
بوجبه لقتل منه اقتصا  
وباشر القتل به فليقتل

في محبس واختلط الطبع بالعدو  
بليزيمه القصاص بالعايون  
اكره فيما دون نفس حثا

من بعد ان يرد ما قد يفضل  
نزد من يبق بقدر الفرض  
قام به الولي حيث يقتل

من غير ردة في مشاريطهم  
من دية الكامل نصف في القود  
ما زاد عما يستحق الكامل  
رذ عليه نصف ما لا يستحق  
كما من المرمي ان لم يقتل  
على الولي فمقتول

وإن الرذ من قد فضله

الخامس

ان يفتنك حر وعبد فقتله  
من يفتن المملوك من نفسه لقتله  
وان قتل واحد فالرذ من  
وحينما كان به الفضل جده  
والرذ للحر من المولى الأقل  
وبالذي من المفروض

القول في شرائط القصاص

خمسة شروط المرعية  
فيقتل الحر بالحر وكذا  
ويقتل الحر بالحر أو  
يقتل الحر في الأطراف  
حقا إذا ما بلغت ثلث الآية  
ويقتل العبد بعبد وبحر  
بالحر والحر يقتل لثمة  
وباعتبار قيمة المملوك  
لا يقتل الحر بمملوك جزما  
ان قتل المملوك قتل  
وقيل لا يقتل في نسق  
والايجاز في رواية الاحزاب

لا يضمن

لا يضمن المولى قتل العبد حتى

في خطأ وفي الغل بالغل من

في عهد الحيا للمحق ٥

مكاتب مشروطا ومطلو ان

ان قتل المولى الحر حر مقتول

وان يدين اثنين حر فقتلوا

ان قتل الحر بين عبد حيا

ان كان بعد الحكم للمقدم

وهذا كما ان قتل العبد من او

منه استاوى للثمن فالمسلم لا

وان يها هذا ويكن ذميا

ويقتل بقتل من ذميا

يقتل بالذم ذميا ولو

يقتل بالذم مائة الذم مع

يقتل ذميا بقتل مسلم

وولد الصفا والتعبيد

وجان الاسترقاق ان لم يسلم

والكافر القاتل ذميا متى

ان اظهر اسلامه مولودا لثنا

يقتل ذميا بمرتبة ولا

ولين العبد ايضا من ذميه

بالاقرصم

وهوله الحيا وقد تبين

ارش وقيمة وتسلم ليقن

عليه او وليه الشرقي

لم يسط شيئا وقد بركتن

فليس الا قتله لهما من

فلتقطع البشري بستان فافعلما

يحكم به لا وليا والشا في

ودون بينهما فليحكم

حر وعبد فاعرف الذم لولا

يقتل الكافر والعكس فقتل

عز وفرضا وودي الذميا

اعتاد بعد رذ فضل ثبتا

تخالفا في مسألة كما راوا

رذ وبالعكس ولا عزم يقع

ويرفع المال الى من يفتني

علم ما الشخص المفضل

فالقتل لا غير عليه فاصلي

اسلم بغيره ولا كما

يقتل مولودا بغيره حتى

بقا من يدين ذميا

تكون ذميا ذميا في الجاهلية



منها اشفا ابوقه فالاب لا  
لكنه يلزم منه التكفير  
وعنه يقتل مثل الولد  
منها كمال العقل المجنون لا  
وتثبت الفلذ بالقانون  
كذلك لاقتل على الصبي  
يقتل بالغ بطفل واذا  
وخاص الشرط ان يكونا  
من ابياح الشرع فكله فانا  
وحيثما غير ذلك فقتل  
القول فيما ثبت به القتل وهو

يقتل بالولد وان كان عتلا  
والعزم للندية والفتن  
والاقر والجلد بالفتن  
يقتل بالمجنون او من عتلا  
شرعا على اقله المجنون  
فيقتل بالغ ولا صبي  
باشرها قتل نجس اخذنا  
مقتوله من دمه محفونا  
يقتل من يقتله مسلما  
من استحق قودا فليقتل  
عليه والفسامة المعينة  
من كامل حر بالاضمار  
ومن مفلس بغيره  
شخص وغيره بان عدل اسطا  
سوا فضلا وبراءة المقص  
فالقتل عنهما جميعا ينصرف  
بر الزكي في حقيق المرفوض  
جاءا بقول لم يكن محمدا  
عالم بقتل مات به مصرحه  
ثبت به دامية ملتزمه  
للبد

لا بد ان يثبت القتل لا  
اما ثبوت القتل بالفسامة  
ودون لوث بموتى القاع  
وفي النكول خلفا لغيره  
واللوث في القتل اماره بها  
مكن ان يوجد ذوحسام  
او كونه في قريه تقصوم او  
ومثل ان يشهد عدل واحد  
واللوث بالنساء والفتن  
ان وجد القتل في فلاة  
او في زحام جسر او شريعة  
وقدره احسنون خلفا اسطا  
فان يكن قبيلة خمسين  
وكورت عليهم اليمين  
تثبت بالتبعية في الاطراف  
ان لم يجدهم اولي اليمين  
فان ابي منكر ان يحلفا  
وقيل بل كان له بالقاع  
يندب الحاكم بالتلفين  
وجاء كان المصطفى بحسب  
فان اقام الاولياء بینه

بالوقت واللائق والمكاف  
فمن يلوث يوجب القتل  
بجانب متكرمين واحدا  
واحد ثبت منها المدعي  
يظن صدق المدعي فان ثبت  
مطرح عند قتل د ا م  
بين قري بالقرى اهله اسطا  
لا فاسق ولا صبي شاهدين  
يحصل عند الظن بالقفاف  
او جامع او شارب للاث  
بؤدي بيت المال في الشريعة  
في العدا اجماعا وفي قتل الخطا  
اضم كل واحد ميمنا  
ان نقصوا عنه فلا يمين  
فمنعت خمسين في الانتصاف  
احلفه وقوة خمسين  
الزم بالاعوى على جامع  
رؤيا في يمين واحد  
ان يعط القاصد باليمين  
فمنعت خمسين اقام  
قري بالآفة لغيره

قضي

الفصل الثاني في فصول الطرف

موجبه انك في المنة  
شروطه كالنفس باستلامه  
فلا يجوز القطع بالشك  
ويقطع الشك باليقين  
وتفصل اليدين باليمين وان  
ان لم تكن فاليمين بالترتيب  
يثبت في الارض والباضع او  
وتلخص الشك في استيفاء  
لاعتق ان صدق اسمها ولا  
وهذا في الكسر للفظ ام  
وجاز من قبل الاند مال  
وليس الا بالجد من قود  
فان يخرج من واحد للحد  
ويذكر ما لا يخفى في جرح الطرف  
يثبت في العين وحيثما جنى  
ان قلع الصحيح يدين الملعون  
ان يذهب الضم وتبين للحد  
بالحج في المنة فان قلع الدنيا  
او شاك ذلك شمس في حجة  
ويثبت الفصول في المنة

نور

التي

بوت شيخ فطمو ليزن التي  
يثبت في الخصيتين والخصية ان  
تقطع بالصماء اذن لم تقسم  
وكل من قطع بمثل يقطع  
وان تعدل فلو علة فان قود  
يصبر بالطفل فان لم تعد  
وان عت قبل حصول اليأس  
والسن لا تقطع بالضرر ولا  
وهكذا ان اكل من اكل  
وكل ما فيه الفصول يطرد  
وحيثما يقطع يد من شخص  
لصاحب الاصبع ان كان بقى  
وان يقطع اليد بيد اهان

الفصل الثالث في الواحق

العرض في العهد الفصول الجائر  
وان هو ايضا الحاح على التمية  
وفي وجوب فدية اذا طلب  
ان يشتبه اسنك موترا الى  
يطلب ان يحضر شاهدا ان  
من اجل الاحياء طفا الاطراف  
تعتبر الا حتى لا يشك

وزيت تحتون بزيت قوتنا  
لويحش ان يذهب نفع ما قرن  
والا نفع ذواتهم بانف لويحشم  
وتفادع السن بسن تقام  
ولا ارش ان تغربت حجة  
يعد وان عاكت بارش يجهل  
من عود هافا لارثا لقياس  
عكس واصليهما فاد فضاء  
حيث ككل موضع على حد  
تلم منه فدر اذ انفسه  
واصبعان غيره فيقتصر  
ثم لذي الكف ويعطى المستحق  
يقطع له ثم وري للثاني

لا احد الامر بين بالخيار  
جاز ان اقبضه او تعديه  
وليه وجه اذ الحفظ وجب  
سراية لويحشم ان يقتل  
في حالة استيفاء من جاز  
والمنع يحضو الاجل  
لا حجة في كل من



فان بدت جناية في الطرف  
 ليس في السيف من قصاص  
 يحرم قتل ابيه ان مثله  
 وقيل يقتص في الاطراف  
 لا يقتصر بالذي يترك  
 لا يقتصر من مقتصر ما يعتد  
 اجرة مقتصر بيت المال  
 ووارث القصاص دون ما بين  
 وقيل يختص صا بالعصبه  
 وجاز للولي ان يستدرا  
 والاذن اولى وخصه في القتل  
 وقيل المحاضران يستوفيا  
 وعن صغير لا يباشر الولي  
 ان صالح البعض على ان يدنا  
 وهم يرون عليه توبه  
 من شارك الوا لدمه اقتصا  
 ان يشترك ذواله والخالع  
 يقتصر بحق عليه كما صد  
 فوان في القصاص لا يباشر  
 يجوز في القصاص ان يترك  
 ان يقتصر على ما يقتصر

بالتم يقتصر في القصاص  
 فيضرب الجحد بالاختصاص  
 بالشخص وحرقة او قتل  
 ان يتعد ضربات الجاني  
 اذ ياتم الاتي ولا يحل  
 سائر الاطراف عند التوق  
 ان لم يكن في على القتل  
 من يرث المال سوى الزوجين  
 يعني في بابا بيه اواسه  
 من دون اذن من امام حضرا  
 وهو على اذن الشريك فيقتض  
 ويضمن الحصة حتى يدنا  
 وقيل ان كان صادقا فعلى  
 ليسقط القصاص من بقيه  
 نصيب من صالحه من الدية  
 والاب بالرد لنصف حصا  
 عاقلة الخاطيء نصف في العود  
 بان يكون بالغا وعاقلا  
 دون ضمان الدين للديان  
 لا شيء ان يقتل اذما جهل  
 وضع الطفل للبا كما وقع  
 يقتل

بقتل الخالق الخاتل  
 ان قاتل العمد في ذوب  
 ان لم يكن مال له للطلب  
 كتاب الديات وفيه فصول  
 في مورد التبر وكثيرا ما عبرنا عنها بالعدية طلبا لسلامة النظم  
 وتثبت العدية بالاصالة  
 كقتل سيد فيصيب شخصا  
 والشبهه مثل غيره يقتل  
 والضبط ان المولى حيث زعما  
 والمضمان لا يتعد الفتي  
 والخطاء الذي يرى كالممد  
 فيضمن الطبيب ما يتلف من  
 ولحقا طواستظرا ذراوا  
 ويضمن النائم ما يجنيه  
 وقيل بل في ماله حسابا  
 كذاك من عنت بالزوجه  
 ويضمن الصالح بالمجنون  
 وبالصحح اذ قواه خافله  
 ويضمن الصائم بالمجنون  
 وان يمت صاومه فيضهد  
 ان وقتل المصدوم فياخذ

وان قاتل العمد في ذوب  
 من ماله حقا على ما روي  
 يوجب من الاقرب ثم الاقرب  
 الفصل الاول  
 في مورد التبر وكثيرا ما عبرنا عنها بالعدية طلبا لسلامة النظم  
 في خطا والشبهه لا يحتمل  
 او يجرى كغيره من جفصا  
 فوفته بغيره يقتل  
 نعم الفعل وقصره معا  
 ففاد ولا قصد الى من قد لقي  
 عند فعل خطا في القصد  
 علاجه في ماله وان اذن  
 والاقرب الحق ان ابرا  
 في مال من يعقل اذ يخطيه  
 كحما مال المتاع ان اصابا  
 جماع او ضم تجني فاصرف  
 والطفل والمريض بالغا فون  
 وقيل بل يضمن فيما العاقلة  
 في ماله العدة في المصداق  
 لو يقتله بغيره  
 يقتل

الممد

ان يصطدم حران دون قبيله  
 كان لا يصفى قيمة المروء  
 وحيثما عبدان بالعنا  
 ان يفتل الراعي حذار يا فتى  
 وان يقع بالفضيل من على  
 فانقش القتل فشبته العمد  
 ان كان لا يفتل كما قد صنعنا  
 وان يقع مضطرا ويقتل  
 اما اذا القته ربح او كلف  
 ان يدفع الواقع من سواه

مسائل

وكان من يدعوا بلبيل رجلا  
 وان يمت حتى ضامه منظر  
 يضمنه بفديته ان قتل  
 لاشئ ان منه التماسه ظهر

الثانية

ان تغلب ظلمة تقتل الولد  
 ان تاكل الخبز بذاك عامله  
 وان اكلت ولدا فاكسرا  
 فلتنضم القديرة حتى تحضر  
 تنفقه في مال لها كما ورد  
 وان تكن بحاجة فالعاقلة  
 تقبل الاخذ كذب ظهرا  
 او ولدا محتملا من قرة

الثالثة

جارية فاعجبها ثالثة  
 فالتفت اليه اكثر المكتوبه  
 ان تفتت حاشية عاتقه  
 فالتفت اليه اكثر المكتوبه  
 فالتفت اليه اكثر المكتوبه  
 فالتفت اليه اكثر المكتوبه

ففى على رواية نصفان  
 الرابع

قد جاء في لحن بابا احتل  
 فاهلكته انه قد صد را  
 في ماله للبضع بالان  
 وجاء في حذر عروس قتله  
 ان عليها القتل بالقصاص  
 والوجه ان الحذر ان كان علم  
 وفي مكاري الربيع قد جرحا  
 قد جاء نضيمه من قتل  
 وجاء في سنة فلان عرف  
 فاستد اثنا الى ثلاثة  
 ان عليا منه حسن الدية

الخامسة

من علم السباحة الصغير  
 ومن بنى الخندق الطيقان  
 ومن يضع في ملكه عزه الجحش  
 او في طريقهم يضمن الضمير

السادسة

يضمن من فرط بعد ان علم  
 كذلك من بناء ما نال الى  
 وان يضع عليه كوزا فرفع

عليها وفضل بلثان

وامرأة ضمت وطفاها قتل  
 وليد وارثه طفلان برا  
 اربعة الاف من درهما  
 زوج فاهلكته عند القتل  
 وقدرة الحذر بلا مناص  
 بالزوج يضمن دمه بما اثم  
 اثنان واثان بقتل طريحا  
 من بعد ان يوضع جرح حصاد  
 واحد منهم بالسطح حيث يفتق  
 واستندت اليها الثلاثة  
 وتلك في واقعة منقضية



ان وقع الميزاب والجناح من دون تفرط فلا جناح

السابع

لا يضمن الموقد للنيران في ملك له في الرجح ان لم يقصف ولم يزد عن قدر الاحتياج وان عنت بعد الاحتياج بضمن ان اخرج فيما ليس له النفس والمال على ما فعله

الثامن

يضمن ما حيوانه يحترق على اخر ان يدخل عليه فميتا يضمن ان يحترق عليه ويحجب و دون حفظ بضمن المالك اذا ولا ضمان في دفاعه اذا ان في دخل قوم اذ سوا

التاسعة

ويضمن الراكب للعبوان كما اذا القارب لم يكن متمنا ان يقف الراكب والقائدية ان ركب لم يركب ركب ان وان يكن صاحبه بها ويضمن المالك ركبها اذا

العاشر

يضمن ان يعلمه من مباشر كما يروى في غير نقب والسيب

يضمن

والبسب السابق بضمن الضرر ان كان فعل واحد يملك

الحادية عشرة

وواقع في ذببة تعلقا وتلك برامع فالتسبع روى بن قيس في ضايا المتيقن وليغفر من لثان ثلث من دبه وليغفر من لثان لاخير وعنه سهل في الضياء وحدها لثان النفس وفي الكامله

الفصل الثاني في التقديرات وفيه مسائل الاولى النفس

من ماله ستة معيشه الف شباه او دنانير ووا او مائتي بقرة او حبل نوبان كانا من يروا اليمن من ايل على طريق مومته ثقبه طرقة فاستبصر بنت لبون بانتصاف قدر عمر عامين من اموال ايجان سيرة

وفدية الحضر على ما اشر اليه او مائة ستون من حقة او

بنت لبون بانتصاف قدر عمر

عشرون من بنت مخاض فاعفوا  
 ودفنوا المحض مال العاقلة  
 وفي ثوبه العمد والمحض ثقل  
 براد ثوب فديته في الحرم  
 في السنة الخياط في العمد الى  
 والنصف من ذلك حق الاثني  
 ثم انما في ما رثية من درهم  
 والنصف منها دية الدية  
 قيمة عدي دية العمد متى  
 وفدت الجرح والعضاء  
 والمحرم اصل العمد في المقتدر  
 بخير السيدان بخير على  
 ان شاء الله يا خاتمة ويزعم

الثانية

لو قتل الابن لغيره فافسدا  
 عند ذلك من سبب كماله  
 روايت اخرى لتفصيل الابل  
 لقائل او في الشهور الحرم  
 حين وفي المحض الى من عقلا  
 ثلثة الارباع حظ الخنثى  
 في دية الذي ان يحترم  
 وانسل بها العضو بالروية  
 لم تجاوز ما تحثبتا  
 بنسبة القصر في الاقتضاء  
 وعلى ذلك في الذرية بعد  
 عبد بها قيمته قد اكمل  
 وان يشاء يرضى به ويقنع

كذلك في الدية عند التوفية  
 من مائة مائة ثلثا ثبت  
 من التنايب وذا نصف الدية  
 بنسبة الحل المذكور  
 وفي القندرية بالكمال

الثالثة

محبة او غيرها بالتسوية  
 كل

في شعر الراس جميعه الدية  
 ان نبت فالارض اما ان نبت  
 في الحاحبين لانهما متماثلان  
 في بعض ما من الشعر كله  
 والارض في الاهداب في متال  
 التسوية في عينين في الدية

في كل جنس زعيمها مؤنة  
 وليس في العندين والاحفان  
 وعين ذي واحدة فيها الدية  
 والنصف في محبة ان استحق  
 في النصف للمفاسدة البقية

الرابعة

النصف في اذن وفيها الدية  
 وتلتها في ثمة الاذن يفي

الخامسة

في الانف او ما رثية كل الدية  
 وان يجر الانف بالخباب  
 ثلث ان في دية في التكل  
 في يجر مشتمل ثلث الدية

السادسة

ونصفها في ثفة بالتسوية  
 في البعض صحيح وفي المسترخام

السابعة

وفي اللسان فدية معروفة  
 في البعض بالحساب الحروف  
 ونحسب الحروف ثم نحكم  
 والثلث في قطع لسان الامرن

وفي الجميع فدية ثوب  
 تداخل بل ثبت اثنتان  
 بخلفه او افة مؤد بابه  
 فدية عين ذهبت فيما سبق  
 الثلث من فدية ما صحح

والبعض بالحساب عند التاديه  
 وذلك في جنسها فليعرب

كذلك ان يكسر فيفسد ثوبه  
 فالعرض فيه مائة الدية  
 والثلث في روثه فليعرب كل  
 وقيل نصفه لاي في توفيه

وفيل في سفلاها ثلث الدية  
 ثلثان والارض في الارض واخر

كذلك فيما يذهب الحروف  
 وقيل بل يجر بالمعروف  
 بالكم الامر في حروفهم  
 بجمع الحروف في قطع لسان الامرن



ان ادعى الذهب ذوالسلامه  
وقال قوم يضرب اللسان  
فان يكن اسود فليصدق  
فان يكن احمر فليصدق

الثامنة

تستكمل الغدي في الانسان  
في المقادير من الذنوب  
في عجزها وتلك صفة عسرة  
وتستوى البيضاء والستوداء  
والث في زائفة ان تقلم  
وفي اسودا والسن بالحناء  
كل الزيف اضدادها الثلثان  
وليتظهن بستر طفلي فاذا  
ان لم تقدر فليدبر المتقرر

التاسعة

تكمل في الحيين وانتان  
حيث يكون مع الانسان

العاشر

ان كسر الحيد فصار اسورا  
وهكذا في صنع الارزاد  
فلكل من فدية مقترنا  
والارشان عا دمن الفساد

الحادية عشرة

يشت في كل يد تصف الذية  
تليق في كل ايام الذية  
محدثا المعصم فادرهاهيه  
جميعها وقد يتبين ان تقدر  
ان منها

ان منها الخبيث مع الزند قطع  
في المعصم بين الذراعين يتم  
في اصبع عشر وثلاثة مكال  
في الظفر عشرة الدنانير مكي  
في عوده ابيض خمسة وفي

الثانية عشرة

في كسر ظهريه وان جرد  
ان يكسر فثلاث الرجالون  
ان كسر الصلب شيه بطل  
وتكده فالذيتان في المحل

الثالثة عشرة

في القطع للفتاح تكل الذية  
لا تفر دغير ثنيه

الرابعة عشرة

وفدية المراء في ذيةها  
في ذية حكومة اذ انقطع  
في راسي النديين شيخنا حكم  
وقيل في راسيها من الذكر  
والنصف في كل فتق عليها  
وهكذا حين نزولها تمنع  
من مره او رجل بان يتم  
ربع وفي الواحد منها السقر

الخامسة عشرة

تكمل في القضييل وفي الخشفه  
في بعضها الحساب عند النادير  
من سالم او من خشي بالشفه  
في ذكر العين ثلث من ذية

السادسة عشرة

تستكمل الغدي في الخصيتين  
تقسم في كل واحد منهما

وقيل في بيان الشك في  
في أدلة الخصم أربعاً  
وحيثما لم يقدر على  
الشابعة عشرة

تكملة في ركب حكايا أو  
الثامنة عشرة

تكملة في القضاء حين انقضاء  
لكنها تستقطع عن زوج متى  
وجله يضمن مع مسيرده

التاسعة عشرة  
تكملة في الخدين كالألبان  
النصف في واحد سبدين

النصف في كل من الرجلين  
والعشر في كل بحكم جامع  
تقسم في الثلث من أنا مل  
وتكمل العدة في الستاتين

الحادية والعشرون

إن كسرت عرقه ولو نسب  
في كسره عظم العنق من موده  
أو بغيره إلا أن كسره  
في كسره عظم العنق من موده  
أنه

إن صلح الزوج مع غيره من  
في ذلك المقتضى إلى التمسك  
إن صلح المتك بالزم دون شك

الثانية والعشرون

في كسره من جوارب العنق  
وتلزم الحسنة والعشرون  
في كسره عظم أو أماناً لظنه  
كذا في ضربها إذا  
من يقتضض بأكبر الأصبع  
بجيت لأفك بولاً غير ما  
وقيل بل يلزم منه تلك الآية  
من دأب يظن الشخص في حيا

أو يقتضى منه تلك من ديه  
القول في دية المنافع وهي  
وفي ذهاب العقل كالمال  
إن شجته فذهب العقل فلا  
إن عاقبته فلا عاقبة

الثالث

تكملة في السمع وإن سرج الشجر  
وإن هانت عا حنجر  
فإن بدا ذلك بالعنق

فإن بعد فلا أثر له في كسره  
بالرعي والفتور العنق  
فإن بدا ذلك بالعنق



في سمع احدا الاذنين ان يبطل  
ان يهضمها في سمع الى

الثالث

نصف وان يقصر من كل  
ابناء ستة الى خمسة

تكملي في الاضراس حيث لم يان  
وان يكن عن غير عدي كفي  
ان عدم الشهود فالقسامة  
ان ادعى نقصان عين واحد  
وان يصف نقصهما تقاسما  
فان تساوت اربع المصاحات

الرابع

تكملي في النتم وبالرعي  
ثم قسامة وفيه زفعا  
ان ادعى النقصان فيل يجلت  
ان قطع الانف فتمته ذهب

الخامس

تكملي في الذوف وفيه المرجع

السادس

تكملي في اسقالة الانزال

السابع

في سلس البول تكامل الذية  
وقيل في كل حث داما

صدق او شهد المعدل  
بشاهد وامر اثنين فاعرفنا  
ان قامت العين على السدا  
فيست الى الاخرى ولو المشا  
الى بني التسن له قياسا  
صدق دعواه بالاستنبات

يعرف كالنوم ومسل فافتح  
يؤذي الحراق منه حتى يدعها  
ويوجب الحاكم شيئا يعرف  
فقد يبان من تعدد السبب

دعواه مع قسامة فتسمع

للماء او تعدد الاحبال

والارض في اقطاعه بالقي

الى عزوب يومه دواصا  
ثلاث

ثلاث ان دام الى الزوال

الثامن

تكملي في الصوت له في البطال

الفصل الثالث في الشجاج ونواعها وهي ثمانية

حاصرة قاشرة للجلد  
تأخذ في اللحم يسيرا فيه  
تتشب في اللحم كثير باصغره  
يبلغ جلد العظم في السحاق  
موشحة بخمسة من ابره  
وليك ارباعا اذا كان حفا

خمسة عشر فدية المنقلبه  
مامومة تبلغ اثم الراس  
دامغة تغلق اثم الراس  
فان يقس فليل بالحكومة  
جائفة مفضي الى الجوف ولو  
في ناكذ في لانت ثلث وموت

في الماضي في منخره عشر ابره  
ان شفة شقت الى ان تظهر  
وعن ان تير او في احراج  
وفي سواد الوجه ستة وعشرون  
وهذه الثلث في المشهور

ثلث الى ارتفاع يوم عال

عند بقاء حالة اللسان

فيها عير واحد فيمعد

فيها عيرين وتلك الثانية

فيها ثلث على المواضعه

اربعة فيها بالاسحقاق

هاشمة للعظم منها عشرة

اذا كان ثلثا كان شديدا بالخطا

للعظم حيث اخرجت ان تنقله

تلك ثلث وثلثون

مقرونة في غالب بالياس

فيها زيادة على المامومة

من نقره القر ثلث قدودا

نصلح خمس فدية قد ثبتا

ان صلت او لا فدية ياديه

من قد بينهما ثلث جري

في الوجه دسار ونصف جاري

خضرة ثلثة دسار

في الجفون ثلثون

من



وقد تارة الشجاع بالسيوف  
 في تلك الشخص بنسبة العلية  
 وفي التي قد نزلت في طرف  
 ونسبة الدينار فيما يفسد  
 في الكساف وفي السرق  
 في الارش والحكومة الحكمة  
 في صحة وعينها والاختار  
 وكل من ليس له ولا  
 يقتصر في العود وبأخذ الله  
**الفصل الرابع في التواضع** وهي اربعة الاول في ذي الجنتين  
 في نظفة اذا استقر في الرحم  
 من افترج المرء فيعزل لواء  
 واربعون في سقوط العلقه  
 في العظم ان يشاء ثاين ديه  
 لا فرق في الثاين والثاين  
 يصطفي ثاين من الدرهم  
 والعشر من قيمة ام تملك  
 وان تلج الروح نكل الذكر  
 والنصف منها اذا ما جحد  
 والعصير يخرج الدم من  
 واثنت الفين الحب من

في الوجه والاراس على السواء  
 منه الى الاراس غير متدين  
 من رجل مائة دينار حتى  
 الامر وامره وقد يكاد  
 يوحى بالنسبة بالتحقيق  
 تقوم بمقدار الملكية  
 فديته بنسبة قد يفتقر  
 في كل الشرح به ملى  
 وقيل لا ينفوق صا او ديه  
 عشرون دينار على اقل من  
 فمشر تلمسه اذا ع  
 ستون في المضعه منه مطلقه  
 وفي التمام قبل روجه مائه  
 وليس في الحالات من تكفير  
 ان يك ذميا بحكم الان  
 يفرض في قتل حين يملك  
 والنصف من ذلك لانني استقر  
 ويلزم التكفير عما افسد  
 والاراش ان لم يتقدر بحسب  
 من يرب المال على التقنين  
 ودفن

ونصف قيمة امه لدر  
 والخطا المحض بدين العاقله  
 في قطع راس ميت قد اسلم  
 وعضوه وجرحه بالنسبه

**الثاني في العاقلة**

هم الذين من اب تفر بوا  
 لا تقبل المرأة والمساكين  
 يدخل في العقل العود ان  
 وبعد ذلك صا من الجبره  
 لا تقبل العاقله العمد ولا  
 وان حتى لم يخطا  
 عاقله الذي نفسه وان  
 تقسط العاقله في الاقوام  
 وقيل في العاق من دينار  
 والا قرب الترتيب في الترتيب  
 ان قتل الوالد بعد انقرد  
 ان لم يكن غير ابيه والدته  
 وان يكن عن خطا عاقله

جناية لا عند احماء بكا  
 وعينه تدبه نفس قاتله  
 وكان حرا مائة مسكنا  
 وهذا مصرها في العتبه

وان هم عن ارتك ميت حيا  
 في طلب والطفل والمجنون  
 لعدم فوائده لولا ضمن  
 ثم الامام سيد العشير  
 عبد ولا يجمه فليعقد  
 يعقله عاقله فليتبسطا  
 يوم يجزى الامام قد ضمن  
 بما ساء فظنت الامام  
 نصف وفي الفقير ربع جبار  
 واحقل البسط على الجميع  
 باخذها سائر ذاك الولد  
 يملكها الامام دون عقديه  
 عاقله ولم يرت من قتل

**الثالث في الكفار**

ولم يجب ان حصل التسبب  
 في قتل من في الطفل والمجنون

كنا صاب السكين او يصب  
 لا كما في مقتضى القانون



ان يشترك في قتله كثير  
 ان يلهها فان لم يلهها  
 من اكلت القابل بالذكا  
 وليس للمالك دعوى القيمة  
 وان يكن ارداه لا يجنب  
 بوضع من قيمته ما سبق في  
 وحيثما فعله فبغير  
 اما اذا اكل ما لا يقبل  
 في كل صيد اربعون درهما  
 كبش على مئتي كلب الف درهم  
 في حارس الحائط عشرون وفي  
 وليس تقدر على اعداها  
 بعضن للذمي في استناب  
 وبعضن الفاصب دون الجاني  
 ما لو تكن تنقص عما قد را  
 ويضمن المالك للمولى  
 ومنهم من اطلق الضمانا  
 وعن قولهم في بغير عطفه  
 فتنابح بالوقوع في قلب  
 لا يبعثه ولا يفتنه

الرابع في الجناية على الحيوان

ان لم كل واحد يتغير  
 اخبرت الثلاث فاما كل  
 كان عليه الارش بالانبات  
 كاملة والوقوع للبهيمة  
 قيمة يومه اذ لم يقتصب  
 بقيمة من صفة كالصوف  
 فالارش للمالك منها وحيثما  
 تكثر فقيده ما انفصل  
 وقيل ما يسوي به موقوف  
 وقيل بل عشرون درهما في  
 ما كان للزرع فغيره فاكتف  
 ولا ضمان للذمار واهل  
 القيمة المختبر كالاعتبار  
 قيمة كلب السوق للعدوان  
 شرقا والا ضمن المقتدر  
 ما افسدت ليل لا يحكم فاش  
 واعتبر القزيط حيث كانا  
 من شركاء واحد اذ اكله  
 ان عليهم عدة التعقيب  
 وصيغ بالترك فاعقلوا  
 ما لا يفتنه

في الفقه من نظم لغيره  
 لا يفتنه بغيره  
 قد يفتنه بغيره  
 والحمد لله على الهداية

فيما تروى في الفقه واشهر  
 سبها لبيت والوفاء ربه  
 ويخفف سمومها صنف  
 لديه في البدء والنهاية

من الرابع من الخفة المتواصية في فقهاء الامامية

نظم الفقير الى الله الحق قول المديح محمد بن

محمد بن الحسين بن

المجدين قزويني

والجدي بن

العالمين



